جامعة نايف العربية
للعلوم الأمنية
NAIF ARAB UNIVERSITY
FOR SECURITY SCIENCES
تأسست ١٩٧٨ Est. 1978

سلسلة دراسات أمنية

جرائم غسل الأموال والاتجار بالمخدرات

الواقع وسياسات المكافحة

دار جامعة نايف للنشر - 2023

جامعة نايف العربية
للعلوم الأمنية
NAIF ARAB UNIVERSITY
FOR SECURITY SCIENCES
تأسست ١٩٧٨ Est. 1978

سلسلة دراسات أمنية

جرائم غسل الأموال والاتجار بالمخدرات

الواقع وسياسات المكافحة

جولي أستول
رفيق حوناس
مريم عمي
أمريك سالامون

2023

Security Studies Series

Drug Trafficking and Money Laundering

Facts and Countermeasures

Julie Astoul

Rafik Hounas

Mereym Ammi

Aymeric Salamone

2023

جرائم غسل الأموال والاتجار بالمخدرات: الواقع وسياسات المكافحة

جولي أستول[1]، رفيق حوناس[2]، د. مريم عمي[3]، أمريك سالامون[4]

[1] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تونس، تونس.
[2] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
[3] كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
[4] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

Drug Trafficking and Money Laundering: Facts and Countermeasures

Julie Astoul[1], Rafik Hounas[2], Dr. Mereym Ammi[3], Aymeric Salamone[4]

[1] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) Regional Office for the Middle East and North Africa (ROMENA), Tunis, Tunisia.
[2] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), New York, USA.
[3] College of Criminal Justice, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, Saudi Arabia.
[4] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) Office for the Gulf Cooperation Council Region (OGCCR), Abu Dabi, UAE.

ردمك(ورقـــي)ISBN(PBK)978-603-8361-46-7
ردمك(إلكتروني)ISBN(EBK)978-603-8361-49-8
رقم إيداع (ورقي) DEPOSITp 1445/4782
رقم إيداع (إلكتروني) DEPOSITe 1445/4792
DOI:10.26735/978-603-8361-49-8

سلسلة دراسات أمنية

ردمد (ورقـــي) ISSN(Print) 1658-8762
ردمد (إلكتروني) ISSN(Online) 1658-8770

حقوق النشر محفوظة © 2023 دار جامعة نايف للنشر
هذه الدراسة منشورة بنظام الوصول المفتوح، ومرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي CC BY-NC 4.0.
بعض الصور أو الأشكال المضمنة أو أي محتوى آخر في هذه الدراسة قد لا يخضع لترخيص المشاع الإبداعي، ويجب الحصول على إذن من مالك حقوق النشر.
جميع الأفكار الواردة في هذه الدراسة تعبر عن رأي صاحبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة.

Copyright © 2023 Naif University Press
This work is published under an open access system and is licensed under the Creative Commons License "CC BY-NC 4.0".
Some images, figures, or any other content included in this work may not be subject to the Creative Commons License, and permission must be obtained from the copyright owner.
All ideas expressed in this work represent the opinion of the author and do not necessarily reflect the University's viewpoint.

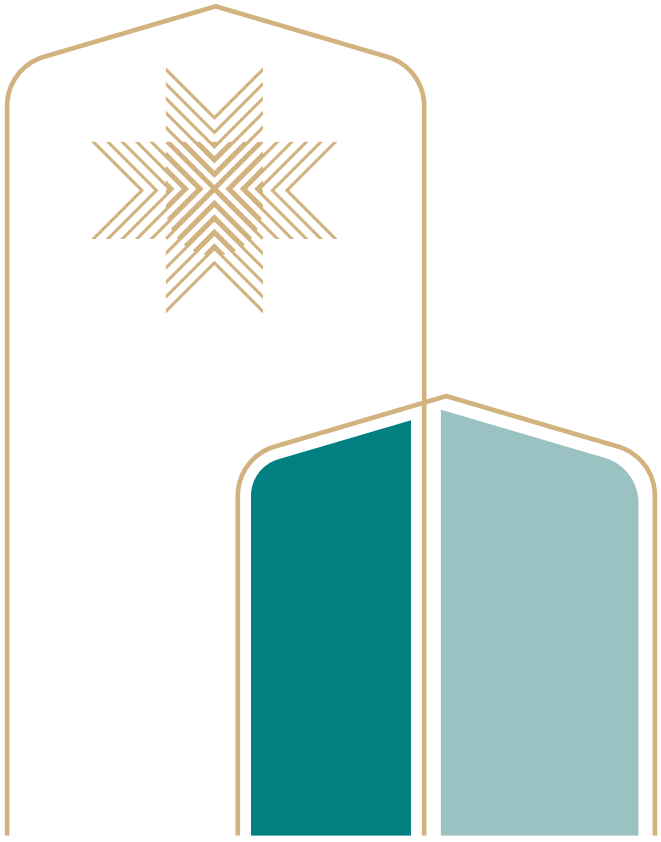

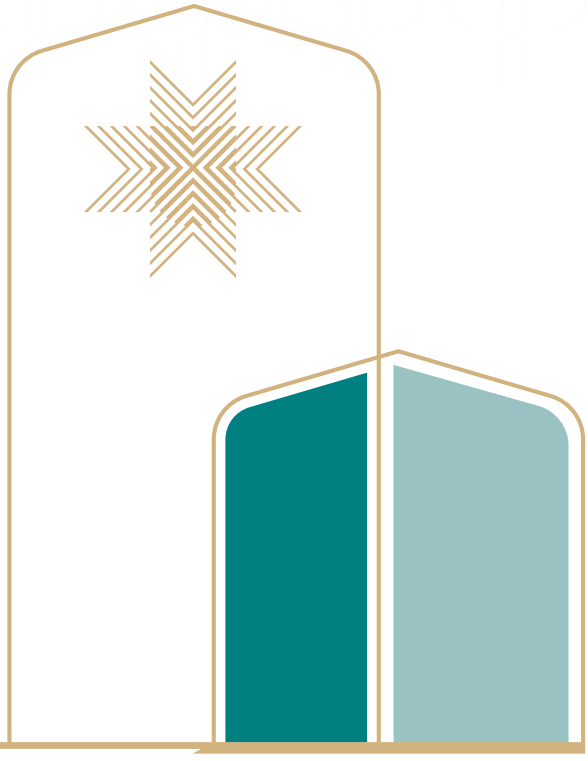

المحتويات

الملخص التنفيذي	08
مقدمة	12
الاتجار بالمخدرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	18
الجهات المتورطة في الاتجار بالمخدرات وغسل عائدات الجرائم	36
تصنيفات غسل الأموال ومخططاتها في الشرق الأوسط	52
الإطار القانوني وتدابير المكافحة الموصى بها	82
التوصيات وأفضل الممارسات	86
الملحق	96
المراجع	98

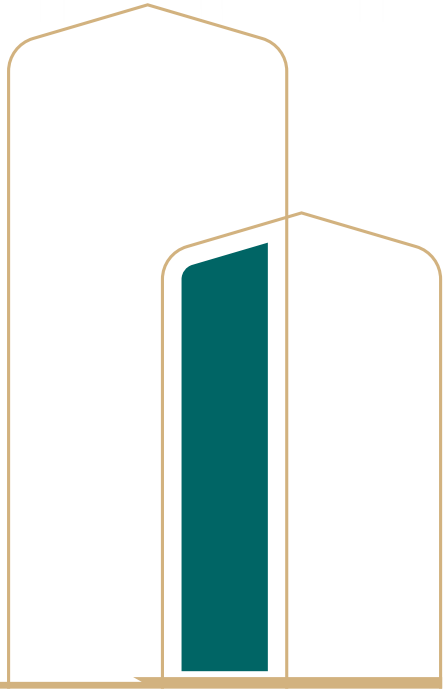

الملخص التنفيذي

تهدد حركة الأموال غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن في دول العالم كافة؛ حيث شكَّلت جرائم غسل الأموال إحدى الآليات التي أدَّت دورًا تمكينيًّا في تجارة المخدرات، كما أن جماعات الجريمة المنظمة تستمد ثروتها وسلطتها منها؛ مما يسهم في تزايد جرائم الفساد وتشويه الاقتصادات الوطنية للدول، ويعتبر هذا كله من العوامل الرئيسة التي تعوق التنمية المستدامة، وتهدد الأمن بأشكاله الوطنية والعالمية.

ونظرًا للتهديدات المركبة المرتبطة بكلٍّ من جرائم غسل الأموال والاتجار بالمخدرات، والروابط المتصلة بينهما، أصبحت هذه الظاهرة من المعضلات العالمية، وقد تزايدت معدلات الجريمة المنظمة وأنشطتها خلال العقود القليلة الماضية، مع ما يشهده النظام العالمي من تطورات تقنية وتكنولوجية، وتزايد حركات تدفق السلع والناس بين الحدود، فعمليات غسل الأموال من النشاطات الاقتصادية الإجرامية التي تحقق كثيرًا من الأرباح، ويتركز هدفها على إخفاء المصادر المتولدة عنها، التي يرتبط أغلبها بتجارة المخدرات، وغير ذلك من أشكال الفساد والجرائم الأخرى. وتُعزِّز ممارسات وسطاء التحايل الروابط بين جرائم غسل الأموال والاتجار بالمخدرات، من خلال استغلالها مجموعة متنوعة من الأساليب لغسل أموال تجارة المخدرات، مثل: نقل الأموال النقدية لمبالغ كبيرة عبر الحدود، أو من خلال القنوات المصرفية، فقد يستخدم المجرمون البنوك الشرعية لإيداع أو تحويل العائدات النقدية لتجارة المخدرات. كما يستطيعون أيضًا استخدام البنوك الصورية، أو المؤسسات المالية غير المصرفية، مثل: شركات تحويل الأموال أو الحوالات التي لا تخضع لنفس لوائح مكافحة غسل الأموال التي تخضع لها البنوك التقليدية. وغالبًا ما تكون هذه المؤسسات أقل تنظيمًا من البنوك؛ مما يجعلها جذابة للمجرمين.

وبهدف مكافحة التداعيات السلبية المركبة المرتبطة باقتران جرائم غسل الأموال بتجارة المخدرات، بذلت كثير من دول العالم والمنظمات الوطنية والعالمية ذات الصلة العديد من الجهود التي تركز على الأنشطة المالية لجماعات الجريمة المنظمة؛ لأن تهديدها الأمني قد يتجاوز الحدود. كما أن أنشطة السوق غير المشروعة التي تشارك فيها منظمات الاتجار بالمخدرات، قد تؤدي في نهاية المطاف إلى إلحاق مزيد من الضرر بالمجتمع.

يأتي هذا التقرير، بناءً على ما سبق، ليقدم أحدث التطورات المعاصرة فيما يتصل بجرائم غسل الأموال وتشابكاتها مع تجارة المخدرات في المنطقة، ويحدد بعض أنواع الجهات والتنظيمات المتورطة في هذا النوع من النشاط الإجرامي، ويقدم عددًا من التوصيات التي يمكن توظيفها في تعزيز صناعة القرار الأمني فيما يتصل بمكافحة ومنع الأنشطة المتصلة بجرائم غسل الأموال وتجارة المخدرات.

ويقدم هذا التقرير عرضًا شاملًا للقضايا المتعلقة بغسل الأموال والاتجار بالمخدرات، مع تسليط الضوء على أحدث الاتجاهات والتحديات وأفضل الممارسات في منع ومكافحة هذه الأنشطة غير المشروعة. ويوفر التقرير رؤى وتوصيات قيمة لواضعي السياسات ووكالات إنفاذ القانون والمؤسسات المالية وأصحاب المصلحة الآخرين؛ لمنع ومكافحة غسل الأموال والاتجار بالمخدرات وتعزيز بيئة عالمية أكثر أمانًا. ومن خلال تنفيذ هذه التوصيات والبناء على أفضل الممارسات التي أبرزها التقرير، يمكننا تحقيق تقدم كبير في مكافحة هذه التهديدات الخطيرة. وتوصل التقرير إلى النتائج التالية:

- هناك ارتباط وثيق بين غسل الأموال والاتجار بالمخدرات، وقد أدَّى استخدام التقنيات والأساليب الجديدة إلى زيادة صعوبة اكتشاف هذه الأنشطة غير القانونية ومنعها.
- يتم استخدام العملات الافتراضية وغسل الأموال القائم على التجارة وغيرها من التقنيات المبتكرة لغسل عائدات الاتجار بالمخدرات والأنشطة غير المشروعة الأخرى.
- تعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقةً مهمةً لتهريب المخدرات، وخاصة المواد الأفيونية والقنب والمنشطات الأمفيتامينية.
- تتورط مجموعات الجريمة المنظمة بشكل متزايد في تهريب المخدرات وغسل الأموال في الشرق الأوسط.
- تقوم جهات غسل الأموال الاحترافية (PML) بتسهيل غسل عائدات الاتجار بالمخدرات من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب، ومن ذلك الإستراتيجيات القائمة على النقد وغير القائمة على النقد.
- هناك عددٌ من التحديات التي تواجه منع ومكافحة غسل الأموال والاتجار بالمخدرات، منها استخدام التقنيات الجديدة، والتطور المتزايد للمجرمين، والحدود التي يسهل اختراقها في الشرق الأوسط.

التوصيات:

1. إنشاء فرق عمل مشتركة بين الوكالات وجهات الاختصاص أمر ضروري من أجل فهم تجارة المخدرات غير المشروعة وتفكيكها.
2. إعطاء الأولوية لتعزيز جمع البيانات الإحصائية ونشرها على الشركاء الأساسيين أمر ضروري لضمان تحقيق فهم دقيق وشامل للوضع.
3. زيادة تمويل وكالات إنفاذ القانون ومكاتب المدعي العام ووحدات الاستخبارات المالية والوكالات الجمركية والأطراف المعنية الأخرى ذات الصلة المشاركة في مكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال من الأمور الضرورية.
4. تطبيق نظام الإفصاح المسبق عن السلع والأموال، يؤدي دورًا رئيسًا في إدارة المخاطر وتناول القضايا المتعلقة بتهريب المخدرات ونقل الأموال غير المشروعة عبر الحدود .
5. إجراء التحقيقات المالية بالتزامن مع التحقيقات المتعلقة بالمخدرات، يساعد في عملية كشف المخططات والمنظمات غير القانونية، وذلك بالتعاون الوثيق بين المحققين الماليين ووكالات إنفاذ قوانين المخدرات.
6. تأسيس سلطات رقابية تشرف على القطاعات المتوسطة إلى عالية الخطورة، مثل: قطاع العقارات وتجار المعادن النفيسة والأحجار الكريمة وتجار التجزئة للسلع الفاخرة.
7. تطوير المهارات المتخصصة والخبرات المطلوبة لإجراء التحقيقات الفعالة الخاصة بالأصول الرقمية؛ حيث إنها محدودة في العديد من البلاد، وتعتبر التدريبات الخاصة بالوكالات الإدارية ووكالات إنفاذ القانون لتكنولوجيا الأصول الرقمية والتحقيقات للجرائم ذات الصلة في مهدها.

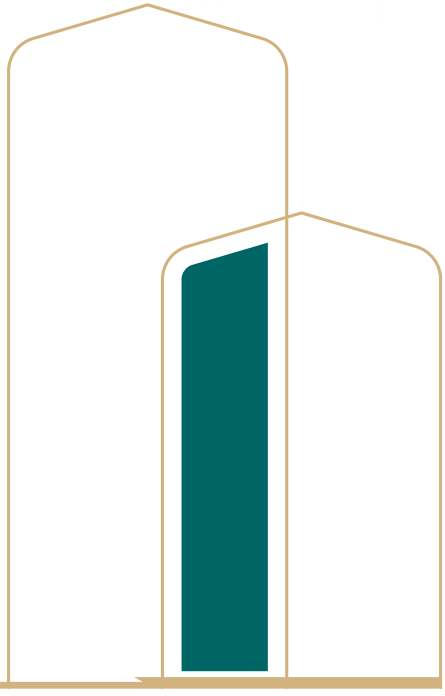

المقدمة

تدر الأنشطة الإجرامية، كالاتجار بالمخدرات، كلَّ عام مليارات الدولارات للمجرمين سنويًا وعالميًا؛ إذ وصلت الجريمة إلى أبعاد الاقتصاد الكلي، وأضعف الاقتصاد غير المشروع الذي يصاحبها مؤسسات الدولة بتأجيج العنف والفساد وتمويل الإرهاب وتعطيل سيادة القانون. إلا أن تجميد الأرباح التي تدرها الجريمة المنظمة ومصادرتها تشكل إحدى الطرق الفعَّالة في القضاء على هذه الجريمة، ويشمل ذلك الاتجار بالمخدرات، ولكنه على الرغم من زيادة إنتاج أنواع معينة من المخدرات وتهريبها، فما تزال التحقيقات غير كافية فيما يتعلق بغسل عائدات الجرائم، ولا سيما الاتجار بالمخدرات.

ووفقًا لمجموعة العمل المالي، لا تصادر السلطات على مستوى العالم إلا قدرًا ضئيلًا من الأموال المغسولة، ما يعادل استردادًا لأقل من 1% من العائدات الإجرامية، استعانةً بأنظمة العدالة الجنائية المُطبقة لديها، وفي جميع الدعاوى القضائية ذات الصلة[1]؛ لذا من النادر وجود تحقيقات جنائية معقدة في العديد من الولايات القضائية بشأن مخططات جرائم غسل الأموال المُرتكبة على نطاق واسع، ويشيع عوضًا عن ذلك تعامل السلطات مع الجرائم المتعلقة بالمخدرات دون أن تجري تحقيقًا ماليًا موازيًا. ويفسر عدد من أوجه القصور هذا الوضع المذكور؛ فغالبًا ما يُعزى السبب إلى الافتقار إلى تحديد الأولويات أو غياب السلطة القانونية أو عدم توافر الموارد المطلوبة؛ مما يصعب العملية الرامية إلى تحديد أنواع الأسواق غير المشروعة التي تدر تلك العائدات.

ووفقًا لتقرير المخدرات العالمي لعام 2023 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ثمَّة انتشار وبائي للاستخدام غير الطبي للمواد الأفيونية؛ مثل: الفنتانيل في أمريكا الشمالية، والترامادول في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا وغرب إفريقيا[2]، وعلى الرغم من انتشار المواد الأفيونية الآن في مناطق معينة فقط، فإنه في ظل ظروف معينة، يمكن أن تصبح أي بلد لديها سوق لاستخدام المواد الأفيونية عرضةً لخطر انتشار ذلك النوع من المخدرات الاصطناعية.

لقد ظلت منطقة الشرق الأوسط والأدنى على مدار عقود من الصراع المستمر مسرحًا خصبًا ومثاليًا للجماعات الإجرامية المنظمة المتورطة في الاتجار بالمخدرات، ومع ضعف السلطات المركزية في بعض المواقع، تضعف سيطرة الدولة وهيمنتها، أو تنعدم في بعض المناطق؛ ما يسمح للعصابات شبه العسكرية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والشبكات الإجرامية بالهيمنة وتعزيز شرعيتها على بعض المؤسسات أو الأراضي

(1) FATF, "FATF and INTERPOL intensify global asset recovery", 2022.

(2) UNODC World Drug Report (WDR) 2023

الرئيسة، أو كليهما معًا. وعلى الرغم من تحقيق السلام المزعوم في بعض الحالات، فإن ديناميات اقتصاد النزاع بإمكانها الصمود؛ إذا سمحت الأقسام الداخلية للشبكات الإجرامية والجماعات المسلحة بإنشاء اقتصاد سري ودخول الأسواق الدولية للتوريد غير المشروع من خلال أنظمة التحويل، وبتقاعس الاقتصادات، تحولت المنطقة تدريجيًّا إلى مركز للمتاجرين بالمخدرات يوفر العديد من الطرق لهؤلاء المتاجرين[1].

وبالإضافة إلى المواد الأفيونية الاصطناعية، تشير النتائج المثبتة بالأدلة إلى الاتجار بالمنشطات الأمفيتامينية، ولا سيما «الكبتاجون» والميثامفيتامين البلوري اللذان ينتشران انتشارًا ينذر بالخطر في المنطقة، وعقب التوجهات العالمية الجديدة، شهدت أسواق المخدرات في منطقتي الشرق الأدنى والشرق الأوسط على مدار العقد الماضي تغيرًا في أنواع المخدرات المهيمنة على تلك السوق، وذلك مع استخدام المنشطات الأمفيتامينية أكثر من ذي قبل. وبالفعل أبلغت البلدان عن وجود تغيرات تدريجية ملحوظة فيما يتعلق بالمضبوطات من المخدرات واستهلاكها؛ استنادًا إلى أنواع الإدمان التي يلتمس متعاطو المخدرات العلاج منها، ولُوحظ تزايد استخدام الميثامفيتامين.

وفي الوقت نفسه تستغل الشبكات الإجرامية التي تتاجر بالمخدرات الأنظمة المالية في البلدان غير المنخرطة مباشرةً في سلسلة الإمداد للمخدرات المهربة لغسل العائدات؛ لذا سيختص هذا البحث بتحديد ديناميات أسواق المخدرات ومؤشرات المخاطر والتدابير المضادة والإجراءات الموصى باتخاذها، ولا سيما فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات.

ولما كان من الصعب تحديد الأسواق غير المشروعة التي تُدر منها العائدات، لا يزال من الممكن تحليل أساليب غسل الأموال، ومن الممكن أن تختلط عائدات الاتجار بالمخدرات بتلك التي تدرها الأنواع الأخرى من الأسواق غير المشروعة، وقد يرتبط الغسل المعقد وعالي القيمة للأموال بمختلف أنواع الاتجار بالمخدرات؛ لذا سيُنظر في هذه التعقيدات في المنهجية المستخدمة لهذا البحث.

(1) On the UN's Human Development Index, Iraq ranked 123rd out of 189 countries in 2020, while Libya ranked 105th and Syria 151st. Source: United Nations Development Program (UNDP) (2019), "Human Development Reports", available on: http://hdr.undp.org/en/composite/HDI; and Iraq Economic Monitor: The Slippery Road to Economic Recovery (English). Washington, D.C.: World Bank Group. http://documents.worldbank.org/curated/en/981071637593726857/Iraq-Economic-Monitor-The-Slippery-Road-to-Economic-Recovery

تعد منطقة الشرق الأوسط من المراكز الأساسية للاتجار بالمخدرات، ولا سيما المواد الأفيونية والقنب الذي تنتجه البلدان المجاورة، كأفغانستان وباكستان، إلى جانب المنشطات الأمفيتامينية، كما تشيع في تلك المنطقة جرائم غسل الأموال؛ إذ لا بُد من دمج الأرباح المتولدة من الاتجار بالمخدرات في الاقتصاد القانوني لاستخدامها دون إثارة لشكوك السلطات، ومن بين أساليب غسل الأموال المستخدمة في المنطقة الاستثمار في شركات تجارية قانونية وشراء العقارات وإنشاء شركات خارجية واستخدام حسابات بنكية في بلدان أجنبية(1)، وكثيرًا ما تتسم الشبكات التي تعمل في غسل الأموال بالتعقيد الشديد، وبالاشتمال على جهات فاعلة من بلدان مختلفة.

ويقدم هذا التقرير أحدث التوجهات في جرائم الاتجار بالمخدرات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ثم يحدد بعد ذلك أنواع الجهات الفاعلة المتورطة في جرائم الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، وترد تفاصيل الآليات الرئيسة التي تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة لغسل عائدات المخدرات التي يُتجر بها في المنطقة في الجزء الأخير من التقرير ، وفي الختام، جاءت أبرز التوصيات المترتبة على السياسات.

لقد ظلت منطقة الشرق الوسط والأدنى على مدار عقود من الصراع المستمر مسرحًا خصبًا ومثاليًّا للجماعات الإجرامية المنظمة المتورطة في الاتجار بالمخدرات، ومع ضعف السلطات المركزية في بعض المواقع، تضعف سيطرة الدولة وهيمنتها، أو تنعدم في بعض المناطق؛ ما يسمح للعصابات شبه العسكرية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والشبكات الإجرامية بالهيمنة وتعزيز شرعيتها على بعض المؤسسات أو الأراضي الرئيسة، أو كليهما معًا. وعلى الرغم من تحقيق السلام المزعوم في بعض الحالات، فإن ديناميات اقتصاد النزاع بإمكانها الصمود؛ إذ سمحت الأقسام الداخلية للشبكات الإجرامية والجماعات المسلحة بإنشاء اقتصاد سري ودخول الأسواق الدولية للتوريد غير المشروع من خلال أنظمة التحويل، وبتقاعس الاقتصادات، تحولت المنطقة تدريجيًّا إلى مركز للمتاجرين بالمخدرات يوفر العديد من الطرق لهؤلاء المتاجرين.

وبالإضافة إلى المواد الأفيونية الاصطناعية، تشير النتائج المثبتة بالأدلة إلى الاتجار بالمنشطات الأمفيتامينية، ولا سيما «الكبتاجون» والميثامفيتامين البلوري اللذان ينتشران انتشارًا ينذر بالخطر في المنطقة، وعقب التوجهات العالمية الجديدة، شهدت أسواق المخدرات في منطقتي الشرق الأدنى والشرق الأوسط على مدار العقد الماضي تغيرًا في أنواع المخدرات المهيمنة على تلك السوق، وذلك مع استخدام المنشطات الأمفيتامينية

(1) See Part III. “Identified money laundering typologies and schemes in the Middle East”; section “Cash-based Money Laundering Strategies”.

أكثر من ذي قبل. وبالفعل أبلغت البلدان عن وجود تغيرات تدريجية ملحوظة فيما يتعلق بالمضبوطات من المخدرات واستهلاكها؛ استنادًا إلى أنواع الإدمان التي يلتمس متعاطو المخدرات العلاج منها، ولُوحظ تزايد استخدام الميثامفيتامين.

وفي الوقت نفسه تستغل الشبكات الإجرامية التي تتاجر بالمخدرات الأنظمة المالية في البلدان غير المنخرطة مباشرةً في سلسلة الإمداد للمخدرات المهربة لغسل العائدات؛ لذا سيختص هذا البحث بتحديد ديناميات أسواق المخدرات ومؤشرات المخاطر والتدابير المضادة والإجراءات الموصى باتخاذها، ولا سيما فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات.

ولما كان من الصعب تحديد الأسواق غير المشروعة التي تُدر منها العائدات، لا يزال من الممكن تحليل أساليب غسل الأموال، ومن الممكن أن تختلط عائدات الاتجار بالمخدرات بتلك التي تدرها الأنواع الأخرى من الأسواق غير المشروعة، وقد يرتبط الغسل المعقد وعالي القيمة للأموال بمختلف أنواع الاتجار بالمخدرات؛ لذا سيُنظر في هذه التعقيدات في المنهجية المستخدمة لهذا البحث.

تعد منطقة الشرق الأوسط من المراكز الأساسية للاتجار بالمخدرات، ولا سيما المواد الأفيونية والقنب الذي تنتجه البلدان المجاورة، كأفغانستان وباكستان، إلى جانب المنشطات الأمفيتامينية، كما تشيع في تلك المنطقة جرائم غسل الأموال؛ إذ لا بُد من دمج الأرباح المتولدة من الاتجار بالمخدرات في الاقتصاد القانوني لاستخدامها دون إثارة لشكوك السلطات، ومن بين أساليب غسل الأموال المستخدمة في المنطقة الاستثمار في شركات تجارية قانونية وشراء العقارات وإنشاء شركات خارجية واستخدام حسابات بنكية في بلدان أجنبية ، وكثيرًا ما تتسم الشبكات التي تعمل في غسل الأموال بالتعقيد الشديد، وبالاشتمال على جهات فاعلة من بلدان مختلفة.

ويقدم هذا التقرير أحدث التوجهات في جرائم الاتجار بالمخدرات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ثم يحدد بعد ذلك أنواع الجهات الفاعلة المتورطة في جرائم الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، وترد تفاصيل الآليات الرئيسة التي تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة لغسل عائدات المخدرات التي يُتجر بها في المنطقة في الجزء الأخير من التقرير ، وفي الختام، جاءت أبرز التوصيات المترتبة على السياسات.

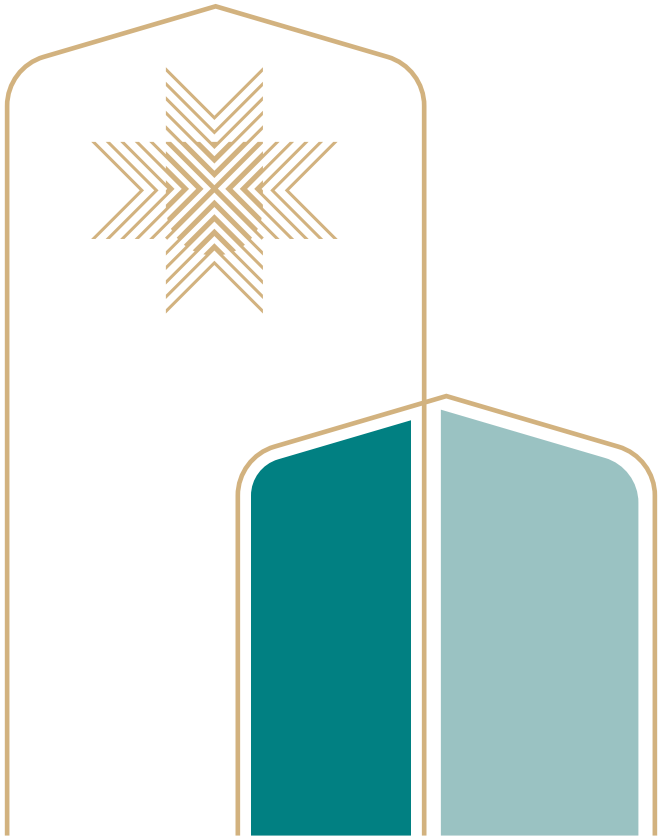

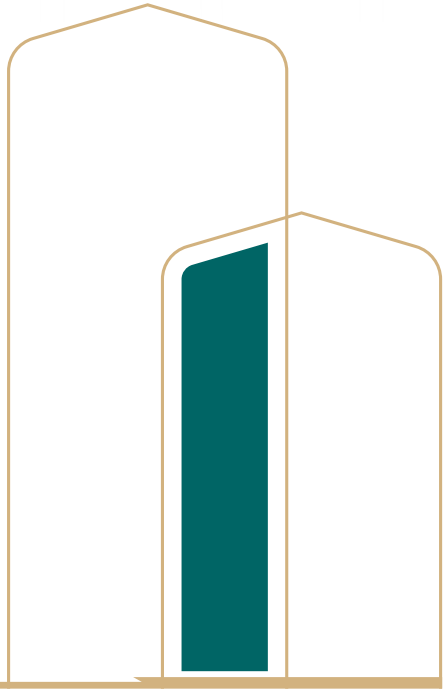

الاتجار بالمخدرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

عقب التوجهات العالمية الجديدة، بدأت تتزايد جرائم الاتجار بالمخدرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث عدد المضبوطات المُبلغ عنها، أو حجم المنتجات غير المشروعة المضبوطة، وتتضح الزيادة المذكورة أيّما اتضاح في المنشطات الأمفيتامينية، ويصُاحب ذلك زيادة في الاتجار بالمخدرات الاصطناعية التي من المتوقع أن تشكل تحديات جديدة أمام الدول الأعضاء لوقف الاتجار بها، وتعطيل الشبكات الإجرامية المتورطة.

وتشتمل تجارة المخدرات في هذه المنطقة على مجموعة واسعة من المواد المخدرة؛ وذلك لأن هذه المنطقة تشمل مراكز جوية وبحرية مهمة تربط بين العالم كله، وتوزع المخدرات التي تنتجها المنطقة أو البلدان المجاورة، أو جميعها معًا، إقليميًّا وعالميًّا استعانةً بشبكة اتجار موسعة، وتعتمد هذه الشبكة على طرق التهريب الموجودة، وعلى التعاون بين المنظمات الإجرامية المحلية والدولية، ومن الممكن أن يتأثر إنشاء هذه الطرق بعدة عوامل كالقرب الجغرافي، أو قلة المخاطر، أو الروابط بين المهاجرين، أو الخدمات اللوجستية الأسهل[1].

كما تشتبك الكثير من البلدان في الشرق الأوسط في صراعات داخلية؛ مما يخلق تحديات بارزة في جانبي الأمن والحوكمة، ومن الدول التي تواجه هذه المخاطر، وفي ظل هذه الظروف، تواجه أجهزة إنفاذ القانون عقبات كبيرة إضافية في تنفيذ عملياتها بفاعلية وتزايدًا للفرص المتوافرة للمتاجرين.

ولما كانت منطقة الشرق الأوسط تشكل حلقة الوصل بين طريق البلقان والطريق الجنوبي فيما يتعلق بالاتجار بالمواد الأفيونية، تشكل هذه المنطقة خصوصًا ممرًا شريانيًّا للتدفقات على كلا الطريقين؛ إذ غالبًا ما يُستخدم الطريق الجنوبي في تهريب الأفيون والهيروين مارًا عبر باكستان وإيران، ومن جهة أخرى، يمكن تحويل اتجاه الاتجار بالمخدرات في طريق البلقان من إيران للعراق وشمال سوريا هروبًا من نقاط التفتيش الحدودية وجهات إنفاذ القانون في تركيا[2]. إلا أنه على مدار العقود الماضية، أُنشئ عدد من الطرق المتفرعة من الطرق المذكورة، وفتحت الشبكات الإجرامية ممرات جديدة لربط البلدان الموجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمناطق أخرى.

(1) UNODC, Afghan opiates trafficking through the southern route, 2015. Available on: https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Studies/Afghan_opiate_trafficking_southern_route_web.pdf

(2) Ibid.

طريق البلقان والطريق الجنوبي

طريق البلقان

ظل طريق البلقان منذ السبعينيات الطريق الرئيس لتهريب المخدرات من الشرق إلى الغرب رابطًا بين الشرق الأوسط وأوروبا الغربية عبر جنوب شرق أوروبا، ويعد طريق تهريب المخدرات ذلك حلقة الوصل بين أفغانستان وباكستان مارًا عبر تركيا والثغرات الحدودية في كل من اليونان ومقدونيا وألبانيا، وصولًا في النهاية إلى أوروبا الغربية.

وقد أُسست عدة طرق فرعية في طريق البلقان بعد نشوب الصراعات في دولة يوغوسلافيا سابقًا في فترة التسعينيات، وأُنشئ طريق فرعي ثانٍ، أطلق عليه اسم الطريق المركزي، مارًا بكل من تركيا وبلغاريا ويوغوسلافيا بعد تقلص مساحتها وصولًا إلى إيطاليا أو النمسا، وبمرور الزمن، تحولت كل من دولة صربيا وكوسوفو إلى مراكز أساسية لتهريب المخدرات في جنوب شرق أوروبا، سواء من خلال الطرق البرية أو خطوط السكك الحديدية.

واستُخدم طريق البلقان والطرق المتفرعة منه للاتجار بالمواد الأفيونية، وخصوصًا الهيروين؛ إذ يكمن الأسلوب الأساسي في النقل البري مع استخدام قليل للطرق البحرية على طول الطريق الفرعي الجنوبي، ويعاد توزيع الهيروين من مراكز الاتجار في أنتويرب في بلجيكا أو روتردام في هولندا، وتُنتج أغلب المواد الأفيونية في أفغانستان التي اعتبرت أكبر منتج للأفيون؛ حيث يشكل إنتاجها 83% من أفيون العالم حسب إحصاءات الفترة من 2015 حتى 2020، وهبط إنتاجها منه إلى 80% عام 2022 (للاطلاع على أحدث البيانات، يرجى قراءة القسم التالي). ولا تزال المساحة المزروعة في أفغانستان من هذه المخدرات أعلى مما كانت عليه عام 2019، وأعلى بنسبة 35% عما كانت عليه عام 2011، وتجدر الإشارة إلى أن مقاطعة هلمند، الواقعة على الحدود مع باكستان، تشكل وحدها أكثر من 50% من زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان، شاهدةً زيادة في مساحة السطح بنسبة 27% في عام 2020.

اكتسب طريق البلقان أهمية كبيرة باعتباره الطريق الرئيس لتهريب الهيروين إلى أوروبا بسبب تغير مصادر توريد الهيروين في التسعينيات عندما تحولت أفغانستان إلى دولة غير مستقرة وغارقة في الحروب الأهلية[1]. ففي عام 2020، بلغت نسبة المضبوطات العالمية 47% من الهيروين والمورفين في البلدان الواقعة على طول طريق البلقان، باستثناء أفغانستان، بينما زادت نسبة المضبوطات من تلك المواد في دول أوروبا الغربية والوسطى بحوالي 4%.

وتمر غالبية هذه المواد المهربة عبر منطقة البلقان[2]، وفي عام 2020 أبلغت إيران عن ضبط أكبر كمية من مضبوطات الهيروين على مستوى المنطقة؛ حيث ضبطت منها (31 طنًا)، ثم تلتها باكستان بضبط (28 طنًا)، ثم تركيا بضبط (14 طنًا). وبالنسبة للمورفين، أبلغت إيران عن ضبط أكبر كمية منه (27 طنًا) في حين أبلغت تركيا عن ضبط كميات منخفضة ومتناقصة (0.3 طن في كل من عامي 2019 و2020)؛ ما يشير إلى احتمالية نقل مختبرات الهيروين إلى شمال إيران، ويمكن أن يُعزى سبب النقل المذكور إلى قلة تكلفة إنتاجه في إيران، وتحسن مستوى إنفاذ القانون في تركيا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين[3]. كما يستغل المتاجرون بالمخدرات قسمًا من طريق البلقان لتهريب الميثامفيتامين الذي يُنتج بشكل أساسي في كل من إيران وأفغانستان منذ عام 2017 [4].

وتمر هذه المخدرات عبر تركيا، وأذربيجان (بمستوى أقل)، قبل إعادة توجيهها إلى آسيا أو دول التعاون الخليجي أو أوروبا بغرض توزيعها، ومنذ عام 2017 ظهر تحول جدير بالملاحظة؛ حيث ضُبطت كمية كبيرة من الميثامفيتامين في كل من تركيا وأفغانستان، وعلى الحدود بين أفغانستان وإيران، أما في الفترة بين 2011 و2018 فكانت أغلبية المضبوطات من الميثامفيتامين في إيران متركزةً في الأجزاء الوسطى والغربية من الدولة. إلا أنه في الفترة من 2019 إلى 2020، كانت معظم المضبوطات على الحدود مع أفغانستان وباكستان، ويشك المراقبون في احتمالية انتقال منتجي الميثامفيتامين الإيرانيين إلى أفغانستان بغرض الاستفادة من انخفاض تكلفة الإنتاج بها[5].

---

(1) UNODC, "The Opium Economy in Afghanistan: An International Problem", 2003. Available on: https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/afgopiumeconomy2003.pdf

(2) UNODC WDR, 2022, p. 89.

(3) UNODC, "Opiates trafficking: along the early stages of the Balkan route", 2019, p.6. Available on: https://wdr.unodc.org/wdr2020/field/WDR20_Booklet_3.pdf and UNODC WDR (2022), p. 87.

(4) UNODC WDR, 2021, p.56. Available on: https://www.unodc.org/res/wdr2021/field/WDR21_Booklet_4.pdf.

(5) UNODC WDR, 2021, p. 56. Available on: https://www.unodc.org/res/wdr2021/field/WDR21_Booklet_4.pd.

الطريق الجنوبي

يبدأ الطريق الجنوبي بشكل رئيس واضح من أفغانستان، ويمر بدولة باكستان وإيران، ولكن مع تجاوز الاتجار لمنطقة جنوب آسيا، تتزايد صعوبة تمييز الطريق الجنوبي من الطرق الأخرى كتلك المرتبطة بطريق البلقان، أو شبكة الطرق المعقدة التي تهرب المخدرات إلى الشرق الأوسط وتعبر من خلاله، كما زادت إمكانية تمييز تهريب المواد الأفيونية الأفغانية إلى شرق إفريقيا وغربها. وعلى عكس شرق باكستان، يتضح أن المواد الأفيونية الأفغانية تخدم الأسواق في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا التي تهرب ميانمار أيضًا المخدرات إليها، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة من الناحية الجغرافية وعبر الزمن، ولا تتسم هذه النسب والتحولات بالوضوح طوال الوقت، ولكنها تحمل انعكاسات مهمة لكل من المتجرين بالمواد الأفيونية الأفغانية والجهات التي تسعى لمكافحة ذلك الاتجار[1].

ويبدو أن منطقة الخليج قد تشكل سوقًا ومنطقة عبور للمواد الأفيونية الأفغانية على طول الطريق الجنوبي؛ إذ تُنقل المواد الأفيونية إلى منطقة الخليج عن طريق الجو والبحر من كل من العراق وإيران وباكستان، وعلى الرغم من تخصيص جزء من هذه المواد الأفيونية للسوق المحلي، تُوجه أغلبية هذه المواد لعمليات الاتجار الأخرى في مختلف المناطق على مستوى العالم باستثناء أمريكا الجنوبية. كما قد تُهرب كميات كبيرة بحرًا؛ للاستفادة من تسهيلات حركة البضائع الموسعة التي تيسرها مراكز التجارة في منطقة الخليج، وتُهرب العديد من الشحنات الصغيرة جوًا، وتنقلها في الغالب شركات الشحن. وتواجه بعض دول الخليج صعوبات في تنظيم التعاون الدولي بسبب الروابط العديدة بين منطقة الخليج وغيرها من المناطق الأخرى، ولكن يظهر جليًا أن أهم تلك العلاقات توجد مع إيران وباكستان وأفغانستان، وستستفيد منطقة الخليج ودول المصب جميعها من نجاح المنطقة في تعزيز الجهود التعاونية الرامية إلى الحد من تدفق المواد الأفيونية على طول الطرق الجنوبية الرئيسة[2].

انتشار المخدرات النباتية التقليدية والاصطناعية

تنتشر المخدرات الطبيعية والاصطناعية انتشارًا كبيرًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتقدم هاتان الفئتان هياكل مختلفة للإمداد والإيرادات؛ إذ تقدم بعض المخدرات الاصطناعية، عند مقارنتها بالمخدرات

(1) UNODC, Afghan opiates trafficking through the Southern route, 2015

(2) Ibid.

النباتية، مزايا أكبر للجهات الإجرامية؛ من حيث إنها تقلل من المخاطر والتكاليف التشغيلية. وتنطوي عملية تصنيع المخدرات الاصطناعية على مواد كيميائية متوافرة بسهولة، أو يمكن استبدالها، ويمكن أن يؤدي التقدم في طرق التصنيع إلى تقليل حجم الإنتاج أو تعقيده وزيادة العوائد، ولربما يؤدي إلى تطوير مركبات جديدة مُسكرة أكثر من المخدرات التقليدية، أو يمكن أن تتهرب من الرقابة الحالية وأساليب الكشف. وعلاوة على ذلك يمكن أن يستفيد الموردون من تصنيع المخدرات الاصطناعية، أو توزيعها في أشكال البيع بالتجزئة، مثل: الأقراص التي قد تكون أكثر جاذبيةً للمتعاطين الجدد أو الأفراد الذين ينفرون من الحقن[1].

يوفر أيضًا تصنيع المخدرات الاصطناعية ميزتين مهمتين للموردين: التوقيت المناسب والمرونة الجغرافية؛ حيث يتطلب الإنتاج الكبير لمعظم المخدرات النباتية مساحةً كبيرةً؛ مما يجعل من الصعب إخفاء الإنتاج وقصره على المناطق المهددة أو التي تكون سيطرة الدولة فيها محدودة للغاية. بيد أنه عادةً ما يتطلب تصنيع المخدرات غير المشروعة مساحة أقل؛ مما يسمح بتصنيعها في أي مكان، كما تتطلب زراعة المحاصيل وقتًا حتى تنمو؛ وخاصة الكوكا التي تستغرق عدة سنوات للوصول إلى ذروة الإنتاجية[2].

وتكون المحاصيل غير المشروعة عرضةً للتدمير؛ نتيجة الجهود المبذولة للقضاء عليها أو العوامل الطبيعية، مثل: الجفاف أو الأمراض؛ مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في الإنتاج في الموسم، ويمكن أن يؤدي ضبط كميات كبيرة من المخدرات النباتية خلال عمليات الضبط إلى خسائر كبيرة في الاستثمارات فيما يتعلق بالوقت والعمالة اللازمة لإنتاجها، مثل: الكوكايين أو الهيروين. غير أنه عادةً ما يستغرق تصنيع المخدرات ساعات أو أيامًا؛ مما يتيح للموردين تعويض النقص غير المتوقع بسرعة.

(1) UNODC, WDR, 2022.

(2) Ibid.

من الناحية الاقتصادية، يتسم طريقة إنتاج المخدرات الاصطناعية بأنها ذات كثافة رأسمالية مُقارنةً بالزراعة كثيفة العمالة للمخدرات النباتية، على الرغم من صغر حجم رأس المال المطلوب نسبيًا حتى بالنسبة للمخدرات الاصطناعية، ولا تحتاج عملية التصنيع الكيميائي أرضًا زراعيةً كبيرةً وعددًا كبيرًا من العمالة غير الماهرة؛ إذ عادةً ما تعتمد الزراعة غير المشروعة للمخدرات النباتية على المزارعين الفقراء وعائلاتهم المقيمة في أماكن نائية. وينطوي أسلوب الإنتاج هذا على تكاليف إضافية تتحملها الجماعات الإجرامية؛ إذ غالبًا ما يحدث ذلك في المناطق التي تتسم بضعف سيادة القانون والحوكمة؛ مما يتطلب مشاركة جهات فاعلة غير تابعة للدولة التي قد تلجأ إلى العنف للسيطرة على الإنتاج ونقل المدخلات الرئيسة؛ مثل: نبات الكوكا والخشخاش.

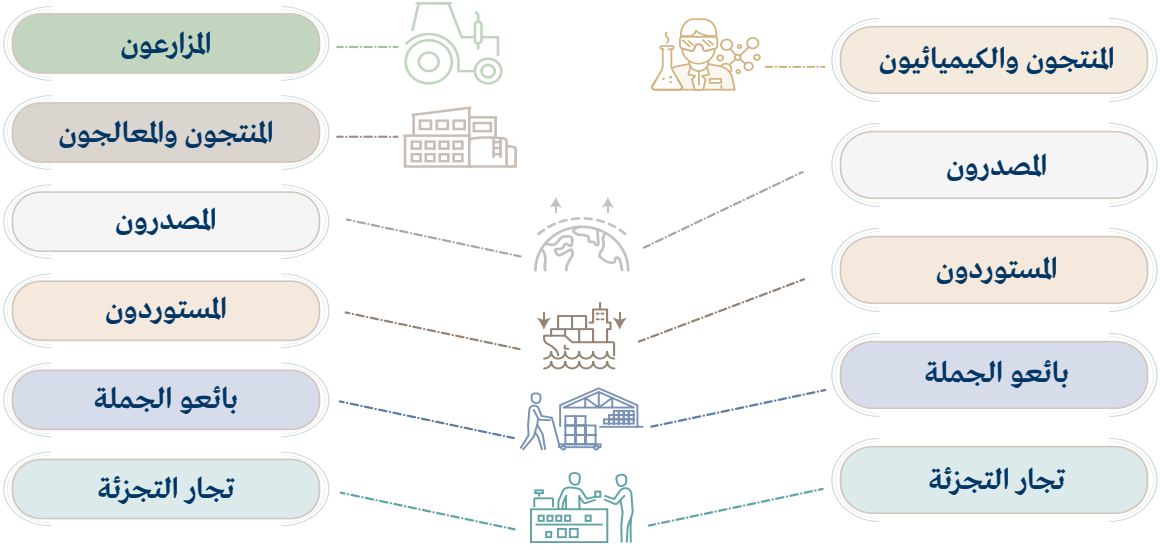

Sources: Kilmer, B. and Reuter, P., 2009. DOPED. *Foreign Policy*, (175), p.34.; and Reuter, P., Pardo, B. and Taylor, J., 2021, "Imagining a fentanyl future: Some consequences of synthetic opioids replacing heroin", *International Journal of Drug Policy*, 94, p.103086.

شكل رقم 1 - العمالة اللازمة لإنتاج المخدرات النباتية والاصطناعية. المصدر: (UNODC WDR 2022)

وفي المقابل، توفر عملية التصنيع للموردين مزايا عديدة؛ إذ يمكن أن تُصنع المخدرات سرًّا في المنشآت التي يسهل إخفاؤها عن السلطات، مثل: أماكن الإقامة الفردية، أو المستودعات، أو المختبرات الموجودة في مناطق أو موانٍ أو مدن نائية، وتتم عمليات التصنيع على نطاق واسع في أوروبا على سبيل المثال، مع إنتاج نسبة صغيرة من الكاثينون لتلبية الطلب المحلي أو الإقليمي؛ مما أفضى إلى ملاحظة السلطات الأوروبية لاتجاه متزايد لتصنيع المخدرات الاصطناعية داخل القارة وتهريبها بعد ذلك إلى مناطق أخرى. وبالمقارنة مع إنتاج

المخدرات النباتية التي تتطلب فرض السيطرة على أراضي السكان الريفيين، يتميز تصنيع المخدرات الاصطناعية بسهولة نقله في بعض الأحيان إلى مناطق قريبة من الأسواق النهائية، أو المراكز التجارية الرئيسة مع إمكانية الوصول إلى المواد الكيميائية المستوردة، أو طرق التصدير، ولربما يتنقل الكيميائيون وصانعو المخدرات بين المختبرات مقلِّلين من مخاطر اكتشافهم[1].

ويمكن أن تؤدي سلاسل الإمداد الأقصر للمخدرات الاصطناعية إلى تقليل بعض المخاطر أو القضاء عليها، وخاصة إذا نُقلت مختبرات التصنيع داخل بلد واحد لتجنب عبور الحدود؛ إذ اكتشفت السلطات في كندا والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة مختبرات تصنيع الفنتانيل التي وُجد بعضها بالقرب من الأسواق النهائية ثم فكَّكتها. وعلى النحو نفسه انتقل الإنتاج غير المشروع «للكبتاجون» منذ أوائل العقد الثاني من الألفية الثانية من شرق أوروبا وجنوب شرقها إلى الأسواق النهائية في الشرق الأوسط، ويمكن تصنيع المخدرات الاصطناعية في شكل أقراص، وهذا أمر غير شائع في المخدرات النباتية.

ومن منظور المورد، يمكن إنتاج الأقراص آليًا؛ مما يضمن تحقيق اتساق أكبر في المنتج؛ فيمكن تشغيل ماكينات صناعة الأقراص التجارية ذات النطاق الواسع باستمرار، وتتطلب عددًا قليلًا من الفنيين المهرة لإنتاج عشرات أو مئات الآلاف من الأقراص يوميًا. وفي حين أن الجرعات قد تختلف باختلاف الموردين، يمكن أن يقلل التصنيع الضخم من التباين داخل الدفعة الواحدة. وقد تُجهز الأقراص لأغراض البيع بالتجزئة في مرحلة التصنيع، وتكون المخاطر أقل عند مقارنتها بالمخاطر الموجودة قبل البيع النهائي مباشرة، بينما لم يتم بعد الاتجار بالمنتج أو تهريبه، ويسمح إنتاج الأقراص على النطاق الصناعي، أو على نطاق واسع للجماعات الإجرامية بالتحكم في العلامات التجارية باستخدام طوابع وصبغات وألوان؛ مما يضيف قيمة إلى المنتج؛ وقد يزيد من عائدات التصدير من خلال دمج عدة مستويات من سلسلة الإمداد[2].

ويمكن أن تؤدي عملية تصنيع المخدرات وإنتاج الأقراص إلى تغيير في الاحتفاظ بالأرباح على طول سلسلة الإمداد، فأغلبية هوامش الربح المضافة والإيرادات الناتجة عن الإمداد غير المشروع بالمخدرات تحدث في المراحل القريبة من البيع بالتجزئة؛ مما يعوض عن المخاطر التي تنطوي عليها طرق الإمداد. وينطبق هذا على المخدرات الاصطناعية، أما بالنسبة للمخدرات النباتية التقليدية فتتجه العديد من جماعات الاتجار العابرة للحدود إلى التركيز على أجزاء محددة من سلسلة الإمداد، وتحجم عن التحكم في العملية بأكملها بداية من زراعة البذور إلى البيع؛ فعلى سبيل المثال، تخضع شحنات الكوكايين أو الهيروين لعدة صفقات في أثناء نقل المنتج من جبال كولومبيا أو أفغانستان إلى الأسواق الشعبية للبيع بالتجزئة في بلدان المقصد[3].

---

(1) UNODC WDR, 2022, p. 1719-

(2) UNODC, WDR, 2022, p. 1819-

(3) UNODC WDR, 2022, p. 1819-

الاتجار في المخدرات النباتية

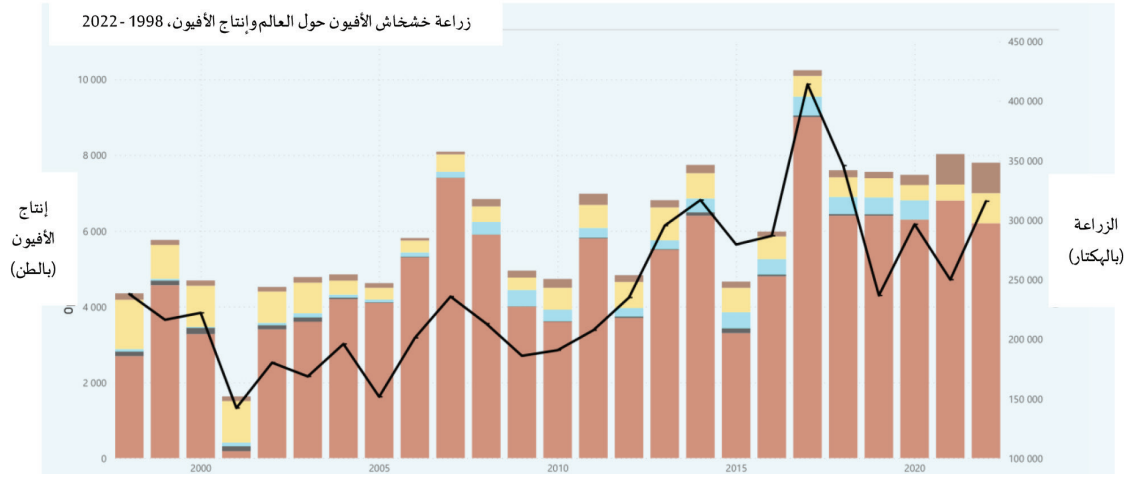

شكل رقم 2 - إنتاج الأفيون في: أفغانستان - لاوس - المكسيك - ميانمار - البلدان الأخرى - المساحة المزروعة من الخشخاش.

المصدر: حسابات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالاستناد إلى استقصاءات رصد المحاصيل غير المشروعة للمكتب والردود على استبيان التقرير السنوي.

على النحو المذكور أعلاه (شكل رقم 2)، لا يزال يُنتج معظم الأفيون غير المشروع في العالم في عدد محدود من البلدان، ولا سيما أفغانستان؛ ففي عام 2022 وصل إنتاج الأفيون في أفغانستان إلى 6.200 طن وهو ما يمثل نحو 80% تقريبًا من الإنتاج العالمي المقدر بـ(7.800 طن)، وتليها ميانمار بإنتاج يبلغ (795) طنًّا، والمكسيك بإنتاج يبلغ 504 أطنان (وفقًا لأحدث البيانات المتاحة لعام 2020/2019)، وهو ترتيب أُجري حسب حجم الإنتاج[1].

وعلى الرغم من وجود زيادة كبيرة بنسبة تزيد على 26 % في المساحة العالمية المخصصة لزراعة خشخاش الأفيون بالمقارنة بالعام الماضي، وهو أمر مدفوع في المقام الأول بارتفاع مستويات الزراعة في أفغانستان (32%) وميانمار (33%)، فقد شهد إنتاج الأفيون العالمي انخفاضًا طفيفًا بنسبة 3% خلال الفترة نفسها، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع إنتاج الأفيون في أفغانستان (أقل بنسبة 10%) بسبب الجفاف الذي حدث في أوائل عام 2022. وقد يؤدي تأثير الحظر الوطني للمخدرات في عام 2022 في أفغانستان إلى انخفاض حاد في محصول الأفيون لعام 2023؛ مما قد يسفر عن عواقب عالمية؛ إذ تشير التقارير الأولية إلى انخفاض زراعة الخشخاش في أفغانستان، وسيستغرق الأمر بعض الوقت لتقييم ما إذا كانت هذه التوجهات مستمرة وتقييم التأثيرات المحتملة في أسواق الهيروين العالمية، ولا سيَّما تلك المعتمدة على الأفيون الأفغاني[2].

(1) UNODC, WDR, 2022. Executive summary available on: https://www.unodc.org/res/WDR-2023/WDR23_Exsum_fin_SP.pdf

(2) UNODC, WDR, 2022. Online segment available on: https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/

إلى جانب الهيروين، تُستخدم فروع الطريق الجنوبي في الاتجار بالمواد الأفيونية الصيدلانية، ولا سيّما الترامادول. وعادةً ما يوصف الترامادول لعلاج الألم المتوسط إلى الشديد؛ ولكن يكون له أيضًا تأثيرات لتحسين المزاج؛ فعند تناول جرعات أعلى من الجرعات العلاجية، قد يؤدي ذلك إلى الإدمان، مثل: الإدمان على المورفين والمواد الأفيونية الأخرى[1].

توجد تقارير عن الاستخدام غير الطبي للترامادول في شمال إفريقيا والشرق الأدنى والشرق الأوسط؛ فعلى الرغم من أنه يمكن أن ينحرف الترامادول عن سلسلة الإمداد المشروعة، فإن المضبوطات في المناطق المذكورة أعلاه تشير إلى أنه غالبًا ما ينطوي السوق غير الطبي على منتجات مقلدة، وتكون بجرعات أعلى عن المنتجات الصيدلانية التي تُستورد من الخارج[2].

الاتجار في الكوكايين

يشهد العالم حاليًّا زيادة هائلة ومستمرة في العرض والطلب على الكوكايين، ومنها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن الممكن أن تؤدي هذه الزيادة المستمرة إلى ظهور أسواق جديدة تتخطى الحدود التقليدية[3].

يتأثر سوق الكوكايين العالمي الحالي بمجموعة من العوامل من ناحية العرض والطلب؛ إذ شهدت زراعة أشجار الكوكا توسعًا لتغطي 315,500 هكتارًا في عام 2021، وهو ما يعد زيادة كبيرة عن العام السابق، وبلغ إجمالي إنتاج الكوكايين 2,304 طن، وهو ما يعد زيادة للعام السابع على التوالي، وصولًا إلى مستويات قياسية مرتفعة. ومن ناحية الطلب، يأخذ عدد متعاطي الكوكايين في التزايد تدريجيًا وبثبات ويقدر بنحو 22 مليون في عام 2021، وتكون هذه الزيادة مدفوعة بالزيادة السكانية العالمية ومعدلات انتشاره الأكثر ارتفاعًا على مدار العقدين الماضيين؛ حيث ارتفع من 0.32% من عموم السكان في 2004 إلى 0.42% في عام 2021[4].

---

wdr-2023-online-segment.html

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

تكيفت الجماعات الإجرامية المشتركة في تجارة الكوكايين مع ديناميات المنافسة والتخصص والتعاون، بما في ذلك جماعات التوريد والجماعات التي تدير التهريب إلى الأسواق المستهدفة، وأدى تطوير الجهات والطرق والإستراتيجيات إلى تلبية العرض والطلب، مع حدوث نقطة تحول مهمة في عام 2015 عقب الانخفاض الذي حدث بين عامي 2006 و2014.

كما شهدت مضبوطات الكوكايين زيادة كبيرة؛ حيث بلغت 2,026 طن (غير المعدلة بحسب النقاء) في عام 2021، وعلى المدى الطويل، فاق نمو المضبوطات الإنتاج؛ حيث احتوى إلى حد ما على صافي العرض المتاح للاستهلاك، وبينما لا يزال سوق الكوكايين العالمي متركزًا في الأمريكتين وأوروبا الغربية والوسطى (مع انتشار كبير أيضًا في أستراليا)، ثمة نمو نسبي في الأسواق النامية الموجودة في إفريقيا وآسيا وجنوب شرق أوروبا على الرغم من البدء من مستويات منخفضة للغاية[1].

اتضحت الأهمية المتزايدة للتهريب البحري منذ عام 2016، خاصة في حالة المغرب، على الرغم من استغلالها في طرق تهريب الكوكايين البرية، ويبدو أن كميات كبيرة من الكوكايين تُنقل الآن إلى المغرب عبر شحنات بحرية بدلًا من إعادة شحنها من غرب إفريقيا، ووفقًا للسلطات المغربية، حُددت كولومبيا والبرازيل باعتبارهما الدولتين الرئيستين لتصدير الكوكايين الذي صُودر عام 2021 و2020 وحُددت نيجيريا باعتبارها بلدًا مُصدرًا عام 2020 لا 2021 [2].

قد تكون الطرق الطويلة المستخدمة لتهريب راتنج القنب إلى إسبانيا قد سهلت تحديد طرق تهريب الكوكايين داخل المغرب وعبره، وأُثيرت مخاوف بشأن التداخل بين هذه الطرق في المغرب وأوروبا في وقت مبكر من عام 2011. وأفادت بلجيكا أنه بدءًا من عام 2019، وسَّع أعضاء الجماعات الإجرامية النشطة - على طول ساحل المغرب، ممن اشتركوا في إخراج الكوكايين من الميناء وتربطهم علاقات وثيقة عبر الحدود مع هولندا - دورهم في شراء الكوكايين وإقامة اتصالات في أمريكا الجنوبية.

وفي المنطقة دون الإقليمية من الشرق الأوسط والأدنى وجنوب غرب آسيا، كان وجود سوق كوكايين محلي أكثر وضوحًا في لبنان، وبناءً على أحدث البيانات المتاحة، تمثل لبنان أعلى نسبة لتوفير العلاج لاضطرابات تعاطي الكوكايين بين البلاد في هذه المنطقة؛ حيث تبلغ نسبة لبنان 15% (بدءًا من 2020)، كما تم تسجيل نسب مرتفعة باستمرار تتجاوز 15% في لبنان كل عام بدءًا من 2013 إلى 2017، وبناءً على استبيان التقرير السنوي الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حُددت مصر وليبيا ولبنان (بهذا الترتيب) باعتبارها دول عبور رئيسة حيث اكتُشف تهريب الكوكايين إلى الداخل بدءًا من 2021 [3].

(1) Ibid.

(2) UNODC, Global cocaine report, 2023, p. 113

(3) UNODC, Global cocaine report, 2023, p. 129130-

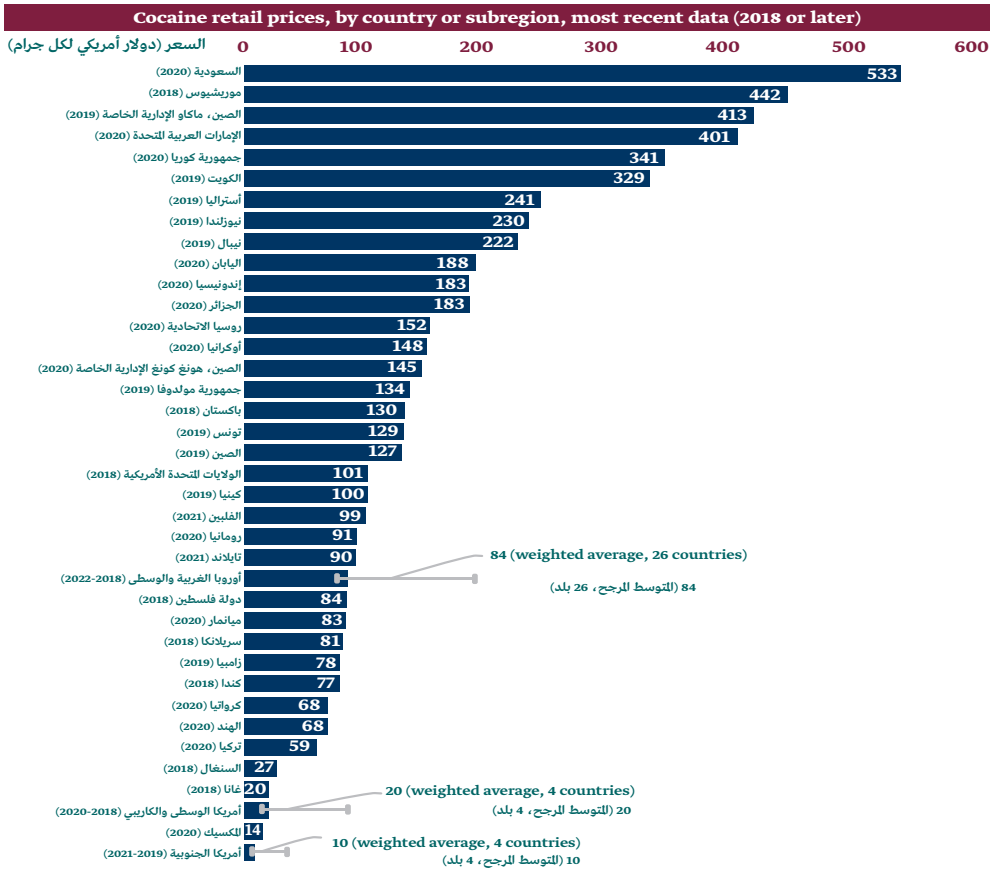

شكل رقم 3 - البيانات الخاصة بأسعار تجزئة الكوكايين حسب البلد أو المنطقة الفرعية (2018)

المصدر (UNODC, Global cocaine report, 2023)

الاتجار في القنب

يظل القنب هو أكثر المخدرات التي أبلغت الدول الأعضاء عن ضبطها على مستوى العالم، وفي شمال إفريقيا؛ ففي الفترة من 2019 إلى 2020، زادت الكميات المضبوطة من القنب بأنواعه بنسبة 29 بالمائة لعشبة القنب و15 بالمائة لراتنج القنب[1]، وزادت الكميات المضبوطة من راتنج القنب زيادة كبيرة على مدار السنوات العشر الماضية في كل من شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

(1) UNODC WDR, 2021.

ولا تزال أكثر المضبوطات من راتنج القنب متركزة تركزًا كبيرًا في دول شمال إفريقيا وأوروبا الغربية ؛ حيث بلغت نسبتها 60% من إجمالي المضبوطات على مستوى العالم في الفترة من 2016 إلى 2020، ورغم أن المضبوطات تتركز جغرافيًا في تلك المناطق، فإن التدفقات الرئيسة للاتجار هي تدفقات تمتد أقاليميًا، ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن أن منطقة الشرق الأدنى والأوسط تحتل المركز الثالث على مستوى العالم من حيث إنتاج تلك المخدرات والاتجار فيها[1].

الاتجار في المخدرات الاصطناعية

أدى التقدم الذي شهدته صناعة المواد الصيدلانية والمواد الكيميائية إلى الاكتشاف والانتشار المستمر للمزيد من المخدرات الاصطناعية، وعلى مدار القرن العشرين، أدى إنتاج المواد الصيدلانية الجديدة على شاكلة المهدئات والمنشطات وأدوية التخدير الاصطناعية، إلى حدوث طفرة طبية كبيرة في هذا المجال وتوسيع دائرة التوريد غير المصرح به لتلك المواد واستهلاك المؤثرات العقلية، وفي عام 1971، كان إبرام اتفاقية المؤثرات العقلية، التي وافقت بموجبها الدول الأعضاء على تمديد القيود على بعض المخدرات الاصطناعية الجديدة التي كان الكثير منها ذا أصل صيدلاني، دليلًا على حجم الضرر الكبير الذي نشأ عن الاستخدام غير الطبي للمخدرات الاصطناعية في تلك الفترة.

وفي العقد الماضي، انتشرت المخدرات الاصطناعية في أسواق المخدرات العالمية، ولكن لم يشكل إلا القليل من تلك المخدرات الاصطناعية أسواقًا عالمية، ولا سيَّما المنشطات الأمفيتامينية مثل: الميثامفيتامين، والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين. ولربما يعد الميثامفيتامين أكثر المخدرات الاصطناعية استخدامًا وتوريدًا على مستوى العالم؛ حيث يزداد إنتاجه واستخدامه على مستوى عدة مناطق من العالم، ومن ذلك منطقة الشرق الأوسط.

وللمخدرات الاصطناعية الأخرى تركيزات إقليمية أكبر؛ فعلى سبيل المثال، يتركز انتشار المواد الأفيونية الاصطناعية كالفنتانيل في أمريكا الشمالية، في حين يتركز انتشار الترامادول في شمال إفريقيا وغربها، وفي مناطق معينة من آسيا الوسطى والشرق الأوسط، أما الأمفيتامين الذي يأخذ شكل «الكبتاجون» فيعد الشغل الشاغل في الشرقين الأدنى والأوسط.

(1) Ibid.

المنشطات الأمفيتامينية

- الميثامفيتامين

لا يزال إنتاج الميثامفيتامين والاتجار به واستخدامه على مستوى العالم متركزًا تركزًا أساسيًا في منطقة شرق آسيا وجنوب شرقها، وكذلك في منطقة أمريكا الشمالية، ويبلغ حجم المضبوطات العالمية في المنطقتين المذكورتين وحدهما حوالي 90% من إجمالي المضبوطات على مستوى العالم من منشط الميثامفيتامين في الفترة بين عامي 2017 و2021.

وبناءً على البيانات المتعلقة بالمضبوطات، يبدو أن الاتجار في تلك الأسواق التقليدية قد استقر عند مستوى مرتفع عام 2021، في حين بدأ ينتشر في مناطق أخرى، وقد أبلغت عدة بلدان في مختلف المناطق الفرعية عن زيادة أعداد المضبوطات من منشط الميثامفيتامين، ولا سيما في منطقة جنوب غرب آسيا ومنطقة الشرق الأدنى والأوسط ومنطقة جنوب شرق إفريقيا ومنطقة غرب إفريقيا؛ إذ زادت الكميات المضبوطة زيادة لافتة من هذا المنشط في السنوات القليلة الماضية.

وقد بلغت نسبة المضبوطات من منشط الميثامفيتامين عالميًا في الأسواق غير التقليدية 12% على مستوى العالم عام 2021، في حين كانت أقل من 0.1% في عام 2001؛ حيث زادت تلك المضبوطات من 60 كيلو جرامًا إلى ما يتجاوز 50 طنًا في خلال الفترة المذكورة[1].

بدأ التوسع في تصنيع الميثامفيتامين متخطيًا الأسواق التقليدية عندما بدأ إنتاجه سرًا في إيران في أوائل القرن الحادي والعشرين، إلا أن إنتاجه قد انخفض مجددًا بعد عام 2015، وقد شهد إنتاج الميثامفيتامين زيادة ملحوظة في أفغانستان في السنوات القليلة الماضية؛ حيث يُشتق المخدر من نباتات الإيفيدرا المزروعة محليًا، ومن الإيفيدرين الدوائي المستخلص من أدوية البرد التي تُصرف دون وصفة طبية، وتشير بعض حالات المخدرات المضبوطة إلى احتمالية زيادة الصادرات الخارجة من دولة أفغانستان من الميثامفيتامين لتصل إلى الأسواق في مناطق شرق آسيا وجنوب شرقها وجنوبها ومنطقة آسيا الوسطى وعلى مستوى منطقة القوقاز، كما بيعت في إفريقيا وأوروبا ومنطقة أوقيانوسيا.

---

(1) UNODC, WDR, 2023. Online segment available on: https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/wdr-2023-online-segment.html
Ibid.

بيد أنه لم يتضح بعد ما إذا كان سيفضي وصول حركة طالبان إلى سدة الحكم في أفغانستان في أغسطس 2021 والحظر المُعلن رسميًا على زراعة نباتات الإيفيدرا في العديد من المقاطعات الأفغانية في ديسمبر 2021 وإنتاج المخدرات غير المشروعة في إبريل 2022 إلى تغيير جوهري في تصنيع الميثامفيتامين وتصديره من أفغانستان.

وقد ضبطت كميات قياسية من الميثامفيتامين في عام 2020، وهو ما يعد دليلًا على زيادة انتشار الميثامفيتامين على مستوى العالم؛ إذ إنه ثمة زيادة بنسبة 15% في عام واحد، وقد ازداد الاتجار بالميثامفيتامين على نحو ينذر بالخطر في منطقة الشرق الأوسط عقب الاتجاهات العالمية؛ إذ أبلغت بعض الدول الأعضاء في المنطقة، كالأردن والعراق، عن تغير في أحجام المضبوطات من تلك المخدرات واستهلاكها داخل أراضيها، ولا تزال منطقة الخليج، هي السوق الأكثر رواجًا لذلك المخدر.

ويشير تحليل لحجم المضبوطات من المخدرات بدولة إيران إلى أن أغلب المضبوطات من الميثامفيتامين تمت في المقاطعات الوسطى والغربية من البلاد، وفي الفترة بين عامي 2011 و2018، وبرغم ذلك، في الفترة من 2019-2020، كانت معظم المضبوطات في المقاطعات الحدودية الشرقية (المجاورة لأفغانستان)؛ وهذا يدل على أن زيادة الإنتاج في أفغانستان تقترن بزيادة للتنقية في إيران قبل الوصول إلى السوق الإيرانية وتصديره منها.

- الكبتاجون

يعد الاتجار غير المشروع في «الكبتاجون» في تزايد مستمر في منطقتي الشرق الأدنى والشرق الأوسط، والكبتاجون هي مادة مخدرة تُصنع بشكل أساسي من تركيزات متفاوتة من مادة الأمفيتامين، وفي حال اعتبرنا أن كافة مضبوطات الأمفيتامين في المنطقة الفرعية من «الكبتاجون» فقط، فقد تضاعف حجم تلك المضبوطات منذ عام 2020 ووصل إلى مستوى مرتفع؛ حيث بلغ 86 طنًا في عام 2021.

ولا تزال سوريا ولبنان تشكل المصدر الرئيسي لشحنات «الكبتاجون»[1]، وهذه الشحنات تُوجه إلى دول الخليج، إما مباشرةً من خلال الطرق البرية أو البحرية، أو بشكل غير مباشر من خلال مناطق أخرى كجنوب أوروبا، كما تشير بعض المضبوطات إلى وجود وجهات ناشئة جديدة تُوجه بعض الشحنات إليها في شمال إفريقيا وغربها، إلا أن هذه المعلومات غير كافية للتأكد مما إذا كانت هذه الوجهات تشكل طرقًا للتهريب أُنشئت حديثًا أم لا.

(1) Syria and Lebanon are most frequently identified as the countries of origin for these tablets. See: UNODC, WDR, 2023.

ومع ذلك لا تزال معظم المضبوطات من «الكبتاجون» المبلغ عنها قد ضبطتها المملكة العربية السعودية عام 2022؛ ففي ديسمبر 2022، أعلنت المملكة العربية السعودية أنها قد صادرت 2.9 مليون حبة في معبري الحديثة والربع الخالي الحدوديين، كما أعلنت المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة، وتحديدًا في إبريل 2023، عن ضبط 12.7 مليون حبة أُخفيت في فواكه الرمان بميناء جدة،[1]. وفي مايو 2023، صادرت السلطات السعودية 8,280,078 حبة كبتاجون بالرياض أُخفيت في شحنة من كريمات القهوة[2].

وفي عامي 2022 و2023 استمرت لبنان في الإعلان عن ضبط كميات كبيرة من الكبتاجون، أما في نوفمبر 2022، فقد صادرت قوى الأمن الداخلي اللبنانية 5 ملايين حبة كبتاجون في أحد المستودعات الموجودة بمدينة الغازية بجنوب لبنان، وكانت هذه المخدرات مخبأة في مواد البناء، وكانت مجهزة لنقلها إلى السودان[3]، وقبل ذلك بشهر واحد، في أكتوبر 2022، صادرت قوى الأمن الداخلي اللبنانية 160,000 قرص من أقراص الكبتاجون في ميناء بيروت، وكان من المقرر أن تتوجه هذه الشحنة إلى قطر بعد أن تمر بسلطنة عمان[4].

وفي مارس من عام 2023، أجرت قوى الأمن الداخلي عمليتين أسفرتا عن ضبط 160,000 حبة كبتاجون في بعبدا، على الطريق المؤدي إلى بيروت، و800,000 حبة كبتاجون في شمال لبنان، وكانت الشحنة المضبوطة الأولى مكونة من 160,000 حبة مخبأة في آلة زراعية ومتوجهة إلى إفريقيا[5]، أما الشحنة المضبوطة الثانية، فقد ضُبط فيها أيضًا 208 كيلو جرامات من الحشيش إلى جانب كمية الكبتاجون البالغة 800,000 حبة.[6] وفي إبريل 2023، أعلنت قوى الأمن الداخلي اللبنانية عن ضبط 10 ملايين حبة كبتاجون في شحنة من الكربون المطاطي[7]، وكان من المفترض أن تتجه هذه الشحنة إلى المملكة العربية السعودية عبورًا بالسنغال[8]، وفي الشهر نفسه ضبطت قوى الأمن الداخلي 120 ألف حبة من هذا المخدر في منزل بشمال لبنان[9].

---

(1) https://www.zawya.com/en/legal/crime-and-security/saudi-arabia-seizes-127mln-illegal-amphetamine-pills- f2tqvbaz

(2) https://english.alarabiya.net/News/saudi-arabia/202311/05//Saudi-Arabia-seizes-over-8-million-amphetamine-pills-hidden-in-coffee-creamers

(3) https://www.arabnews.com/node/2191841/middle-east

(4) https://today.lorientlejour.com/article/1330674/drugs-hidden-in-sunflower-seeds-seized-from-deliveryman-at-batroun-prison.html

(5) https://www.aa.com.tr/fr/monde/liban-saisie-de-960000--pilules-de-captagon-et-208-kg-de-cannabis-/2838425

(6) https://www.lorientlejour.com/article/1330475/saisie-de-plus-de-150000-pilules-de-captagon-a-destination-de-lafrique.html

(7) https://www.reuters.com/world/middle-east/lebanon-seizes-10-million-captagon-pills-being-smuggled-abroad-minister-202314-04-/

(8) https://www.reuters.com/world/middle-east/lebanon-seizes-10-million-captagon-pills-being-smuggled-abroad-minister-202314-04-/

(9) https://www.lorientlejour.com/article/1334512/environ-120000-pilules-de-captagon-saisies-au-liban-nord.html

وعلى صعيد آخر تزايد عدد المضبوطات التي أبلغت المملكة الأردنية الهاشمية عنها عند حدودها مع كل من سوريا والعراق تزايدًا كبيرًا، خاصةً في محافظة الأنبار، وقد أبلغت الأردن في خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن ضبطها لستة ملايين حبة كبتاجون أُخفيت في شاحنة قادمة من العراق[1].

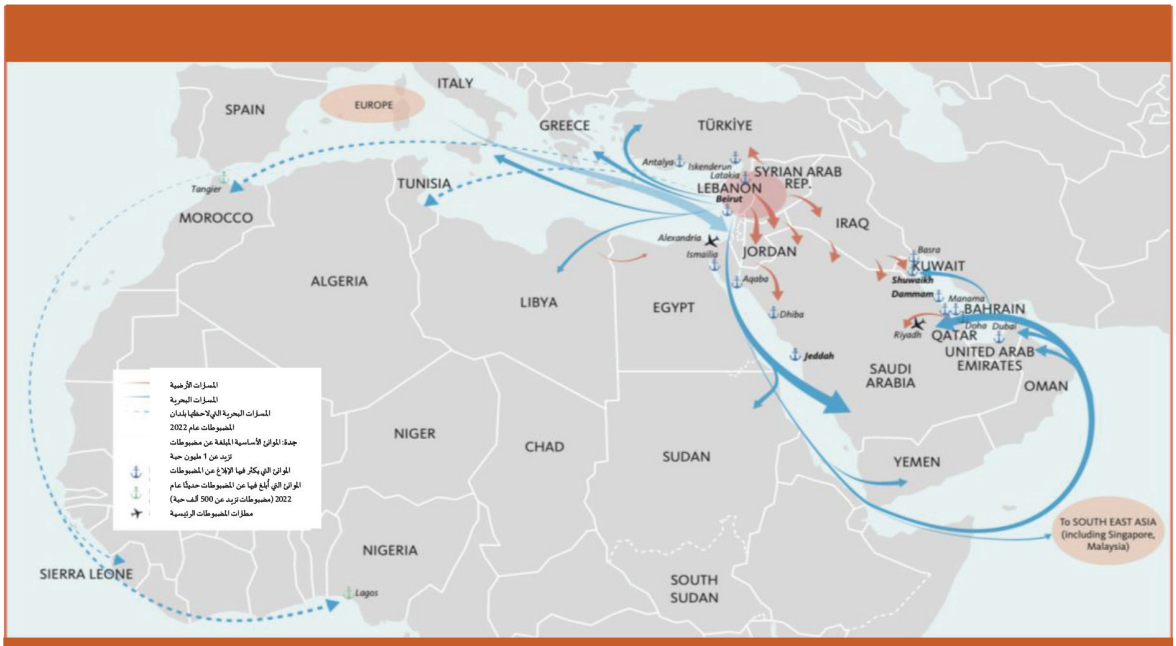

لا توحي الحدود والأسماء الظاهرة على الخريطة (شكل رقم 5) والتسميات المستخدمة فيها باعتماد الأمم المتحدة أو قبولها، ولم تُحدد الحدود النهائية بين جمهورية السودان وجنوب السودان بعد.

شكل رقم 5 - مسارات الاتجار الرئيسة للكبتاجون المزيف، 2021

المصدر: .(World Drug Report, 2023)

وفي عامي 2022 و2023، أبلغ العراق باستمرار عن مضبوطات من حبوب الكبتاجون بكميات تزيد على السنوات السابقة؛ ومن ذلك، على سبيل المثال، ضبط ثلاثة ملايين حبة على حدودها مع سوريا في مارس 2023، وكانت المخدرات معبأة في شاحنة مبردة[2]. وفي يونيو، ضُبط 44,000 قرص من أقراص الكبتاجون في

(1) https://www.bbc.com/news/world-middle-east-64091223

(2) https://english.alarabiya.net/News/middle-east/202311/03//Iraq-seizes-three-million-Captagon-pills-on-Syria-border-

محافظة نينوى بدولة العراق، وكانت هذه المخدرات موجهة للأسواق المحلية[1]. وفي أواخر الشهر نفسه، ضُبط 250,000 قرص من أقراص الكبتاجون في محافظة الأنبار، وكانت تلك المخدرات مخبأة في مدرسة واشتُبه أنها كانت موجهة أيضًا للأسواق المحلية؛ مما يدل على تزايد تعاطي المنشطات الأمفيتامينية على مستوى البلاد[2].

ومن الواضح أن هؤلاء المهربين يستغلون نقاط الضعف التشغيلية في البلدان التي عانت من الصراع والعلاقات الحالية بين الجماعات المسلحة والميليشيات التي تمتد في بعض الأحيان عبر الحدود، كما يبدو أن تلك الشبكات الإجرامية قادرة على إقامة روابط جديدة بغرض توسيع نطاق عمليات الاتجار الخاصة بها. وتعد المضبوطات التي أُبلغ عنها في شمال إفريقيا ضئيلة حاليًا، ولا توجد حالات جديرة بالملاحظة سوى حالتين: ضبط حاوية في المغرب في طريقها إلى غرب إفريقيا، وضبط حاوية في لبنان في طريقها إلى تونس، وفي الحالة الأخيرة، كانت المخدرات مخبأة في مجموعة الأدوات الخاصة بالآلة، على نحو يسمح بتفريغها (خلسة) في أي مكان بين لبنان وتونس، لكن ليس من الواضح ما إذا كانت هذه العمليات قد تكررت قبل ذلك أم لا.

(1) https://www.al-monitor.com/originals/202306//iraq-seizes-thousands-captagon-pills-destined-local-market

(2) https://gulfnews.com/world/mena/iraq-seizes-250000-captagon-pills-at-school-building-site-1.96678553

الجهات المتورطة في الاتجار بالمخدرات وغسل عائداتها

يُعد شمال إفريقيا والشرق الأوسط منطقتين فرعيتين إستراتيجيتين للاتجار بالمخدرات، وتلتقي فيهما مصالح عدد من الجماعات الإجرامية المنظمة، وتكمن مسألة مكافحة الاتجار بالمخدرات وتفكيك تلك الشبكات في صميم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، ويرد تعريف الجماعات الإجرامية المنظمة في المادة 2 (أ) من الاتفاقية وفقًا لأربعة معايير: 1) جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، 2) موجودة لفترة من الزمن؛ 3) وتعمل بصوة متضافرة بهدف ارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة، 4) من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

وقد تكون أنشطة إنتاج المخدرات أو الاتجار بها أو غسل عائداتها، أو جميعها معًا، من الأنشطة التي تتورط فيها الجماعات الإجرامية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ولهذه الجماعات غرض محدد يكمن في الحصول على منافع مالية أو منافع مادية أخرى[1]. وتحقيقًا لهذا الغرض، ترتبط بعض الجماعات الإجرامية المنظمة مع بعضها بروابط عرقية أو بعلاقات صداقة أو بروابط عائلية، إلا أن هناك العديد من الجماعات الأخرى المُنظمة بمستوى أقل من الروابط الرسمية. وتُنفذ الجريمة المنظمة باعتبارها نشاطًا تجاريًّا يستغل الفرص الاقتصادية الإجرامية المتوافرة والطلب على المنتج غير المشروع والمنافسة مع الجماعات الأخرى والقدرات التنظيمية والإنفاذية للولايات القضائية المتورطة.

ومع مراعاة التعريفات الموجودة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، سيناقش البند التالي مختلف أنواع الهياكل للجماعات الإجرامية المنظمة المتورطة في الاتجار بالمخدرات في المنطقة وإستراتيجياتها المطبقة، وبعد تعريف تصنيف تلك الجهات، ستُناقش المخططات المستخدمة لغسل عائدات أنشطتها غير المشروعة في بند أخير.

(1) United Nations Convention against Transnational Organized Crime, Article 2.

الجهات المتورطة في الاتجار بالمخدرات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط

تشتمل عمليات الاتجار في المخدرات على نقل المخدرات من بلدان المنشأ إلى بلدان المقصد من خلال بلدان العبور، وينتهي الأمر بنفاذ كمية من المخدرات إلى السوق المحلية، ويوجد نوعان رئيسان من توليد الأرباح من الممكن تحديدهما على النحو التالي:

- **هوامش الأرباح المتولدة محليًا**

تُورد المخدرات لمتعاطيها عن طريق سلسلة من الأسواق الوسيطة المستقلة؛ وبالتالي تُولد هوامش ربح محلي، وتتناقل بين الأسواق في مختلف مراحل عملية التوريد، ولا توجد مدفوعات مباشرة من متعاطي المخدرات إلى منتجها.

- **الجماعات الإجرامية (الكارتلات) المتحكمة في سلسلة الإمداد**

يُقصد بالكارتلات الجماعات الإجرامية التي تتحكم في سلسلة الإمداد بالمخدرات كاملةً، بداية من الإنتاج والنقل، ووصولًا إلى التداول والبيع، وهي تحقق الأرباح داخل بلد الاستهلاك، كما يمكنها أن تجني عائدات متحصلة قبل ذلك في موقع الإنتاج؛ فالكارتلات تختلف عن الجماعات الإجرامية الأخرى بسبب سيطرتها الكبيرة على خطوات متعددة من تجارة المخدرات وبسبب توسعها على مستوى مختلف الولايات القضائية.

ويرى الخبراء أن الاتجار بالمخدرات في منطقة الشرق الأوسط تشمل مزيجًا من هوامش الربح المتولدة محليًا، ومن الكارتلات المتحكمة في سلسلة الإمداد بالكامل، وفي الواقع لا يوجد كارتل واحد أو جماعة إجرامية صغيرة تسيطر على تجارة المخدرات الإقليمية؛ وإنما توجد جماعات معينة تسيطر سيطرة كبيرة على أجزاء محددة من التجارة على طول المسارات المختلفة، ولأجل إتمام عملياتها بنجاح، يتعين على الجماعات الإجرامية وضع إستراتيجيات مختلفة تتشكل طبقًا للعوامل التالية[1].

(1) FATF (2014) Financial flows linked to the production and trafficking of Afghan opiates, p. 11

العوامل المشكلة لإستراتيجيات الاتجار بالمخدرات

السيطرة الإقليمية

تسعى الجماعات الإجرامية المنظمة إلى السيطرة على مجموعة من الأراضي بغرض توفير قاعدة لأنشطتها غير المشروعة[1]، وتُبسط هذه السيطرة عبر مختلف الوسائل، كإقامة روابط مجتمعية قائمة على روابط عائلية أو عرقية أو اجتماعية تاريخية، أو تشابه في الأيديولوجيات، أو حتى عبر الفساد، ويكمن الغرض من ذلك كله في منع أجهزة إنفاذ القانون من تعطيل عملياتها وانتزاع الأموال من جماعات الاتجار الأخرى الراغبة في العمل بأراضيها، أو المرور من خلالها، وتجدر الإشارة إلى أن منشأ بعض السلع غير المشروعة يكون مقتصرًا على منطقة معينة؛ فعلى سبيل المثال، يعتمد إنتاج منشط الميثامفيتامين على نباتات الإيفيدرا التي لا تُزرع سوى في مناطق بعينها في قارة آسيا، وبالتالي لا يمكن للجماعات الإجرامية المنظمة أو الجماعات الإرهابية التي تفتقر إلى السيطرة على المناطق المذكورة أن تشارك في المراحل الأولية من تهريب هذه المخدرات.

كما تزود السيطرة الإقليمية الجماعات الإجرامية بفرصة جني الأرباح من أنشطة الاتجار، وفي المناطق أو البلدان ذات الحكم الضعيف والقدرة المحدودة على تنفيذ المهام الأساسية القانونية، تزداد السهولة التي تضطلع بها تلك الجماعات في عملها، وفي تلك الحالات، يمكن أن تتولى الجهات الفاعلة في الدولة بنفسها حماية المتجرين من الملاحقة القضائية أو إثراء أنفسهم بالاستفادة من عائدات الاتجار[2] [3].

الاستفادة من العمليات القائمة

عادةً ما تشارك الجماعات الإجرامية المنظمة في الاتجار بالعديد من السلع غير المشروعة باستخدام طرق أو إستراتيجيات متشابهة، أو جميعها معًا، وهذا يسمح لها بتحقيق أقصى استفادة ممكنة من البنية التحتية القائمة وزيادة أرباحها؛ إذ يمكن للجماعات الإجرامية المنظمة، على سبيل المثال، نقل شحنات من الحيوانات البرية والمخدرات بعضها مع بعض، كما يمكن لتجار المخدرات استخدام الطرق نفسها في نقل المخدرات والذهب غير المشروع.

---

(1) Europol (2013) Italian organized crime threat assessment, p. 7

(2) U.S Government accountability office (2021) Trafficking and Money Laundering : Strategies used by criminal groups and terrorist and federal efforts to Combat them, p. 9

(3) United Nations Security Council, "Twelfth report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2557 (2020) concerning the Taliban. and other associated individuals and entities constituting a threat to the peace, stability, and security of Afghanistan" (2021), p. 1422-.

الأرباح مقابل العقوبات

تقيم الجماعات الإجرامية المنظمة الأرباح المحتملة مقابل العقوبات المرتبطة بها عند تحديد أنواع أنشطة الاتجار التي يجب استهدافها؛ إذ تفرض عقوبات أخف على بعض أنشطة الاتجار، مما يجعلها أكثر جاذبية نسبيًا للجماعات الإجرامية المنظمة، وفي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لوحظ توغل الجماعات الإجرامية المنظمة توغلًا كبيرًا في الاتجار غير المشروع بالذهب[1]، ويعزى هذا التحول إلى الاعتقاد بأن تهريب الذهب يدر أرباحًا أكثر، وتقل مخاطره مقارنةً بتهريب المخدرات؛ فعلى سبيل المثال، وسعت الجماعات الإجرامية المنظمة في أمريكا اللاتينية المتورطة في أعمال الاتجار بالمخدرات عملياتها لتشمل التعدين غير القانوني للذهب والمعادن الأخرى[2]، وقد ساعد هذا التوسع على تنويع أنشطتها، والحد من المخاطر في خلال الفترات التي كثفت فيها الحكومات الإجراءات الصارمة ضد الاتجار بالمخدرات، فضلًا عن أن هذا التنويع يسمح لهم بتكييف عملياتهم ومواصلتها حتى في الظروف التي تتعرض فيها أحد قطاعات الاتجار للتدقيق المتزايد من جهات إنفاذ القانون.

الجماعات الإجرامية المنظمة المتورطة في أعمال الاتجار بالمخدرات في الشرق الأوسط

حددت البحوث الحديثة عدة أنواع من الجماعات الإجرامية المتورطة في أعمال الاتجار بالمخدرات في الشرق الأوسط[3]، ويهدف هذا التصنيف غير الشامل إلى توفير خريطة توضح الأنواع الحالية من المنظمات ودوافعها الرئيسة وطريقة عملها، ويمكن تقسيمها إلى الفئات التالية:

- **الجماعات الأيديولوجية أو السياسية**

تتخذ الجماعات الأيديولوجية أو السياسية الاتجار بالمخدرات طريقًا لتمويل أنشطتها وتعزيز أيديولوجياتها أو نفوذها السياسي، وقد تكون تلك الجماعات منظمات إرهابية أو جماعات متمردة أو حركات سياسية، أو قد تكون مشتركة في الاقتصاد السياسي المحلي للمنطقة، خاصة في مناطق النزاع التي تمتلك روابط إقليمية، أو لا

(1) Organization for Economic Co-operation and Development, Due Diligence in Colombia's Gold Supply Chain: Where does Colombian gold go?, Paris, France, April 19, 2018, p. 11

(2) The Global Initiative against Transnational Organized Crime, "Organized Crime and Illegally Mined Gold in Latin America", 2016, p. 7

(3) Global initiative against transnational organized crime, "Organized crime in the Levant: Conflict, transactional relationships and identity dynamics", 2021, p. 24.

تمتلكها، وتلجأ هذه المنظمات إلى استخدام عدة طرق لتحقيق أهدافها، مثل: شبكات المحسوبية والعنف والابتزاز وأنشطة بناء الشرعية.

- **الجماعات الصغيرة أو القبلية**

لطالما اشتركت الجماعات الصغيرة أو القبلية عبر التاريخ في الاقتصاد السياسي المحلي، وقد تكون محرومة من حقوقها أو مستبعدة، وعادة ما يكون لديهم روابط إقليمية قوية، ويشاركون تاريخيًا في أنشطة غير مشروعة لمواجهة الاستبعاد التاريخي.

وتستند طريقة عملها إلى الروابط الاجتماعية والاقتصادية الموجودة بالفعل في المجتمعات المحلية؛ فعلى سبيل المثال، انتهز المهربون الذين هم على دراية بطرق التجارة غير الرسمية في إحدى مناطق النزاع الفرصة للاستفادة من معرفتهم ومهاراتهم لبسط سيطرتهم على بيئة نزاع تتزايد فوضويتها، مهربين سلعًا غير مشروعة مثل: الأسلحة والمخدرات، وتستند شبكاتهم الإجرامية إلى صلات قبلية تاريخية تعمل في جميع أنحاء المقاطعات الحدودية؛ على سبيل المثال، تشترك العديد من القبائل البدوية في بعض دول الشرق الأوسط في أعمال تهريب الأسلحة والمخدرات، ويشيع حدوث الاشتباكات مع السلطات في أثناء محاولات التهريب[1].

- **رواد ورجال الأعمال الإجراميون**

يُعد رواد الأعمال الإجراميون عبارة عن أفراد أو عائلات تشارك في أنشطة غير مشروعة لتوسيع أعمالها، أو الحصول على نفوذ سياسي، وغالبًا ما تكون لديهم روابط قوية مع الاقتصادات السياسية المحلية، ويستخدمون هذه الروابط لبناء شبكات اجتماعية واقتصادية يمكن استغلالها في أعمال النشاط الإجرامي،[2] وغالبًا ما يكون لهذه الجماعات أعمال مشروعة تستخدمها لغسل الأموال وإخفاء أنشطتها الإجرامية.

يميل رواد الأعمال الإجراميون في الشرق الأوسط إلى أن يكونوا عائلات فردية ذات انتماءات سياسية، وغالبًا ما تستخدم هذه العائلات هياكل شبه مؤسسية لاستيراد مجموعة واسعة من السلع وتصديرها، بما في ذلك المخدرات والأسلحة وغيرها من السلع غير المشروعة[3].

---

(1) Alarabiya (2023) Jordan carries out rare airstrikes against Iran linked drugs factory in Syria.

(2) OCCRP, BBC News Arabic, Suwayda24.com, and Daraj.com, "A 'Drug War': Syria's Neighbors Fight a Flood of Captagon Across Their Borders", 27 June 2023.

(3) International Narcotics Control board, Annual Report, 2016, p. 86.

- **الجماعات الإجرامية المنظمة**

إن الجماعات الإجرامية المنظمة المهنية متأصلة تاريخيًا في المنطقة، وربما كانت تعمل في اقتصاد غير مشروع موازٍ قبل أي نزاع، مع العلم أنه ليس بالضرورة أن يكون لهذه الجماعات سيطرة إقليمية، لكنها غالبًا ما تشارك بعمق في الاقتصاد السياسي المحلي، ويكمن دافعهم الأساسي في توسيع مشاركتهم في الأنشطة غير المشروعة لاقتحام الاقتصاد الرسمي، أو الحصول على الشرعية السياسية، أو كليهما معًا، وغالبًا ما يستخدمون شبكات المحسوبية والعنف والابتزاز باعتبارها طريقة عمل لهم، ويشاركون بعمق في أنشطة بناء الشرعية، ويمكن فيما يلي تحديد نوعين من الجماعات الإجرامية المنظمة المهنية، وهي:

- جماعات الميليشيا على غرار المافيا، تُعرف بأسماء مختلفة ويقودها قادة معروفون، وتشكل تهديدًا كبيرًا لاستقرار الشرق الأوسط وأمنه، ولا تهيمن هذه الجماعات المسلحة جيدًا على الأسواق الإجرامية المختلفة فحسب، بل تمارس أيضًا سيطرة أكبر من سيطرة الحكومة نفسها على مناطق محددة داخل البلاد[1].

- الشبكات الإجرامية الأجنبية، تُشكل تهديدًا متزايدًا للبلدان في جميع أنحاء العالم، وغالبًا ما تكون هذه الشبكات منظمة ومتطورة للغاية؛ مما يسمح لها بالعمل بسلاسة عبر الحدود، وأحد الأمثلة على مثل هذه الشبكة الإجرامية الأجنبية هو «المافيا الصغيرة»؛ إذ تتألف هذه الشبكة من مواطنين عرب وأفراد من أصل عربي، وتنشط في شمال إفريقيا وبلدان أخرى مثل: هولندا وبلجيكا، وتغطي أنشطتها الإجرامية مجموعة من الممارسات غير المشروعة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والتهريب. وفي الشرق الأوسط، تتكون الشبكات الإجرامية الأجنبية من جماعات إجرامية منظمة متنوعة من مناطق مختلفة حول العالم، مثل: منظمات تهريب المخدرات في أمريكا اللاتينية والعصابات الأوروبية (الإيطالية والبلقان والأيرلندية وغيرها)،[2] [3] [4] [5] في حين تنشط الجماعات الإجرامية المنظمة الآسيوية أيضًا في بعض البلدان المنتجة والمراكز المالية الرئيسة، إلا أن مستوى مشاركتها لا يزال محدودًا نسبيًا، ولكنهم يحتفظون بعلاقات قوية مع الشبكات الإجرامية المحلية.

---

(1) OCCRP, BBC News Arabic, Suwayda24.com, and Daraj.com, "A 'Drug War': Syria's Neighbors Fight a Flood of Captagon Across Their Borders", June 27, 2023.

(2) Europol, "International hit against Brazilian narcos shipping bolivian cocaine to EU", 2022

(3) Europol, "Spanish authorities clamp down lavish lifestyle of criminal group", 2022

(4) Europol, "Balkans biggest drug lords arrested after investigation encrypted phones", 2023

(5) Europol, "Kinahan organised crime group sanctioned by US department treasury", April 2022

سلاسل الإمداد الخاصة بالاتجار بالمخدرات في الشرق الأوسط

يعتمد نموذج أعمال المخدرات غير المشروعة في الشرق الأوسط على شبكة من الأفراد والمنظمات لتشغيله، كما يمكن تصنيف الأدوار المختلفة داخل هذا العمل على النحو التالي:

• **الوسطاء:** يؤدي هؤلاء الوسطاء دورًا حاسمًا، ولا سيما في القطاع الكيميائي المشارك في عملية تصنيع المخدرات، وهم بمثابة أعمدة أساسية في صرف المواد الكيميائية من الموردين القانونيين إلى الشركات المصنعة غير المشروعة، وحتى يبدو الأمر شرعيًا، قد ينشئون شركات واجهة أو واجهات متاجر فعلية[1].

• **منسقو الخدمات اللوجستية:** يتحملون مسؤولية تنظيم التخطيط لعمليات تهريب المخدرات ويضمنون النقل السلس للمخدرات من البلد المصدر عبر بلدان العبور، وصولًا إلى الوجهات النهائية، ويمتلكون معرفة واسعة باللوجستيات وإجراءات التخليص الجمركي ومستوى التدقيق من سلطات إنفاذ القانون المحلية، كما يشرفون على تسوية الشركات ويتعاملون مع الأمور المالية المتعلقة بعمليات تهريب المخدرات.

• **صغار البائعين:** يشتري صغار البائعين ويوزعون دفعات صغيرة من المخدرات، عادة ما تصل إلى خمسة جرامات، وقد يستخدمون معاملات الصرف الأجنبي والتحويلات المالية لنقل أرباحهم، وقد يكون لبعض صغار البائعين أيضًا مصدر دخل قانوني، بالإضافة إلى عائداتهم من الاتجار بالمخدرات.

شركات الشحن وصغار تجار المخدرات: تتحمل شركات الشحن وصغار تجار المخدرات مسؤولية تسليم دفعات صغيرة من المخدرات، أو الحصول عليها من الباعة الآخرين، وعليه فإنهم يكسبون المال من خلال فرق السعر بين شراء المخدرات وإعادة بيعها، يمكن أن يتم التوصيل مباشرةً إلى العميل، أو من خلال معاملة نقدية للمخدرات مع مشاركة الموقع عبر رقم التعريف الشخصي، وغالبًا ما يعتمد هؤلاء الأفراد فقط على الاتجار بالمخدرات باعتباره مصدرًا للدخل، ويستخدمون عائداتهم لشراء دفعات جديدة من المخدرات، وتغطية نفقات النقل، وتلبية احتياجات الاستهلاك الشخصي.

• **البائعون متوسطو الحجم:** يشترون المخدرات من المنظمات الإجرامية، ويبيعونها بسعر أعلى، وعلى الرغم من أنهم قد ينخرطون في أنشطة تجارية قانونية، فإن مصدر دخلهم الأساسي هو الاتجار بالمخدرات، وعادةً

(1) FATF, Money Laundering from Fentanyl and Synthetic Opioids, November 2022

ما يجمع البائعون متوسطو الحجم مبالغ نقدية كبيرة على المستوى المحلي أو الإقليمي، مع العلم أنهم قد ينفقون أرباحهم على الاستهلاك الشخصي، أو تعزيز الأنشطة التجارية القانونية، أو الاستثمار في العقارات، أو الانغماس في نمط حياة فاخر[1].

إضفاء الطابع المهني على غسل الأموال

تشكل التدفقات المالية المرتبطة بالاتجار بالمخدرات مصدرًا مهمًا لتمويل الشبكات والمنظمات الإجرامية المذكورة أعلاه، وتخضع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الأعمال غير المشروعة وعملية غسل العائدات غير المشروعة لآليات معقدة تتطلب معرفة محددة بالنظام المالي؛ وبالتالي هنالك اتجاه متزايد نحو إضفاء الطابع المهني على وظيفة غسل الأموال التي عادة ما تضطلع بها جماعات شبه قانونية أو شبه شرعية متباينة، ومن خلال فهم كيفية جمع تجار المخدرات لأموالهم ونقلها واستخدامها وتخزينها، يمكن لإنفاذ القانون أن يستهدف جهودهم استهدافًا أكثر فاعلية في مكافحة الاتجار بالمخدرات.

ويهدف هذا القسم إلى وصف هذه الجهات الفاعلة المهنية في مجال غسل الأموال، في حين ستُغطى الجوانب التشغيلية لاحقًا.

تعد جهات غسل الأموال الاحترافية عبارة عن أفراد أو منظمات أو شبكات تقدم خدمات غسل الأموال للمجرمين والجماعات الإجرامية المنظمة مقابل رسوم أو عمولة، كما يمكن أن تعمل في إطار العديد من نماذج الأعمال، مثل: العمليات الفردية أو المنظمات الإجرامية أو الشبكات التي تضم أعضاء غير مرتبطين.

ولا تشترك تلك الجهات مباشرةً في الأنشطة غير القانونية التي تدر العائدات؛ لذا فإنها غالبًا ما تفتقر إلى المعرفة بالجريمة الأصلية ولا تهتم بمصدر المال، ولكنها تدرك أن الأموال التي تتعامل معها ناتجة عن عمليات غير مشروعة، وينصب تركيزها الأساسي على ضمان وجهة الأموال وإدارة عملية حركتها، كما يمكنها المشاركة في مرحلة واحدة أو عدة مراحل من دورة غسل الأموال (أي الإيداع والتمويه والإدماج).

وتستفيد جهات غسل الأموال الاحترافية من مهنتها وخبرتها والبنية التحتية المرتبطة بمجال عملها

(1) FATF, Money Laundering from Fentanyl and Synthetic Opioids, 2022

وشبكاتها؛ بغية تسهيل عملية غسل الأموال؛ وبذلك فإنها تضفي طابع الشرعية على المجرمين والمنظمات الإجرامية[1].

وتفرض جهات غسل الأموال الاحترافية تلك التحديات أمام أجهزة إنفاذ القانون في تتبع جرائم غسل الأموال ومقاضاة مرتكبيها؛ وعليه يجب على المدعين إثبات أن الجريمة الأساسية هي نشاط غير قانوني محدد من أجل ضمان الإدانة، وازدادت براعة جهات غسل الأموال الاحترافية في تكييف أساليبها استجابةً لإجراءات إنفاذ القانون؛ مما زاد من تعقيد الجهود المبذولة لمكافحة تلك الجريمة، وقد تعمل أيضًا عبر الحدود لاستغلال نقاط الضعف في البلدان، أو الشركات المحددة أو المؤسسات المالية أو الشركات أو المهن غير المالية المحددة[2]، ونتيجة لذلك، تشكل هذه الجهات الفاعلة تهديدًا للنظام المالي؛ لأنها تمكن غسل الأموال وتيسر الأنشطة الإجرامية الأوسع نطاقًا.

نموذج الأعمال الخاص بجهات غسل الأموال الاحترافية

يتكون نموذج الأعمال الذي تستخدمه الشبكات التابعة لجهات غسل الأموال الاحترافية عمومًا من مرحلتين: [1] تحويل جهات غسل الأموال الاحترافية أو جمعها للعائدات الإجرامية، [2] أو الاشتراك في مرحلة التمويه التي يضطلع بها الأفراد أو الشبكات، أو كلاهما، وتُحدد العوامل المختلفة الموضحة أدناه الرسوم المرتبطة بهذه العمليات[3].

في خلال المرحلة الأولى من غسل الأموال، تتلقى جهات غسل الأموال الاحترافية الأموال غير المشروعة أو تجمعها من مختلف المصادر والمنظمات المشاركة في أنشطة مثل: الاتجار بالمخدرات، ولإخفاء أصل هذه الأموال وملكيتها، تستخدم جهات غسل الأموال الاحترافية أساليب متنوعة، بما في ذلك الإيداع بالتجزئة (تقسيم المعاملات الكبيرة إلى معاملات أصغر)، والهيكلة (إيداع النقد بمبالغ أقل من عتبات الإبلاغ)، والاستفادة من الشركات الوهمية والحسابات الخارجية.

---

(1) Ibid.

(2) US Treasury, National Strategy for Combating Terrorist and Other Illicit Financing, 2020.

(3) FATF, Professional Money Laundering, Section III, 2018

أما في المرحلة اللاحقة من غسل الأموال، فتستخدم جهات غسل الأموال الاحترافية تقنيات مختلفة لتعقيد تتبع وكالات إنفاذ القانون للأموال، وقد يستلزم ذلك إجراء معاملات متعددة عبر ولايات قضائية ومؤسسات مالية مختلفة، بالإضافة إلى استخدام أدوات مالية معقدة، مثل: المشتقات أو الأوراق المالية، وتستخدم جهات غسل الأموال الاحترافية إستراتيجيات، مثل: الشركات الوهمية وحسابات التحويل وغسل الأموال القائم على التجارة لتحقيق نتائج ناجحة تفيد العديد من العملاء[1].

ويتوقف الرسم أو العمولة التي تتلقاها جهات غسل الأموال الاحترافية مقابل خدمات غسل الأموال على عدة عوامل، بما في ذلك تعقيد المخطط والأساليب المستخدمة وفهم الجريمة الأصلية، وغالبًا ما تروج جهات غسل الأموال الاحترافية لخدماتها استعانةً بقنوات شفهية أو غير رسمية، وفي بعض الحالات، قد لا يكون هناك اتصال مباشر بين الجماعات الإجرامية المنظمة وجهات غسل الأموال الاحترافية المتورطة في غسل أموالها؛ فبدلًا من ذلك، قد يسهل وجود العديد من الوسطاء المعاملات قبل تسليم الأموال في النهاية إلى جهات غسل الأموال الاحترافية[2]

الفئات الخاصة بجهات غسل الأموال الاحترافية

يمتلك **غاسلو الأموال من الأفراد** خبرة في وضع الأموال وحركتها وغسلها، كما قد يقدم البعض خدمات غسل الأموال كجزء من أعمالهم المشروعة، مثل: تقديم خدمات المحاسبة والمشورة المالية أو القانونية والمساعدة في إنشاء الشركات والهياكل القانونية[3].

---

(1) In 2019, several members of an international money laundering organization were sentenced to prison for their involvement in a network of co-conspirators. This network was responsible for coordinating the collection, deposit, laundering, and transfer of millions of dollars in narcotics proceeds to drug trafficking organizations based in Mexico. According to the Department of Justice (DOJ), these individuals employed sophisticated techniques, including encrypted messaging applications and shell corporations with fictitious websites, to avoid detection by law enforcement and create an illusion of legitimacy. For more information, refer to the Department of Justice's report titled "Eighth Member of International Money Laundering Organization Sentenced in $19 Million Dollar Scheme" (San Diego, Calif.: October 25, 2019).

(2) Other factors include the denomination of the banknotes and possible new government regulations have been imposed. See Egmont Group of Financial Intelligence Units, Public Bulletin: Professional Money Laundering Networks, June 30, 2019.

(3) FATF, Professional Money Laundering, 2018, p. 14

- تعد جهات غسل الأموال التنظيمية منظمات إجرامية تستخدم نشاط غسل الأموال باعتباره وسيلة لتمويل أنشطتها غير المشروعة.

- وتشمل **جهات غسل الأموال الاحترافية** أفرادًا أو شركات تتعاون لتقديم خدمات غسل الأموال عبر مختلف الولايات القضائية والقطاعات المالية، وبالإضافة إلى هذه الفئات العامة، حددت العديد من دراسات الحالة أنواعًا مختلفة من الشبكات المتخصصة في غسل الأموال[1].

- **شبكات نقل الأموال والتحكم في النقد**: تتخصص هذه الشبكات في النقل المادي للعائدات النقدية المتأتية من النشاط الإجرامي عبر الحدود في كثير من الأحيان[2].

- **شبكات نقل المال**: تجند هذه الشبكات الأفراد لتحويل الأموال غير المشروعة من خلال حساباتهم المصرفية الشخصية أو القنوات المالية الأخرى، باستخدام هويات مزيفة أو ممارسات خادعة في كثير من الأحيان (انظر دراسة الحالة أدناه)[3].

- **شبكات الأموال الرقمية والأصول المشفرة:** تستخدم هذه الشبكات العملات الرقمية مثل: البيتكوين أو أنظمة الدفع البديلة الأخرى لتسهيل حركة الأموال عبر الحدود دون اكتشافها.

- **شبكات البروكسي:** توظف هذه الشبكات مرشحين باعتبارهم واجهة لأعمالها لإخفاء الملكية الحقيقية أو السيطرة على الأصول، بالإضافة إلى أنها غالبًا ما تسجل الشركات الوهمية أو الكيانات القانونية الأخرى نيابة عن العملاء.

وتعتمد شبكات غسل الأموال عادة على مساعدة «حراس البوابات» للوصول إلى الاقتصاد المشروع، ويشمل حراس البوابات مجموعة واسعة من المهنيين، بما في ذلك مديرو العلاقات المصرفية ومشغلو تحويل الأموال والمحاسبون والمحامون ومديرو العقارات، ويمكن أن يختلف مستوى التواطؤ الذي يظهره حراس البوابات في أنشطة غسل الأموال، بدءًا من التورط غير المقصود إلى المشاركة الإجرامية النشطة.

---

(1) FATF, Professional Money Laundering, 2018, p. 21

(2) National Crime Agency, Money laundering and people smuggling network dismantled by the NCA, 2023

(3) Elliptic connect, Older People in UK Being Exploited as Money Mules: How Blockchain Analytics Can Help, June 20, 2023

دراسة حالة رقم (1) عملية قنديل للاستفادة من شبكات نقل النقد الاحترافية

في عام 2016، اتخذت السلطات الألمانية إجراءات بمساعدة اليوروبول ضد إحدى الجماعات الإجرامية المنظمة ذات أصول شرق أوسطية المشتبه في ممارستها لنشاطات غسل الأموال بالنيابة عن تجار الهيروين الدوليين، ونُفذت العملية بعد تحقيقات جنائية شاملة ومعقدة.

وشمل الدور الأساسي للجماعة الإجرامية المُنظمة جمع الإيرادات من بيع الهيروين عبر أوروبا؛ حيث كانت تُغسل هذه الأموال وتُنقل إلى الشرق الأوسط عبورًا بألمانيا، واستخدم المجرمون نهجًا معينًا في نقل الأموال؛ حيث استغلوا ناقلي النقد المسافرين بالسيارة للمناطق المختلفة في أوروبا في استعادة النقد غير المشروع؛ وبالتالي وظفوا تقنيات غسل الأموال القائم على التجارة في نقل الأموال للشرق الأوسط؛ وذلك في المقام الأول من خلال شحن السيارات المستعملة والآلات الثقيلة ومعدات البناء.

وأسفرت العملية عن القبض على 15 عضوًا من الجماعات الإجرامية المُنظمة وما يقارب 5 ملايين يورو نقدًا واحتجاز الأصول، وحققت تلك العملية نجاحًا مبهرًا في عرقلة تدفق الأموال من تجارة الهيروين إلى الشرق الأوسط.

تصنيف جهات غسل الأموال الاحترافية

يُمكن أيضًا تصنيف الفئات السابقة إلى أنواع مختلفة من الجهات العاملة المخصصة المتورطة في غسل الأموال الاحترافي، وقد تشمل تلك الجهات العاملة ما يلي[1]:

المنظمات الإجرامية: اشتركت هذه الجماعات في العديد من الأنشطة غير الشرعية مثل: تجارة المخدرات وتهريب الأشخاص والجرائم الإلكترونية، وهي تدرج خدمات غسل الأموال الاحترافي لغسل عائداتها وإعادة استثمارها في عملياتها الإجرامية.

- **الجهات الممكنة الاحترافية:** تُقدم تلك الأفراد أو الشركات خدمات متخصصة لجهات غسل الأموال الاحترافية، مثل: المحامين أو المحاسبين أو وكلاء تأسيس الشركات، وتساعد من خلال ذلك في تأسيس الشركات الوهمية أو الحسابات الخارجية لإخفاء الملكية الحقيقية والتحكم في الأصول.

(1) FATF, Professional Money Laundering, Section IV, 2018.

- **وكلاء نقل الأموال:** تُسهل هذه الشركات نقل الأموال عبر الحدود باستخدام قنوات مثل: التحويلات الإلكترونية، أو طلبات الأموال أو الأصول المشفرة، وتستغل جهات غسل الأموال الاحترافية خدماتها في نقل الأموال غير المشروعة بسهولة وحذر.
- **ناقلو النقد:** ينقل هؤلاء الأفراد كميات طائلة من الأموال عبر الحدود دون الكشف عن ذلك للهيئات الجمركية، وتوظف جهات غسل الأموال الاحترافية ناقلي النقد لتهريب الأموال غير المشروعة من بلد ما وإليها، وغالبًا ما تودع الأموال المُهربة في حسابات بنكية[1].
- **جامعو الأموال:** يُدخل أولئك الأفراد الأموال إلى النظام المالي عبر الأعمال كثيفة الاستهلاك للنقد أو خدمات تحويل قيمة الأموال أو الكازينوات (نوادي القمار) أو حتى عبر تهريب الأموال عبر الحدود إلى منطقة أو بلد أخرى.
- **وسطاء الحوالات:** يعمل وكلاء تحويل الأموال غير الرسميين هؤلاء خارج نطاق النظم البنكية التقليدية، ويعتمدون على العلاقات القائمة بينهم وبين العملاء، وقد تستخدم جهات غسل الأموال الاحترافية وسطاء الحوالات لنقل الأموال عبر الحدود دون ترك أي أوراق ثبوتية وراءهم.

ومن المهم ملاحظة أن هذه الفئات لا تستبعد إحداها الأخرى، وكثيرًا ما تستخدم عمليات غسل الأموال الاحترافية مجموعة من الأساليب والوسطاء لغسل أموالها بفاعلية تامة، ولربما تعمل جهات غسل الأموال عبر عدد من الفئات المختلفة اعتمادًا على نموذج عملها وأهدافها.

(1) National Crime Agency, Money laundering and people smuggling network dismantled by the NCA, 2023

دراسة حالة رقم (2) **استخدام المرشحين أو الأمانات الاستثمارية أو أفراد الأسرة أو الأطراف الثالثة**

أبلغت إحدى الدول الأعضاء بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن الاشتباه في أحد الأفراد الخاضعين للتحقيق الذي يُعتقد بأنه ذو صلة بشبكة للاتجار بالمخدرات استنادًا إلى عدد من المؤشرات المختلفة، وتضمنت هذه المؤشرات استلام الأموال القائمة في المناطق المشهورة بزراعة القِنب داخل البلد ونقل الأموال من المدن المشهورة بالنشاطات السياحية البارزة، واتضح أن نطاق العمليات لا يتكافأ مع الموارد المالية للأفراد ذوي الصلة؛ لذا أجرت وحدة الاستخبارات المالية تحليلًا ماليًا أظهر استلام بعض الأفراد لحوالات مالية دون أي مبررات اقتصادية أو علاقات تجارية قائمة، واستلم هذه الحوالات المالية عدد من الأفراد المشتبه في انضمامهم إلى شبكة تهريب مخدرات محلية، ويُشتبه أيضًا في كون مستلمي تلك الأموال موردين لتجار المخدرات المستهدفين للسياح؛ فالجريمة الأساسية في هذه القضية هي الاتجار بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية؛ مما يؤدي إلى إحالتها للمحكمة الابتدائية (1).

التهديدات المستجدة: غسل الأموال الاحترافي بآسيا

يزداد اعتماد جماعات الجريمة المنظمة، لا سيما منظمات تجارة المخدرات المكسيكية وجماعات الجريمة المنظمة القائمة في أمريكيا اللاتينية، على المنظمات الآسيوية لغسل الأموال[2] حيث تعمل هذه الشبكات الإجرامية من خلال مجتمعات المغتربين الصينيين في المكسيك وأمريكا الجنوبية، وتساعد على تحويل أموال المهربين من الدولار إلى عملة البيزو من خلال عدة وسائل؛ منها تهريب مبالغ نقدية كبيرة أو الإيداع البنكي أو التحويل الإلكتروني أو غيرها من المعاملات.

تساعد المنظمات الآسيوية لغسل الأموال جماعات الاتجار المكسيكي في الحصول على السلائف الكيميائية لصناعة المخدرات غير المشروعة، مثل: الفنتانيل، والتي أصبحت تُباع بعد ذلك في الولايات المتحدة، وتُعتبر هذه الشبكات مراوغة للغاية ويصعب اختراقها؛ مما يجعلها الاختيار الأمثل لجماعات الجريمة المنظمة؛

(1) MENA FATF, Biennial Typologies Report, Fourth Edition, 2020, p. 24

(2) US Treasury, National Strategy for Combating Terrorist and Other Illicit Financing, 2020. Note: the professionalization of money laundering using Asian money laundering organizations has been first reported by the GAFI in 2018. It is believed that the use of Asian money laundering organizations are dated from 20002010- at least. Available on: http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/Professional-Money-Laundering.pdf

حيث تستخدم بعض التكتيكات مثل: المعاملات والأساليب الشبيهة بالحوالة؛ مما يمكنها من تحويل الأموال داخل الشبكة دون عبور الحدود الدولية[1].

تعمل المنظمات الآسيوية لغسل الأموال كشبكات احترافية على المستوى الدولي، ولديها حضور في منطقة الشرق الأوسط ضمن مناطق انتشارها؛ مما يفرض صعوبات أمام وكالات إنفاذ القانون في التحقيق في علاقات هذه الشبكات، فهم يستغلون نقاط الضعف الكامنة في أُطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى الثغرات في التجارة ونظام تمويلها؛ مما يسهل من حركة الأموال والمشاركة في تهريب رأس المال، ويفرضون رسومًا نظير خدماتهم.

دراسة حالة رقم (3) منظمة (أخ) لغسل الأموال

منظمة (أ.خ) لغسل الأموال هي منظمة إجرامية تعمل في غسل الأموال لمنظمات تجارة المخدرات والجماعات الإرهابية، يقودها مواطن باكستاني (أ.خ)، اعتُقل في 2015، وقد عملت المنظمة في باكستان والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا.

غسلت هذه المنظمة مليارات من الدولارات في الأعمال الإجرامية سنويًا، وتقدم خدماتها في غسل الأموال للعديد من العملاء، بما فيهم منظمات صينية وكولومبية ومكسيكية للاتجار في المخدرات، بالإضافة إلى بعض الأفراد المتصلين بجماعة إرهابية، كما عملت المنظمة أيضًا على غسل أموال لطالبان والقاعدة، وقد أودع (أ.خ) أمواله التي جناها من الاتجار بالمخدرات في حسابات بنكية لإخفاء طبيعة أمواله ومصدرها وملكيتها والتستر عليها، ثم أُجريَت بعض المعاملات التي تشمل عددًا من التحويلات البنكية من شركات التجارة العامة، وقد حصل (أ.خ) على عمولة تصل إلى 3 بالمئة نظير خدمات غسل الأموال من إجمالي قيمة الأموال التي يتم غسلها في كل عملية. وصنفها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية للمنظمة في 2015 على أنها «منظمة إجرامية عبر الحدود الوطنية».

كشف مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عام 2016 عن أربعة أفراد وتسعة كيانات منسوبة إلى المنظمة ، واعترف أ.خ بجميع التهم الفيدرالية المنسوبة إليه في 2016 فيما يتعلق بغسل الأموال، وحُكم عليه بالسجن لمدة ثمانية وستين شهرًا عام 2017. وقد كان تفكيك المنظمة إنجازًا كبيرًا لوكالات إنفاذ القانون؛ نظرًا لكونها إحدى منظمات غسل الأموال الأكثر تعقيدًا ونجاحًا حول العالم، إذ كان من المتوقع أن تفككها سيؤثر تأثيرًا جسيمًا على قدرة منظمات تجارة المخدرات والجماعات الإرهابية على تحريك أموالهم وجمعها.

(1) National Crime Agency, Chinese Underground Banking and « Daigou », 2019, p. 4

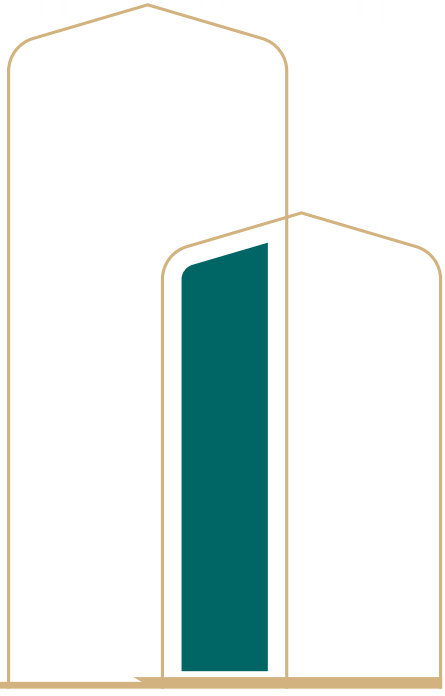

تصنيفات غسل الأموال ومخططاتها في الشرق الأوسط

تستخدم جماعات الجريمة المُنظمة المتورطة في تجارة المخدرات العديد من الطرق في حركة الأموال غير المشروعة عبر الحدود، ومنها تهريب مبالغ كبيرة من المال ونقل النقد وغسل الأموال القائم على التجارة وخدمات غير مصرح بها لتحويل المال أو القيم المالية، واستخدام الأصول المشفرة التي تساعد على إخفاء الهوية[1] وغالبًا ما تتحول هذه الأصول المشفرة سريعًا إلى عملات ورقية إلزامية، وبالإضافة إلى غسل الأموال، يستخدم المهربون الشركات الوهمية والصورية لإنتاج المخدرات والسلائف الكيميائية ومعدات الإنتاج، وتختلف تقديرات الأموال التي يتم غسلها من عامٍ لآخر، إلا أن هناك اعتقادًا بأن هناك ما يقارب 2 إلى 5 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي و8 بالمئة من التجارة العالمية تتضمن أموالًا مغسولة، ويحتل غسل الأموال المرتبة الثالثة عالميًا فيما يتعلق بالحجم بعد صرف العملات وصناعة السيارات[2].

غالبًا ما تتداخل الأساليب المستخدمة في غسل الأموال الخاصة بتجارة المخدرات غير المشروعة مع الممارسات العامة لغسل الأموال، ومع ذلك، تحددت بعض أساليب غسل الأموال المعينة استنادًا إلى مواصفات أموال الاتجار بالمخدرات، فعلى سبيل المثال، غالبًا ما تُحول أموال المخدرات المُنتَجة في البلدان المستهلكة إلى المراكز المالية، وقد تشترك في ذلك الشركات والمؤسسات المالية القائمة في تلك المراكز، بالإضافة إلى الأفراد ومُقدمي الخدمات المالية الكائنين هناك.

يشير المدى المتنوع لوسائل التضمين والدمج إلى عدم وجود "نموذج عمل" موحد، بل إن المنظمات الإجرامية تستخدم نطاقًا واسعًا من مخططات وإستراتيجيات غسل الأموال، والتي يمكن تصنيفها عامة إلى مخططات قائمة على النقد ومخططات غير قائمة على النقد، حيث تتضمن الإستراتيجيات القائمة على النقد نقل الأموال إلى نظام مالي إقليمي أو من خلال الوسطاء للتحايل على الأنظمة المالية التقليدية، أما الإستراتيجيات غير القائمة على النقد فتتضمن تحويل الأموال غير المشروعة إلى بضائع يُعاد بيعها لاحقًا (غسل الأموال القائم على التجارة) أو تُحول إلى أصول أخرى ذات قيمة مثل: الذهب أو الأصول المشفرة التي تُحول أحيانًا إلى عملات.

(1) FATF, Money Laundering from Fentanyl and Synthetic Opioids, 2022

(2) International Monetary Fund (IMF) estimates.

إستراتيجيات غسل الأموال القائمة على النقد

تكشف تقارير إنفاذ القانون والمقابلات مع الخبراء أن إستراتيجيات غسل الأموال القائمة على النقد تظل سائدة ومنتشرة وتفضلها جماعات الجريمة المنظمة في دفع مبالغ المخدرات وغسلها.

أفادت مجموعة العمل المالي أن تفضيل النقد في الأنشطة الإجرامية وتمويل الإرهاب ينشأ عن مفهوم الأمان، حيث لا يكشف عن هويتهم.

جامعو النقد وناقلوه

يُستخدم نقل النقد عبر الحدود كعملية أساسية لغسل الأموال، فتهريب مبالغ كبيرة من المال يتمثل في نقل أموال طائلة من العملات المادية عبر الحدود الدولية، وغالبًا ما يكون ذلك بهدف تجنب الرصد من جانب جهات إنفاذ القانون.

يستخدم المجرمون هذه الإستراتيجية في نقل المال من بلد إلى آخر لتمويل الأنشطة غير القانونية مثل: تجارة المخدرات، فعند النظر في سبب سعي المجرمين وراء غسل الأموال من خلال نقلها ماديًا عبر الحدود، فمن المفيد أن ننظر في الهدف الأساسي الذي يسعى وراءه أولئك المجرمون من هذه العملية[1]، ويمكن تلخيص تلك الأهداف عامة في جني الأموال ونقلها وتخزينها واستخدامها[2]. كما ينقل المجرمون النقد من مكانٍ إلى آخر لأسباب متعددة، منها تمويل الأنشطة الإجرامية أو الاستثمار في محافظهم أو غسل الأموال،وذلك بالاستناد إلى:

- تحديد المكان الذي ستُنقل إليه الأموال إلى عدة عوامل تتضمن هدف النقل والمخاطر المُتضمنة وإتاحة الوسائل والطرق.
- عند اتخاذ القرار بنقل النقد، يختار المجرم الوسيلة والطريق الأكثر فاعلية والأقل خطرًا.
- يُنقل المال بعد ذلك عبر هذا الطريق الذي وقع عليه الاختيار ثم يُعاد إدخاله في النظام المالي القانوني.

(1) United States Department of State Bureau of International Narcotics and Law Enforcement Affairs, International Narcotics Control Strategy, Report Volume II - Money Laundering, 2019

(2) "Raise, Move, Store, Use" is an explanation developed by UK Law enforcement to describe processes in a number of financial crimes, including terrorism finance and money laundering.

العوامل المؤثرة في نقل النقد:

- الغرض: غالبًا ما يُحدد غرضُ المجرم في نقل النقد الجهةَ التي سيُنقل إليها، فعلى سبيل المثال، إذا كان المجرم يحاول تمويل أنشطته الإجرامية، فقد يريد نقل النقد إلى بلد ما بها أنظمة مالية ضعيفة، ويخرق سجلات المراجعة المالية بها.
- المخاطر: ستؤثر المخاطر التي ينطوي عليها نقل الأموال النقدية على قرار المجرم، فعلى سبيل المثال، إذا كان المجرم يعتقد بأنه معرض لخطر القبض عليه بشكل كبير، فإنه قد يختار طريقة أقل خطورة لنقل الأموال النقدية، مثل: استخدام ناقل الأموال أو عن طريق إخفاء الأموال بالسيارة.
- إتاحة الأساليب والطرق: ستؤثر إتاحة الأساليب والطرق على قرار المجرم، فعلى سبيل المثال، إذا أُتيحت للمجرم مركبة مناسبة، فمن المرجح أن يختار نقل الأموال النقدية بها.

بمجرد نقل الأموال النقدية إلى وجهتها، غالبًا ما يتم إعادة تدويرها في النظام المالي الشرعي، وقد يحدث ذلك عن طريق إيداع الأموال النقدية في الحسابات المصرفية أو استثمارها في الأصول أو استخدامها لشراء السلع أو الخدمات.

وفقًا لتقارير يوروبول، تنقل كميات ضخمة من المبالغ النقدية المتعلقة بالهروين عن طريق حاملي الأموال من أوروبا إلى الدول العربية وباكستان، بينما ترسل الأموال في حاويات الشحن البحري والجوي إلى إفريقيا، فعلى سبيل المثال، في ألمانيا، ترسل الأموال المتعلقة بالمخدرات إما على هيئة أموال نقدية أو بضائع إلى منطقة الشرق الأوسط.

دراسة حالة رقم (4) **تمويل إمدادات الهيروين في دول المقصد[1].**

ينطوي تمويل إمدادات الهيروين في دول المقصد على استخدام حاملي الأموال النقدية والشركات كثيفة الاستخدام للنقود، وتحديدًا من خلال تصدير السيارات المستعملة وآلات البناء، فقد اكتشفت ألمانيا أن التهريب المنظم للهيروين إلى أوروبا يقوده في المقام الأول مجرمون من الشرق الأوسط(2).

وتُجمع النقود المحصلة من عمليات التهريب وتخزن مؤقتًا في دول أوروبية مختلفة، وتقوم جماعات غسل الأموال بترتيب جمع الأموال عن طريق حاملي النقد الذين ينقلون الأموال فعليًّا من دولة أوروبية إلى أخرى، وعادةً ما يستخدمون السيارات على أساسٍ أسبوعي، ولا يتم إخفاء الأموال، وتتفاوت في قيمتها، حيث تتراوح من 40,000 إلى 500,000 يورو، وتصل أحيانًا إلى مليون يورو، وتتكون غالبية الأموال من أوراق نقدية ذات فئات صغيرة مثل (10، 20، أو 50 يورو)، مشيرة إلى مبيعات المخدرات بالتجزئة، وعند المرور بنقاط الرقابة على النقد، غالبًا ما يدعي حاملو الأموال أن هذه الأموال مخصصة لشراء سيارات مستعملة أو آلات بناء.

وبمجرد وصول الأموال في ألمانيا، يقوم ناقلو الأموال النقدية بتوزيع الأموال على الشركات الصغيرة التي تعمل بشكل أساسي في سوق السيارات المستعملة؛ حيث تُدار هذه الشركات من قبل ناقلي الأموال بذاتهم أو بواسطة أفراد من نفس الأصل العرقي، وتعمل الشركات كثيفة الاستخدام للأموال النقدية على إضفاء الشرعية على دخلها وتوفير غطاء نقدي لأنشطة غسل الأموال، وهناك مزيج من الأنشطة القانونية وغير القانونية، بما في ذلك دمج الأموال المرتبطة بالمخدرات والتهرب الضريبي، وكشفت التحقيقات أن الأموال التي يحملها ناقلو الأموال تفوق بشكل كبير حجم الإيرادات السنوية المبلغ عنها للسلطات الألمانية، وتستخدم الأموال لشراء آلات البناء والسيارات، والتي تصدر بعد ذلك بشكل قانوني إلى الشرق الأوسط، ويُدفع ثمن السلع المصدرة من خلال حسابات أجنبية، تقع بشكل رئيسي في المراكز المالية في الشرق الأوسط، وفي حال طلب تجار السيارات في ألمانيا أموالًا، فإن ناقلي النقد من الشرق الأوسط يعيدون الأموال، ويقرون بها دائمًا أمام الجمارك الألمانية، ويمكن استخدام هذه الإقرارات النقدية كغطاء لمزيد من نقل أموال المخدرات، ومن الجرائم الأساسية المرتبطة بهذا المخطط الاتجار بالهيروين والكوكايين، وتشمل مراحل مشروع تجارة المخدرات التوزيع والبيع. وتتكون الأموال النقدية في المقام الأول من الأوراق النقدية ذات الفئات الصغيرة مثل (10، 20، و50 يورو). وتعمل الشركات كثيفة الاستخدام للنقود، مثل: تجار السيارات، بأموال مجهولة المصدر، وتتلقى الأموال من المراكز المالية في الشرق الأوسط، وتُنقل السلع من ألمانيا إلى الشرق الأوسط، وتُحوَل بعدها الأموال من الشرق الأوسط إلى ألمانيا.

(1) FATF, Financial flows linked to the production and trafficking of Afghan opiates, 2014, p. 40

(2) FATF, Financial flows linked to the production and trafficking of Afghan opiates, 2014, p. 21

دراسة حالة رقم (5) سهولة الإيداعات النقدية[1].

كشفت الجمارك اللبنانية في عام 2013 مجموعة مكونة من ثمانية مسافرين قاموا برحلات متعددة من دولة أوروبية ما (أ) إلى لبنان، وكان هؤلاء المسافرون يحملون كميات كبيرة من المبالغ النقدية، تتكون من أوراق نقدية مختلطة من فئات منخفضة باليورو، تتراوح قيمتها بين 135,000 يورو إلى 600,000 يورو، وعند استجوابهم، قدموا تفسيرات وتبريرات مختلفة لمصدر الأموال.

أحيلت نتائج التحقيقات الأولية إلى جهة إنفاذ القانون المختصة لإجراء المزيد من التحقيقات، وتبين أن المسافرين/ حاملي الأموال كانوا يجتمعون في غرفة فندق في البلد «أ»، حيث تلقوا أموالًا نقدية من فرد كان مواطنًا في البلد «ب»، وتم إبلاغهم بأن الأموال جاءت من عائدات استثمارات سوق الأوراق المالية وأعمال العقود. وتحصل المسافرون/ حاملو الأموال على مبلغ يتراوح بين 1500 دولار أمريكي و2000 دولار أمريكي لنقل الأموال النقدية إلى لبنان، كما تبين أن هؤلاء الأفراد يعملون لصالح شخصين يقيمان في لبنان.

ونظرًا لعدم وجود معلومات إضافية حول مصدر الأموال المنقولة إلى لبنان، تمت إعادة الأموال النقدية إلى المسافرين، ومع ذلك، واستنادًا إلى مذكرة التفاهم القائمة بين إدارة الجمارك اللبنانية ووحدة الاستخبارات المالية اللبنانية (هيئة التحقيق الخاصة)، تمت إحالة القضية إلى وحدة الاستخبارات المالية اللبنانية لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

باشرت هيئة التحقيق الخاصة التحقيق بتعميم أسماء المسافرين/ حاملي الأموال والشخصين اللذين وظفوهما على كافة البنوك في لبنان؛ مما أدى إلى اكتشاف حسابات عديدة، وأسفر تحليل هذه الحسابات عن وجود إيداعات نقدية متعددة. ونتيجة لذلك، قررت هيئة التحقيق الخاصة تجميد الحسابات المصرفية ذات الصلة برصيد موحد يبلغ حوالي 1.6 مليون دولار أمريكي، وتمت إحالة النتائج النهائية بعد ذلك إلى النائب العام.

تؤكد هذه القضية أن المجرمين قد يستخدمون وسائل النقل النقدي لنقل عائداتهم غير المشروعة عبر الحدود، كما تؤكد أهمية التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية في مكافحة غسل الأموال، وقد سهَّل غياب التشريعات المنظمة للتحويلات النقدية في لبنان إيداع عائدات المجرمين بسهولة، وفي حين تمكنت هيئة التحقيق الخاصة من تحديد الأفراد المتورطين في المخطط وتجميد الأموال، فإنها لم تتمكن من الحصول على مزيد من المعلومات، أو اتخاذ إجراءات إضافية، وتسلط هذه القضية الضوء على ضرورة أن يكون لدى البلدان تشريعات قوية لمكافحة غسل الأموال بشكل فعَّال.

(1) FATF, Money LaunderingThrough the Physical Transportation of Cash, 2015, p. 42

استخدام المؤسسات المالية في التكامل النقدي غير المشروع

لقد أدت البنوك دورًا حيويًا في جميع مراحل العملية الثلاثة على مدار تاريخ غسل الأموال، ويسلط هذا القسم الضوء على بعض مجالات التركيز والاهتمام فيما يتعلق بأنشطة غسل الأموال التي تتم من خلال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وفقًا لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تُعد الودائع البنكية ثالث الطرق الأكثر شيوعًا لغسل عائدات الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، بناءً على تجارب البلدان المختارة كعينة[1].

البنوك

تستخدم الشبكات الإجرامية، في عملية الدمج غير المشروع لعائدات المخدرات في النظام المالي، الحسابات المصرفية لجمع الودائع النقدية من مواقع مختلفة؛ حيث يودع العديد من الأفراد الأموال في هذه الحسابات، والتي يمكن الوصول إليها من قبل أعضاء آخرين في الشبكة في مناطق مختلفة من البلاد، وتوفر الحسابات التحويلية العديد من المزايا للمنظمات الإجرامية، بما في ذلك توحيد الأموال النقدية بفئات أكبر، والتهرب من التدقيق من قبل إدارات مكافحة غسل الأموال في البنوك، وتقليل مخاطر الكشف من قبل سلطات إنفاذ القانون أثناء نقل الأموال النقدية، وتعمل هذه الحسابات على تسهيل الانتقال السريع للأموال من الدولة (أ) إلى الدولة (ب)؛ مما يسمح للمجرمين أو الجماعات الإرهابية بإخفاء الودائع النقدية الموحدة لإجراء التحويلات بالجملة (بمبالغ كبيرة) عبر الحدود، وعلى الرغم من أن الحسابات التحويلية شهدت في السابق اتجاهًا متزايدًا عليها، فإن التحسن في تبادل المعلومات بين المؤسسات المالية أدى إلى انخفاض هذا النشاط[2].

وقد لوحظ هذا الأسلوب في دول الشرق الأوسط؛ حيث أفادت السلطات في دولة الإمارات العربية المتحدة أنه على الرغم من الضوابط والتدابير المالية القوية التي تطبقها الدولة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن المجرمين يحاولون باستمرار استغلال الثغرات لأغراض غير مشروعة، وفي بعض الحالات، تستخدم الكيانات الاعتبارية، وبخاصة تلك الموجودة في المناطق الحرة كوسيلة أو وسطاء لتحويل الأموال بين الولايات القضائية. وقد لفتت هذه الكيانات انتباه وحدات الاستخبارات المالية النظيرة بسبب تورطها في أنشطة غسل الأموال المحددة أو المشتبه بها، فعلى سبيل المثال، لاحظ المحققون في وحدة المعلومات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة تدفقًا كبيرًا للأموال من ولاية قضائية عالية المخاطر إلى كيان بالمنطقة الحرة، مع افتقار الأطراف المعنية إلى علاقة عمل مشروعة وفشلها في تقديم أدلة داعمة لغرض الصفقة، ونتيجة لذلك، أثيرت الشكوك والشبهات حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب[3].

---

(1) Middle East and North Africa Financial Action Task Force, Illicit Trafficking in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances and Money Laundering, 2011, p. 26

(2) U.S Treasury, National Strategy for Combating Terrorist and Other Illicit Financing, 2020, p. 25

(3) United Arab Emirates' Financial intelligence unit, Annual report 2021, p. 13

تقنيات الهيكلة والهيكلة المصغرة[1]

تُعتبر الهيكلة أحد أساليب غسل الأموال التي تنطوي على تقسيم معاملة كبيرة إلى معاملات صغيرة للتهرب من متطلبات الإبلاغ، فهي تعد أحد أكثر أشكال النشاط غير المعتاد الذي يتم الإبلاغ عنه. ويعد «الإيداع بالتجزئة» أحد أشهر الأمثلة على ذلك؛ حيث يقوم العديد من الأشخاص بإجراء إيداعات نقدية، أو شراء أدوات نقدية أو مسودات مصرفية بمبالغ أقل من حدود عتبة الإبلاغ لتجنب اكتشافهم[2].

وعلى الجانب الآخر، تعمل الهيكلة المصغرة على نحو مماثل للهيكلة، ولكن على نطاق أصغر، فبدلًا من تقسيم مبلغ كبير مثل 18,000 دولار أمريكي إلى عمليتي إيداع للتهرب من لوائح الإبلاغ، تنطوي الهيكلة المصغرة على تقسيم هذا المبلغ إلى 20 عملية إيداع بنحو 900 دولار أمريكي لكل عملية إيداع،[3] ويزيد هذا الأسلوب من صعوبة تحديد الأنشطة المشبوهة، ويستخدم المجرمون هذه الطريقة القائمة على الأموال النقدية لخداع المؤسسات المالية ودمج عائدات الاتجار بالمخدرات في الاقتصاد المشروع، وقد شهد الشرق الأوسط استخدام هذه الطريقة لغسل عائدات المخدرات غير المشروعة (انظر دراسة الحالة 6).

دراسة حالة رقم (6) — غسل أموال عائدات الاتجار غير المشروع بالمخدرات [4]

فتح أحد الأشخاص حسابًا مصرفيًا وأودع مبلغًا نقديًا كبيرًا، واستلم تحويلات مصرفية من عدة أشخاص، واكتشف البنك نشاطًا غير معتاد في الحساب، وأبلغ وحدة الاستخبارات المالية، فقامت وحدة الاستخبارات المالية بإجراء تحليل مالي، وأكدت مؤشرات الاشتباه في العميل، وتبين أن العميل فتح حسابًا مصرفيًا باسم مستعار، وقدم معلومات غير صحيحة عن تعليمه ووظيفته ودخله الشهري، ووصل الحساب المصرفي بسرعة إلى ملايين من العملات المحلية، وأجرى العميل العديد من التحويلات الدولية للأموال المودعة.

(1) For further information, see definition available on: https://www.austrac.gov.au/glossary/structuring

(2) U.S Department of the Treasury, Financial Crimes Enforcement Network advisory to Financial Institutions on Filing Suspicious Activity Reports regarding Trade-Based Money Laundering, February 18, 2010, p. 5

(3) https://www.nasdaq.com/glossary/m/microstructuring

(4) MENA FATF, Typologies report on "illicit trafficking in Narcotic Drugs and Psychotropic substances and Money Laundering, 2011, p. 27

كشفت التحقيقات الميدانية أن العميل متورطٌ في عمليات غسل الأموال والاتجار بالمخدرات، وتبين أن اجتماعات العميل مع شخص آخر كانت دائمًا قصيرة، وفي أماكن عامة، وشوهد الشخص الآخر، وهو يقوم بجمع الأموال النقدية من تجار المخدرات في أماكن مختلفة، وفي أوقات مختلفة من اليوم، اكتشفت الشرطة وجود كميات من المخدرات في حيازة تجار المخدرات. ونتيجة لذلك، تم القبض على العميل وشركائه، وحكم عليهم بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة غسل الأموال ولمدة سنتين إلى خمسة سنوات بتهمة الاتجار بالمخدرات، كما تمت مصادرة وسائط النقل والاتصال المستخدمة في هذه الجريمة والأموال المغسولة.

خدمات وكالات تحويل قيمة الأموال

يمكن أن يستخدم التجار وكالات تحويل الأموال التي تكون مؤسسات مالية غير مصرفية ترسل الأموال من مكان إلى آخر لنقل الأموال إلكترونيًا عبر الحدود، وتتطلب لوائح مكافحة غسل الأموال من وكالات تحويل الأموال جميع البيانات؛ مثل: اسم المرسل والمبلغ وتاريخ العملية بالنسبة للعمليات التي تستوفي معايير معينة وفقًا للتوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي، ومع ذلك، يمكن للجماعات الإجرامية المنظمة والإرهابيين أن تتحايل على هذه المتطلبات بطرق منها: رشوة موظفي وكالات تحويل الأموال، وقد لا تزال بعض خدمات وكالات تحويل قيمة الأموال المشتركة في النشاط الإجرامي تقدم تقارير المعاملات المشبوهة لتجنب الاشتباه أو لإعطاء انطباع أنها تمتثل للوائح، ففي الولايات القضائية التي تتطلب أشكالًا أخرى للإبلاغ عن المعاملات مثل: حد المعاملات النقدية، قد تحتفظ خدمات تحويل قيمة الأموال المتواطئة بمجموعتين من سجلات الحسابات؛ تستخدم مجموعة منها للمعاملات المشروعة، بينما تستخدم المجموعة الأخرى للمعاملات الإجرامية مع عدم تقديم تقارير للمعاملات التي تتم في المجموعة الثانية. وبدلًا من ذلك، فقد تقوم خدمات تحويل قيمة الأموال المتواطئة بالإبلاغ عن المعاملات باستخدام تفاصيل معاملات وهمية[1].

تكون خدمات تحويل قيمة الأموال شائعة في الدول المنتجة للمخدرات؛ مثل: أفغانستان، وتستخدم لنقل أموال المخدرات خارج البلد، وفي الواقع، يتم تنفيذ 50-90 % من جميع المعاملات التي تجري في أفغانستان وعبر حدودها من خلال خدمات تحويل قيمة الأموال[2]. وتشير معظم الدول المستهلكة للمخدرات من أفغانستان

(1) FATF, Professional Money Laundering, 2012, p. 37

(2) FATF, Financial flows linked to the production and trafficking of Afghan opiates, 2014, p. 15

إلى أنه لا يتم تحويل الأموال المتعلقة بالمخدرات مباشرة إلى أفغانستان ولكن من خلال دول وسيطة، وتشمل هذه الدول الوسيطة الأساسية دولًا مجاورة والمراكز المالية الرئيسة في الشرق الأوسط والصين، ويتم تحويل الأموال من خلال النظام المصرفي إلى هذه الدول الوسيطة التي تكون بمثابة «بوابات» لتدفقات الأموال، وبعد ذلك، تقوم الخدمات الأخرى؛ مثل: خدمات وكالات تحويل قيمة الأموال أو ناقلي الأموال النقدية بتسهيل المدفوعات إلى أفغانستان، وتتكون سلسلة المعاملات النموذجية لتحويلات الأموال المتعلقة بالمخدرات من حلقتين؛ حيث يتم أولًا تحويل عائدات المخدرات إلى مركز مالي دولي، وبعد ذلك تصل الأموال إلى وجهتها النهائية.

اكتشفت دراسة أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي أن مشغلي خدمات وكالات تحويل قيمة الأموال في أفغانستان يستخدمون الصين كبوابة لنقل الأموال خارج البلد على نحو متزايد[1]. ومن المحتمل أن يرجع السبب في ذلك إلى اللوائح المالية غير الصارمة للصين ووضعها كشريك تجاري كبير لأفغانستان، كما أظهر التقرير أن مشغلي خدمات تحويل قيمة الأموال يستخدمون أساليب مختلفة لإخفاء طبيعة مدفوعاتهم غير المشروعة، مثل: استخدام فواتير وهمية أو إصدار الفواتير بقيمة أدنى أو أعلى من القيمة الحقيقية للسلع، وهذه الأساليب تجعل تتبع أموال المخدرات ومصادرتها أمرًا صعبًا على جهات إنفاذ القانون، كما لاحظت السلطات المحلية ظهور معاملات صغيرة من خلال أنظمة الدفع باستعمال الهاتف؛ مما يتيح إمكانية إجراء تحويلات من خلال الهواتف المحمولة وشركات الاتصالات، منها: فودافون كاش، ويتم استخدام هذا الأسلوب بشكل متزايد لمدفوعات المخدرات، ويستخدم مشغلو خدمات وكالات تحويل قيمة الأموال مدفوعات غير مشروعة لتسوية الديون مع المشغلين الآخرين لخدمات تحويل قيمة الأموال على الصعيد الدولي، ويُستخدم هذا الأسلوب في أنظمة التحويل البديلة الأخرى؛ مثل: نظام الحوالات.

الأنظمة البديلة لتحويل الأموال

ينطوي أحد عناصر خطط التمويه على تحويل الأموال من حساب واحد إلى حساب آخر في محاولة لتجنب ترك أي دليلٍ ورقي، ومن المعروف عن التحويل الذي يتم عن طريق حوالة يترك القليل من الأدلة الورقية أو لا يتركها أصلًا، فيمكن تمويه التحويلات التي تتم عن طريق حوالة حتى يكون تتبع الأموال أكثر صعوبة.

(1) UNODC and World Bank report on Afghanistan's Drug Industry: structure, functioning, dynamics, and implications for counter-narcotics policy (November 2006), p. 167168-

يستخدم مصطلح «حوالة» في العديد من الدول للإشارة إلى نظام تحويل الأموال غير الرسمي/ وتم استخدام الحوالة منذ قرون في جنوب آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، وترتبط الحوالة في بعض البلاد بأنشطة غير قانونية؛ مثل: غسل الأموال، بينما قد تكون الحوالة قانونية في بلاد أخرى، ولكن ينقصها اللوائح الحكومية.

يعمل نظام الحوالة من خلال شبكة من تجار الحوالة المعروفين أيضًا باسم الحوالادار (سماسرة الحوالة)، فعندما يريد شخص ما إرسال أموال باستخدام حوالة، يقوم بالاتصال بسمسار الحوالة في بلده الأصلي. يقوم بعد ذلك سمسار الجوالة بالاتصال بسمسار الحوالة في بلد المتلقي وترتيب تسليم الأموال، ولا يتم تبادل أي أموال مادية، بل يقوم سمسار الحوالة والمتلقي بتحديث سجلاتهم لتعكس تحويل الأموال.

يشيع استخدام الحوالة في تحويلات الأموال الدولية بسبب سرعتها وانخفاض تكلفتها وسهولة استخدامها، ومع ذلك، يمكن أيضًا استخدامها في أغراض غير قانونية؛ مثل: غسل الأموال أو تمويل الإرهاب[1].

توجد ثلاثة أنواع رئيسة لمقدمي خدمات الحوالة والخدمات المماثلة يتم تصنيفهم بناءً على الاستخدام المشروع وغير المشروع، ويمثل كل نوع مخاطر محددة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب: مقدمو خدمات الحوالة التقليدية الخالصة (المشروعة) والخدمات الأخرى المماثلة، ومقدمي خدمات الحوالة التقليدية المختلطة (أحيانًا دون تعمد) والخدمات الأخرى المماثلة، ومقدمو خدمات الحوالة الإجرامية (غير المشروعة) والخدمات الأخرى المماثلة؛ حيث يعمل النوع الأخير، الذي يعرف أيضًا باسم مقدمو الخدمات ذوي المخاطر العالية وغيرهم من المشتبه بهم، على تلبية احتياجات المجرمين، ويقوم مقدمو الخدمات ذوو المخاطر العالية وغيرهم من المشتبه بهم بتسهيل تدفقات الأموال غير المشروعة، ويسيطر عليهم أشخاص وجماعات إجرامية[2]. فهم يشكلون خطرًا كبيرًا بالنسبة لغسل الأموال، وتمويل الإرهاب والأنشطة الأخرى غير القانونية مثل: الاحتيال الضريبي والفساد.

قد تبدأ بعض هذه الشبكات كقنوات تحويل مشروعة يديرها مقدمو خدمات الحوالة التقليدية أو المختلطة والخدمات الأخرى المماثلة، ولكنها تجتذب المجرمين، حيث تكبر تلك الشبكات، وتتحول إلى ممرات تحويل إجرامية تنطوي على معاملات بقيم كبيرة بين أشخاص من خلفيات مختلفة، وغالبًا ما تستخدم كثيرًا لإرسال الأموال إلى بلاد تتمتع بنظم مصرفية جيدة التنظيم.

(1) FATF, The role of hawal and other similar service provider in money laundering and Terrorist financing, 2013, p. 9

(2) FATF, The role of hawal and other similar service provider in money laundering and Terrorist financing, 2013, p. 14

تعتبر الحوالة من أكثر الأساليب الشائعة لغسل العائدات من تجارة المخدرات وفقًا لجهات إنفاذ القانون في الشرق الأوسط. (1) وتكون أنظمة تحويل الأموال غير الرسمية، والتي تشمل الحوالة، عرضه للاستغلال من جانب تجار المخدرات والمجرمين لغسل الأموال، وتعمل هذه الأنظمة خارج النظام المصرفي التقليدي، وينتج عن ذلك عدم وجود رقابة تنظيمية. وتمثل المعاملات التي تنطوي على حوالة تحديًا لجهات إنفاذ القانون لتتبعها؛ حيث تنطوي غالبًا على تسويات نقدية وتحويلات عبر الحدود بوثائق محدودة أو دون وثائق، فعلى سبيل المثال، لاحظت السلطات الإماراتية اتجاهًا جديدًا يتعلق بالعمليات التي تتم عن طريق الحوالة؛ حيث يشترك مقدمو الخدمات غير المسجلين في معاملات غير مرخصة، أو غير قانونية عن طريق الحوالات؛ مما يخلط الأموال مع العمليات التجارية العادية. ويقوم مقدمو الخدمات باستغلال المعاملات التجارية باستخدام أساليب مثل: غسل الأموال القائم على التجارة، وتسويتها عن طريق التحويلات المصرفية، أو ناقلي النقد أو تحركات الأموال النقدية عبر الحدود(2).

كان هناك اتجاه ملحوظ في الآونة الأخيرة بين وكلاء الحوالة والوكلاء المماثلين الذين يعتمدون بشكل حصري على الخدمات الإلكترونية الآمنة لإدارة حساباتهم وأنشطتهم، ولم يعد حفظ السجلات اليدوي شائعًا؛ إذ أصبحوا يستخدمون تقنيات الإنترنت المتقدمة على نطاق واسع[3].

دراسة حالة رقم (7)

استخدام مقدمي الخدمات ذوي المخاطر العالية للتجارة وغسل أموال المخدرات[4]

في التحقيق المشترك الذي أجرته السلطات الصينية والماليزية، تمت إدانة خمسة عشر متهمًا في قضية الاتجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية؛ حيث انصب التركيز في التحقيق على أنشطة غسل الأموال التي قام بها أشخاص يدعون كاي أيه (Cai A) وكاي بي (Cai B) وكاي سي (Cai C). حيث قام كاي سي بتسهيل تحويل عائدات المخدرات من مقدمي الخدمات ذوي المخاطر العالية وغيرهم من المشتبه بهم في الفلبين إلى نظرائهم في الصين. وبناءً على تعليمات كاي سي، فتح كاي أيه حسابات مصرفية وأودع أموالًا غير مشروعة، وبعد ذلك، تم استخدام غالبية الأموال لشراء مركبات ودعم الحملة الانتخابية لرئيس قرية محلية.

(1) Local law enforcement agencies

(2) UAE FIU, annual report 2021

(3) FATF, The role of hawal and other similar service provider in money laundering and Terrorist financing, October 2013, p. 25

(4) FATF, The role of hawal and other similar service provider in money laundering and Terrorist financing, October 2013, p. 38

الإستراتيجيات غير النقدية

وفقًا لوكالات إنفاذ القانون المتعددة والتقارير مفتوحة المصدر، تزايد استخدام الأساليب غير النقدية في غسل الأموال؛ نتيجة تزايد الامتثال للوائح مكافحة غسل الأموال من قبل المؤسسات المالية في الشرق الأوسط وزيادة التعقيد، وتشمل بعض أمثلة إستراتيجيات غسل الأموال غير النقدية ما يلي:

- شراء أصول عالية القيمة؛ مثل: الذهب أو المجوهرات أو التحف الفنية أو الطائرات أو العقارات.
- غسل الأموال القائم على التجارة وغسل الأموال القائم على الخدمات.
- شركات صورية ووهمية.
- الأصول المشفرة.

عمليات شراء أصول عالية القيمة

غالبًا ما تستخدم الجماعات الإجرامية المنظمة أصولًا عالية القيمة؛ مثل: الذهب والمجوهرات والتحف الفنية والطائرات والعقارات لغسل الأموال؛ حيث يمكن نقل الأصول المحمولة وبيعها بسهولة في بلاد مختلفة، وهو ما يجعلهم مثاليين لهذا الغرض، ويختار غاسلو الأموال الأشياء عالية القيمة؛ مثل: المجوهرات أو المركبات أو اليخوت كملاذ مناسب لأصولهم للتهرب من كشفهم من قبل الجهات الرقابية وجهات إنفاذ القانون [1].

يشهد سوق السلع الفاخرة نموًا كبيرًا، وهذا ما يجعله أسلوبًا شائعًا على نحو متزايد لغسل الأموال، فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن ينمو السوق بنسبة 5.40 في المائة سنويًا على مدار الخمس سنوات المقبلة، ويكون هذا النمو مدفوعًا بارتفاع مستويات الدخل وزيادة التحضر والطلب من الأسواق الناشئة[2]. وقد لاحظت دول الشرق الأوسط مؤشرات تدل على استخدام الممتلكات العقارية والأصول الأخرى عالية القيمة كمدفوعات لتسليم الهيروين على مستوى البيع بالجملة.

(1) EUROPOL, "Drug trafficking and money laundering kingpin told to handover 630 k", 2023

(2) https://www.statista.com/outlook/cmo/luxury-goods/worldwide#revenue

الذهب كوسيلة نقل مشهورة لغسل الأموال

يعد الذهب أحد الأصول الجذابة لنشاط غسل الأموال بسبب استقراره وقابلية إخفائه وتحويله وسهولة تبادله، وتستخدم الجماعات الإجرامية المنظمة الذهب لتحويل الأموال النقدية غير المشروعة إلى أصول يمكن استخدامها لتحقيق أرباح إجرامية أو لإعادة استثمارها. وتنطوي معاملات الذهب على أموال نقدية؛ مما يسمح بنقل مبالغ كبيرة دون إثارة شبهات، وبالإضافة إلى ذلك، يكون من الصعب تتبع الذهب، وهو ما يصعّب الأمر على جهات إنفاذ القانون في تتبع مصدر الأموال غير المشروعة[1]. ويستخدم غاسلو الأموال أساليب مختلفة للاستفادة من الذهب في أنشطتهم، ومنها صهر الذهب وتحويله إلى أشكال مختلفة؛ مثل: المجوهرات أو العملات المعدنية، كما يمكن أن توفر الوثائق المتعلقة ببيع هذه السلع غطاءً شرعيًا؛ مما يصعّب من تتبع مصادر الأموال وحركتها على المؤسسات المالية، ويمكن تهريب الذهب عبر الحدود، وهو ما يزيد من تعقيد جهود التتبع[2].

دراسة حالة رقم (8) — غسل الأموال من خلال تهريب الذهب[3]

حيث أبلغ بلد عربي عن محاولة سائق بتهريب ما يزن نحو2.7 كيلوجرام من الذهب المصنع لداخل البلاد من خلال الميناء البري، وقد ازدادت الشكوك لدى موظفي الجمارك عندما بدا لهم توتر السائق، وأدركوا أنه يقود سيارة تفوق إمكاناته المادية، وقد أظهرت نتائج الأشعة السينية التي أجريت، إثبات وجود ذهب تم إخفاؤه في لوحة القيادة للسيارة، وبناء عليه قامت وحدة الاستخبارات المالية بعمل تحقيقات أولية وإجراء تحليل مالي للقضية، وتبين للوحدة أثناء التحقيقات التي قامت بها محاولة تهرب السائق من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى، كما كشفت تورط المنتفعين من داخل البلد مع معاونيهم من خارج البلاد، وارتبط جميع هؤلاء الأفراد بالقضية. تعاونت وحدة الاستخبارات المالية مع الشركاء الدوليين لجمع المزيد من المعلومات عن تلك القضية، وتحصلوا على المزيد من المعلومات الإضافية من نظرائهم من ضباط الاتصال في إدارات الجمارك لكلا البلدين المعنيين بالقضية. وعلاوة على ذلك، تلقوا الدعم من ضباط اتصال الاستخبارات الإقليمية في الشرق الأوسط، واستخدمت المعلومات التي تحصلوا عليها في التحليل المالي المتضمن في ملف القضية الشامل.

(1) Organisation for Economic Co-operation and Development, Due Diligence in Colombia's Gold Supply Chain: Where does Colombian gold go?, Paris, France, April 19, 2018.

(2) FATF, Money laundering / terrorist financing risks and vulnerabilities associated with gold, 2015, p. 3

(3) MENA FATF, Biennial Typologies Report, 2020, p. 17

وأسفرت التحقيقات عن إدانة السائق رسميًا بتهمة التهرب من الجمارك وغسل الأموال ومخالفات أخرى بهذا الصدد، ومما لا شك فيه، أنه في حال الإدانة بتلك القضية، فقد تفرض عليه بعض العقوبات، منها مصادرة الذهب المهرب وفرض الغرامات ومصادرة المركبة، بالإضافة إلى العقوبة بالسجن. وعليه، تُنظر القضية في الوقت الراهن من خلال التحقيقات كما تُعد للمحاكمة.

دراسة حالة رقم (9)

عمليات عصابة تهريب الذهب لصالح طرف آخر للاستعانة بها في عمليات غسل عائد مبيعات المخدرات[1]

باشرت العصابات عملياتها من خلال تهريب الحشيش من المغرب إلى فرنسا، تولى مواطن هندي تنسيق جمع عائدات مبيعات المخدرات، يُعرف باسم (أ)، من أفرادٍ يُطلق عليهم مصطلح «السلف» أو ناقلي المخدرات؛ حيث كان أفراد «السلف» على دراية بأنهم يتداولون عائدات ناتجة عن جريمة، ولكن ليس الجريمة بذاتها، وجدير بالذكر، أن القصد من الانفصال المتعمد هو للفصل بين الأنشطة غير المشروعة وأنشطة «السلف»؛ مما يعني أن تعقيد الجهود لإثبات غسل الأموال لدى الولايات القضائية يتطلب وجود صلة مباشرة بين العائدات والمخالفات الجنائية المحددة.

وبالتالي تمكن «السلف» على مدار ستة أشهر، من تحصيل ما يزيد على 10 ملايين يورو، ومن ثم قاموا بتمويل هذا المواطن الهندي، وعلى الرغم من عدم اكتساب هذا المواطن الهندي سوى سمعة محدودة في فرنسا، وحتى إنه لا يمتلك أي عائد رسمي، فإنه يستحوذ على أصول قيمة في الهند، وفور تلقيه تلك الأموال، رتب لعملية النقل إلى بلجيكا؛ حيث بالإمكان استغلال تلك الأموال لشراء الذهب والمجوهرات؛ حيث تم إيداع نسبة كبيرة من المال في عدة حسابات تعود إلى تجار ذهب معروفين؛ وذلك لتمكين العصابة من شراء الذهب من تجار جملة. كما تم إصدار فواتير مزيفة بواسطة هذا المواطن الهندي، تحت قناع الشركات التي أنشأها، لتستخدم تلك الفواتير لدعم المعاملات الخاصة بالذهب، وتوفر الغطاء اللازم لملاك الذهب عند إثارة تساؤلات السلطات بشأن ملكيته.

(1) FATF, Money laundering / terrorist financing risks and vulnerabilities associated with gold, 2015, p. 6.

وكشفت التحقيقات عن رصد مسارين أساسيين يستخدمان في نقل الذهب للهند، وترسل المجوهرات والذهب عبر المسار الأول لمركز تجاري رئيسي في الشرق الأوسط عن طريق استخدام فواتير مزيفة، وشركات وهمية في هذا البلد، وفي حال سار أمر المعاملات بصورة سلسة، يتم إتلاف الفواتير المزيفة؛ فيما عدا ذلك، تستخدم لدعم النشاط، كما أفصحت التحقيقات عن وجود عجز في احتياطي الذهب؛ حيث تم نقل ما يزيد على 200 قطعة من الذهب إلى الهند ومركز تجاري رئيسي بالشرق الأوسط خلال عامي 2008 إلى 2014. وهناك زعم بتصدير الذهب إلى إحدى الدول العربية والإقرار به لدى الجمارك من خلال تقديم الفواتير المزيفة باعتبارها غطاء لتلك العملية، ومن خلال هذا المسار، تم بيع الذهب في بادئ الأمر في الشرق الأوسط ، من خلال تجار مخدرات يتلقون الدفع من خلال عمليات الصرف الأجنبي الخاضعة للرقابة؛ مما ترتب عليه تهريب الذهب المادي إلى الهند بمساعدة موظف وكالة سفريات في الشرق الأوسط، كان قد قام بتعيين ناقلي مخدرات لتلك المهمة، منهم أزواج وأشخاص كبار السن واستعان بطفل في إحدى المرات. ولتسهيل عملية الإخفاء، يضيف الصائغ تعديلات بأن يمزج رقائق الذهب مع القهوة، ويجري التحليل الكهربائي للنيكل على المجوهرات وصنع 100 جرام من قطرات الذهب لإخفاء الذهب بداخلها.

تضمن مسار النقل الثاني نقل الذهب من بلجيكا إلى الهند عن طريق المطارات الدولية في بانكوك وسنغافورة لتوصيلها بعد ذلك إلى مهرب محترف من بورما، يقوم بدوره بتوصيلها إلى الهند مرورًا بميانمار لبيعه.

بغض النظر عن المسار المستخدم، فقد يستغرق الأمر خمسة أيام بداية من تحصيل الأموال في فرنسا لغاسلي الأموال للتمكن من السداد للشركاء الصامتين؛ حيث تستمد أرباح العصابة الهندية من تحويل وإعادة بيع الذهب، وتستطيع العصابة من خلال تهريب الذهب والإفلات من الضرائب أن تبيع الذهب بأسعار تنافسية، ولا تزال تجني أرباحه. فقد كان يتم شراء الذهب في بلجيكا مقابل 31 يورو للجرام الواحد، ويعاد بيعه في الشرق الأوسط، أو الهند مقابل 36.32 يورو للجرام الواحد، ويتلقى تاجر الذهب البلجيكي رسومًا تقدر بمبلغ 325 يورو للكيلوجرام، وبالتالي تبلغ أرباح العصابة 5000 يورو للكيلو جرام.

دراسة حالة رقم (10) طمس الهوية من خلال استخدام حساب شركة لإجراء المعاملات[1]

تلقت وحدة المعلومات المالية التونسية بلاغًا بشأن معاملات مشبوهة يتورط بها أشخاص يشار إليهم بالشخص (س)الذي كان لديه تحويلات مالية بمبلغ كبير تم إيداعه في حسابه البنكي خلال مدة زمنية بسيطة؛ حيث طلب الشخص (س) سحب الأموال على هيئة دولارات أمريكية، وأسفرت تحقيقات وحدة المعلومات المالية بأن الشخص (س) لديه اتصالات مع إحدى شبكات تهريب الذهب.

وفي البلد (أ)، مكان وقوع تلك الأحداث، ينظم البنك المركزي قطاع الذهب ويشرف عليه، وتؤكد التحقيقات التي تم إجراؤها من خلال وحدة المعلومات المالية بأن الشخص (س) تحصل على الذهب من خلال عدة سبل غير مشروعة، وتحديدًا عن طريق تهريب الذهب عبر الحدود البرية، إضافة إلى التورط في عمليات سرقة.

قام الشخص (س) بعد ذلك بتصنيع الذهب على هيئة سبائك وأودعهم لدى مضيفة طيران، يشار إليها بمضيفة الطيران (أ). وذلك بسبب ما تمتاز به من إمكانية الدخول غير المحدد لكافة المناطق بالمطار؛ حيث تمكنت مضيفة الطيران (أ) من المرور من الجمارك ونقاط التفتيش الشرطية، وتركت السبائك في دورة مياه بالقرب من البوابات، وأبلغت المهرب/ حامل الذهب، المعروف بالشخص (ص) عن مكان إخفائهم.

استرد المهرب/ حامل الذهب (ص) السبائك وسافر للبلد (ر)، وفور وصول الشخص (ص)، قام بتسليم السبائك للشخص (ي) وتسلم دفعة السداد في المقابل، ومن ثم عاد الشخص (ص) إلى بلد (أ)؛ حيث تشارك الأرباح الناتجة عن تهريب الذهب مع الشخص (س).

تلقت وحدة المعلومات المالية التونسية بعد مرور شهر معلومات إضافية تتعلق بالشخص (س)، وفي تلك الأثناء، حاول الشخص (س) إخفاء هويته من خلال الاستعانة بحساب شركة لإجراء المعاملة؛ وتمكن البنك من رصد تلك المعاملة رغم مدى تعقيد ذلك المخطط، بناءً على علمهم المسبق عن الشخص (س) من البلاغ الأولي. وقام الشخص (س) بإيداع مبلغ 2.39 مليون راند جنوب إفريقي (ما يقرب من 239.000 دولار أمريكي) لحساب شركته، وبالتالي قام بتحويل مبلغ محول بالدولار الأمريكي لشركة اتصالات.

كشفت تحقيقات وحدة الاستخبارات المالية أن الشخص (س) قام بتحويل المبلغ على دفعات لشركة الاتصالات على مدار عدة أيام، بدلًا من سحب الأموال على هيئة دولارات أمريكية، كما فعل في السابق، وكان الهدف من تلك التحويلات هو شراء كميات كبيرة من الأرصدة الفورية عبر الهاتف المحمول، وتبين أن الشخص (س) كان يشتري كميات من الأرصدة الفورية عبر الهاتف المحمول نيابة عن بائعي الأرصدة الفورية عبر الهاتف المحمول داخل كويكوي بزمبابوي عن طريق استخدام الأموال التي أودعها أولًا بعملة راند الجنوب إفريقي ضمن حساب شركته، والتي يستطيع الآن تحويلها إلى دولارات أمريكية؛ حيث أصبح بإمكان الشخص (س) تسليم الأرصدة الفورية للباعة في كويكوي، والذين بدورهم يعطونه الأموال بعملة دولارات أمريكية، ومن خلال هذه الطريقة، تمكن الشخص (س) من تحويل مبلغ من راند الجنوب إفريقي إلى دولارات أمريكية.

وبناءً على ذلك، يستطيع الشخص (س) استخدام المال بالدولار الأمريكي لشراء الذهب الذي بإمكانه تهريبه وبيعه خارج البلاد.

(1) FATF, Money laundering / terrorist financing risks and vulnerabilities associated with gold, 2015, p. 32

شراء العقارات كوسيلة لغسل الأموال

من المتعارف عليه أن المجرمين يتبنون عدة إستراتيجيات ووسائل تمكنهم من إخفاء ملكيتهم للشركات المتورطة في الحصول على أصول من خلال الاتجار بالمخدرات وإدارتها، شأنها كشأن أي نوع من أنواع الشركات غير الشرعية، بما في ذلك العقارات[1].

تستخدم عملية ممارسة استثمار أموال غير مشروعة من خلال الحصول على أصول قيمة وقابلة للتحويل بسهولة، لاستغلال لوائح الإبلاغ المتراخية وإخفاء أصل العائد من الجرائم، وتشير البيانات المحصلة من مجموعة العمل المالي إلى أن هناك العديد من البلاد التي تم تقييمها خلال الجولة الرابعة للتقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي تراقب قطاع العقارات لضبط مخاطر عملية غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي العديد من البلدان، لا يُلزم خبراء العقارات بالإبلاغ عن التعاملات المشتبهة حتى في حال مصادفتهم التعامل مع مبالغ كبيرة من الأموال، بما في ذلك النقود المتحصل عليها من مصادر عدة تنشأ عن ولايات قضائية، أو علاقات عمل عالية الخطورة. وينتج عن عدم إلزام الإبلاغ عن ذلك بعض التحديات التي تواجهها الجهات الإشرافية والسلطات المختصة الأخرى في متابعة المعاملات الفردية والمجمعة بصورة فعالة، والتي تتطلب مشاركة خبراء العقارات نتيجة للقدرات المحدودة [2].

دائمًا ما ينجذب المجرمون تجاه القطاعات التي تطبق اللوائح ذات الإجراءات التخفيفية الأقل، أو تلك التي تكون عمليات الإشراف بها غير كافية، حيث يوفر الحصول على عقارات فرصة لنقل الأموال الضخمة في معاملة واحدة أكثر؛ مما يُنقل في عدة معاملات أصغر[3].

تحصل الشبكات الإجرامية وتجار المخدرات على عقارات لاستخدامها كقواعد تشغيلية لتخزين المخدرات وتوزيعها إلى جانب زراعة المواد المخدرة وتصنيعها، فعلى عكس غيرها من الأصول المالية، يمكن الحصول على فوائد ملموسة من العقارات يستطيع المجرمون استغلالها، وجعلها أداة جذب لتحقيق أرباح إجرامية. وعلاوة على ذلك، فإن القيمة العالية من تلك الممتلكات تتطلب أنواعًا مختلفة من التمويلات؛ مما يشكل تحديًا لتتبع أصل تلك الأموال المستخدمة لشرائهم، وتعتبر أيضًا العقارات استثمارًا ثابتًا وأصولًا ذات قيمة؛ مما يزيد من جاذبيتها للمجرمين، وينطبق ذلك على الممتلكات بنوعيها؛ التجارية والسكنية[4].

---

(1) FATF, Money Laundering from Fentanyl and Synthetic Opioids, 2022

(2) This data was obtained through the review of 32 FATF and FSRB MERs carried out in the 4th Round of evaluations.

(3) FATF, Financial flows linked to the production and trafficking of Afghan opiates, 2014, p. 28

(4) FATF, Guidance for risk-based approach, real estate sector, 2022, p. 1

وعلى عكس غيرها من الأصول المالية الأخرى التي قد يجد المجرمون صعوبة في استخدامها بشكل فعَّال، فإن العقارات لها قيمة كبيرة؛ مما يجعلها أداة جذب لتحقيق الربح الإجرامي. بالإضافة إلى ذلك، فإن القيمة الكبيرة لتلك الممتلكات تتطلب أشكالًا متنوعة من التمويل، مما يزيد من تعقيد مهمة تتبع أصل الأموال.

دراسة حالة رقم (11) العقارات، والدور الذي يقدمه الوكلاء العقاريون[1]

قدم أحد البنوك المحلية العديد من بلاغات خاصة بمعاملات مشبوهة بشأن عملاء قاموا بإيداع أموال، مدعين أنها مجنية من مبيعات عقارية؛ حيث قدم هؤلاء العملاء بعض مستندات البيع كدليل على التعاملات، كما تعهدوا بتقديم مستندات داعمة إضافية، وردًا على ذلك، باشرت وحدة المعلومات المالية عمل تحقيقات من خلال التدقيق في بيانات حسابات للعملاء المشتبه بهم بالإضافة إلى نشر أسمائهم لدى كافة المؤسسات المالية والبنوك وشركات تحويل الأموال لتحديد أي أنشطة بنكية أو حسابات ذات صلة. وعلاوة على ذلك، قامت وحدة المعلومات المالية بالتواصل مع السلطات المحلية ذات الصلة، مثل وكالات إنفاذ القانون وسجل الأراضي، وذلك للاستفسار عن أي ممتلكات يمتلكها أي من المشتبه بهم.

وفي الوقت ذاته، تلقت وحدة المعلومات المالية طلبًا بالمساعدة من المدعي العام بالنقض بشأن الأفراد المتهمين في الاتجار بالمخدرات، وبالتالي، قامت وحدة المعلومات المالية بمشاركة أسماء هؤلاء الأفراد مع المؤسسات المالية والبنوك وشركات تحويل الأموال؛ مما أسهم في العثور على حسابات إضافية وعمليات مالية، وكشفت التحليلات عن حقيقة قيام العملاء الذين تم ذكرهم في البلاغات ببيع ممتلكاتهم لتجار مخدرات في مقابل الحصول على أموال، ونتيجة لذلك، قامت وحدة المعلومات المالية بنشر أسماء المشتبه بهم لكاتبي العدل لتحديد أي معاملات عقارية تم إجراؤها بموجب عقود بيع أو توكيلات رسمية تثبت تورط المشتبه بهم.

أثارت المؤشرات التالية الشكوك في الحالات التالية:

1. إيداعات نقدية يزعم أنها نتيجة تحصيل مبيعات العقارات ومدعومة بالعديد من مستندات المبيعات.
2. عدم تقديم مستندات داعمة تكميلية للتحقق من صحة الودائع.
3. الربط بين أسماء العملاء والمعلومات المستلمة من المدعي العام بالنقض بشأن الأفراد المتهمين في الاتجار بالمخدرات.

بناءً على الاستنتاجات الصادرة عن التحليلات المالية من وحدة المعلومات المالية، قامت وحدة المعلومات المالية بما يلي:

1) تجميد أرصدة الحسابات المالية المحددة.
2) وضع علامات على عقارات المشتبه بهم.
3) إحالة نتائج التحقيقات للمدعي العام في محكمة النقض.

(1) MENA FATF, Biennal Typologies Report, 2020

غسل الأموال القائم على التجارة

يشكل غسل الأموال القائم على التجارة إحدى الطرق الثلاثة التي يستخدمها المجرمون في تحويل الأموال غير المشروعة وإضفاء الشرعية عليها، وذلك على النحو المحدد في تقرير مجموعة العمل المالي 2006، وتشتمل عملية غسل الأموال القائم على التجارة على إخفاء العوائد المتحصلة من الجريمة واستخدام المعاملات التجارية في تحويل المبالغ ذات الصلة، سعيًا منها لإضفاء الشرعية على الأصول غير القانونية، أو على تمويل الأنشطة الإجرامية، ويكمن الهدف الأساسي من وراء أي مخطط لغسل الأموال قائم على التجارة في نقل العائدات غير المشروعة بشكل متعمد من خلال استغلال المعاملات التجارية، وقد يتورط المجرمون في أنشطة غير قانونية مختلفة لتنفيذ تلك العملية، مثل: تحرير فواتير مزورة وتزوير البضائع؛ وذلك بغرض التهرب من اللوائح، كما يمكن أن يلجؤوا إلى ارتكاب مخالفات جمركية وضريبية.

وبرغم ذلك، لا ينصب تركيز جرائم غسل الأموال القائم على التجارة في المقام الأول على النقل المادي للسلع؛ وذلك على عكس الانتهاكات الأصلية المتعلقة بالتجارة، وإنما ينصب حول تسهيل إجراء المعاملات المالية بغرض التمكن من النقل غير المشروع للأموال. وبناءً على ذلك، فإن جرائم غسل الأموال القائم على التجارة تختلف عن الجرائم الأصلية المتعلقة بالتجارة من حيث المقصد الكامن وراء كل منهما، ويمكن أن يكون لغسل الأموال القائم على التجارة بعض السمات المشتركة مع الجرائم الأخرى المتعلقة بالتجارة؛ إذ يعتمد كلاهما على الاستفادة من العيوب الموجودة في النظام التجاري[1]. ويمكن أن يؤدي هذا التشابه إلى أن تخطئ السلطات في تقدير المخطط المكتشف، باعتباره تهريبًا أو احتيالًا، وليس تقديره كغسل أموال قائم على التجارة، فعلى سبيل المثال، في حال عثور السلطات على تناقضات في الوثائق المصاحبة للشحنة، يمكن أن تميل السلطات إلى إيقاف الشحنة وملاحقة أصحابها بتهم تتعلق بالاحتيال الجمركي، أو بانتهاك حقوق الملكية الفكرية، دون النظر في إمكانية تورط أصحابها في جريمة غسل الأموال القائم على التجارة.

يكمن العامل الأساسي المميز لمخططات جريمة غسل الأموال القائم على التجارة في إشراك تجار الأموال المحترفين فيها بشكل فعَّال، وبينما يستفيد المجرمون الضالعون في الجرائم الأصلية المتعلقة بالتجارة في العادة بصورة مباشرة من العائدات غير المشروعة، يستفيد تجار غسل الأموال من تلك الجرائم من خلال المساهمة بخبراتهم المتخصصة، ومن استخدام تقنيات مختلفة لغسل الأموال، ومن ذلك غسل الأموال القائم على

(1) FATF/ Egmont Group, Trade-Based Money Laundering Trends and Developments, 2020, p. 13

التجارة؛ وذلك بغرض التخفيف من المخاطر وزيادة حجم التنويع، وتعمل هذه العصابات نيابة عن الجماعات الإجرامية المنظمة، وتتولى مسؤولية استلام العائدات غير المشروعة وتسهيل تحويلها أو نقلها، وعادة ما تستخدم في ذلك أساليب غسل الأموال القائم على التجارة. وتُرد بعد ذلك الأموال المغسولة إلى الجماعة الإجرامية المنظمة ذات الصلة بعد أن تخصم أتعابها وعمولاتها منها[1].

الحسابات المفتوحة على نطاق واسع في جرائم غسل الأموال القائم على التجارة

حدد تقرير مجموعة العمل المالي 2006 عدة تقنيات تشكل أساسًا لجرائم غسل الأموال القائم على التجارة، كإصدار الفواتير بقيمة أعلى أو أدنى من القيمة الحقيقية للسلع والفوترة المتعددة، ووصف البضائع والخدمات بشكل خاطئ، ومع ذلك، فقد لوحظ أن الأساليب الرئيسة المستخدمة في جرائم غسل الأموال القائم على التجارة تعتمد على استخدام الحسابات المفتوحة والتحصيلات الوثائقية، ووفقًا لمجموعة فولفسبورغ، يندرج ما يقرب من 80 بالمائة من التجارة الدولية التي يتم إجراؤها بالمؤسسات المالية تحت إطار تجارة الحساب المفتوح، وهذه النظرة العامة لا يقصد بها عدم استغلال هؤلاء المجرمين لأنواع أخرى من تمويل التجارة في مخططات جريمة غسل الأموال القائم على التجارة، بينما تجدر الإشارة إلى أن الشكوك تزيد حول المستوردين الذين يسددون مبالغ نقدية مقدمًا بشكل مستمر أكثر من غيرهم، لأنهم يستخدمون ذلك باعتبارها وسيلة منهجية في إخفاء العائدات غير المشروعة. وتشير المعاملة الخاصة بالحساب المفتوح إلى البيع الذي يتم فيه شحن وتسليم البضائع قبل استحقاق السداد، وذلك على النحو المحدد في دليل الأمم المتحدة لتنفيذ تيسير التجارة.

وغالبًا ما يتم إجراء الدفع في إطار زمني محدد، يتراوح في العادة ما بين 30 و90 يومًا من تاريخ استلام السلع أو الخدمات ذات الصلة، وفي الغالب، تستخدم مخططات غسل الأموال القائم على التجارة الطريقة المذكورة بسبب انخفاض مستوى الإشراف الذي توفره المؤسسات المالية عليها؛ مقارنة بالإشراف الذي توفره على عمليات التحصيلات الوثائقية، وتواجه المؤسسات المالية عدة مشكلات بشأن التقييم الدقيق والمتناسق لشرعية عمليات العملاء من خلال رصد المعاملات الآلية أو اليدوية، وقد ركز تقرير مجموعة آسيا والمحيط الهادي على هذه المسألة، مشيرًا إلى أنها عملية يتم فيها «الفصل بين حركة التجارة الأساسية والأموال المستخدمة في تمويلها»[2].

(1) FATF/ Egmont Group, Trade-Based Money Laundering Trends and Developments, 2020, p. 5

(2) FATF/ Egmont Group, Trade-Based Money Laundering Trends and Developments, 2020, p. 13

تحويل قيمة الأموال في مخططات غسل الأموال القائم على التجارة وظهور أهمية التكامل النقدي

لما كانت البنوك تشارك في العادة في التكامل النقدي فيما يتعلق بغسل الأموال القائم على التجارة، يمكن للجماعات الإجرامية المنظمة وتجار غسل الأموال المحترفين استغلال أنواع أخرى من المؤسسات المالية، مثل: خدمات تحويل القيمة المالية أو القنوات غير الرسمية كنظام الحوالة، فعلى سبيل المثال، في مخطط الفوترة الخاطئة لغسل الأموال القائم على التجارة، يمكن أن يختار المتآمرون استخدام خدمات تحويل قيمة الأموال بغرض تسهيل الدفع بدلًا من استخدام بنك، ويقوم هذا الاختيار على أساس الافتراض بأن قطاع خدمات تحويل قيمة الأموال يمتلك فهمًا محدودًا فيما يتعلق بغسل الأموال القائم على التجارة، وهو ما يقلل من احتمالية التشكيك في المدفوعات الخاصة بالأعمال الكبيرة التي يتم تسهيلها من خلال تقديم خدماته.

بالإضافة إلى الاستخدام المتزايد لخدمة تحويل قيمة الأموال في مخططات غسل الأموال القائم على التجارة، حدد تقرير مجموعة العمل المالي لعام 2018 غسل الأموال القائم على التجارة كأحد الأساليب التي يفضل تجار غسل الأموال المحترفين استخدامها، وفي العادة يتم دمجها مع استخدام شركات وهمية[1].

دراسة حالة رقم (12) غسل الأموال القائم على التجارة[2]

تلقت وحدة الاستخبارات المالية عدة تقارير بشأن معاملات مشبوهة متورط بها شخص يدعى «م» وشركته، وهي مسجلة في دولة أجنبية. وتركزت الشواغل المبلغ عنها حول التحصيل المستندي الذي أجرته الشركة لتوريد القمح اللين. وتبين وجود اختلاف في عدد الشاحنات المحددة في كل من مستندات النقل والشحن. كما تبين بالإضافة إلى ذلك، تزوير المستندات الخاصة بتصدير القمح، وكذلك الفواتير وبيان الحمولة وشهادات المنشأ. وجرت تسوية قيمة التحصيل المستندي عن طريق تحويل بنكي صادر من مؤسسة حكومية في الدولة الأجنبية. بعد إجراء مزيد من التحقيقات، تبين وجود تحويلات مالية مشبوهة من حسابات «الشركة «، بما في ذلك تحويلات إلى حسابات شخصية في دول أجنبية وتحويل إلى شخص تم تحديده على أنه رئيس مجلس إدارة المؤسسة الحكومية المذكورة آنفًا. ومن خلال التعاون بين وحدة الاستخبارات المالية والشرطة، تبين نقل 5.2 طن من القمح اللين لصالح الشركة في عملية تصدير القمح الوحيدة عبر الحدود في آخر 5 سنوات. وبرغم ذلك، تبين أن سفينة الشحن التي تحمل القمح تبلغ حمولتها 5.567 طن فقط، وهو ما يتعارض مع مستندات الشحن التي قدمها البنك المبلغ. وبناءً على نوع التدفقات المالية المكتشفة في هذه القضية، والتي من المرجح أن تكون عائدات لعمليات فساد مالي في دولة أجنبية، فإن الجريمة الأصلية المشتبه بها هي الفساد. وعلى الأرجح أن هذه الأموال قد تم غسلها من خلال عمليات تداول دولية تضمنت نقص حمولة الشحن. والقضية الآن قيد التحقيق.

(1) FATF/ Egmont Group, Trade-Based Money Laundering Trends and Developments, 2020, p. 25

(2) MENA FATF, Biennial Typologies Report, Fourth Edition, 2020, p. 22

شركات صورية ووهمية

الشركات الصورية هي كيانات يتم إنشاؤها بغرض الاحتفاظ بالأموال وإجراء المعاملات المالية فقط، ولا تعمل بأي عمليات تشغيل فعلية، ولا تشتمل على موظفين. وفي كثير من الأحيان، تعتمد جماعات الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية على استخدام الشركات الصورية في غسل عائدات الأنشطة غير المشروعة. ومن ذلك، على سبيل المثال، يمكن أن تفرض شركة صورية دفع أسعار مبالغ فيها على العملاء مقابل تقديم خدمات مفترض تقديمها لهم. وبدلًا من تلك الشركات، يمكن استخدام الشركات الوهمية في الجمع بين التجارة المشروعة وغير المشروعة، على نحو ينشئ توهمًا لعملها في أموال نظيفة؛ وذلك عند دمجها مع المعاملات المشروعة. ويمكن أن يستفيد تجار غسل الأموال في بعض الأحيان من الشركات القائمة التي تعاني من صعوبات مالية؛ شريطة أن يصبحوا «شركاء صامتين» وبذلك تتم الاستفادة من عملياتها التجارية واتصال سلسلة التوريد لديها في غسل العائدات غير المشروعة.

ويمكن أن تتعقد عمليات التحقيق بسبب طبقات الشركات الصورية، في حال إنشاء شركة وهمية ذات ملكية موزعة على العديد من الشركات الصورية الأخرى على مستوى عدة ولايات قضائية مختلفة[1]

ولتوضيح الأمر، دعونا ننظر إلى دولة عربية طبقت الحد الأدنى من المتطلبات المحددة لبدء الأعمال التجارية من أجل تعزيز التجارة وتحفيز النمو الاقتصادي، واستغلت من موقعها الجغرافي المناسب. ونتيجة لذلك، حدث زيادة ملحوظة في تسجيل الكيانات القانونية بين عام 2020 وعام 2021. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة في التسجيلات أدت أيضًا إلى زيادة مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة وغسل الأموال من خلال المعاملات القائمة على الخدمات. ويوفر هذا التصور فرصة لشركة وهمية تقدم خدمات استشارية لإصدار فواتير للعملاء بأسعار مرتفعة للغاية. وبطريقة مماثلة، يمكن التلاعب بالشركات الوهمية لطمس الخط الفاصل بين التجارة المشروعة إلى التجارة غير المشروعة؛ مما يسمح للأموال غير المشروعة بأن تظهر مشروعة عندما تختلط بالأموال المشروعة[2].

(1) FATF/ Egmont Group, Trade-Based Money Laundering Trends and Developments, 2020, p. 22

(2) According to FinCEN, "While shell companies are used for legitimate corporate structuring purposes including in mergers or acquisitions, they are also used in common financial crime schemes." See Beneficial Ownership Information Reporting Requirements, 86 Fed. Reg. 69920, 69922 (Dec. 8, 2021).

دراسة حالة رقم (13) **استخدام الشركات الوهمية في مخططات غسل الأموال**[1]

تلقت وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إحدى الدول العربية إخطارات من ثلاثة بنوك بشأن تورط مجموعة من الأفراد في تلقي تحويلات بنكية أجنبية لا تتماشى مع أنشطتهم التجارية المحددة. وتتمثل النتائج الرئيسة من وحدة المعلومات والتحليلات المالية فيما يلي:

1) تحديد شركة مملوكة لأجانب (يُشار إليها باسم الشركة (ف) باعتبارها الكيان المسؤول عن التحويلات البنكية.

2) وردت تحويلات مصرفية متعددة، ولكن ظل الغرض الفعلي وراء هذه التحويلات غير واضح؛ حيث إن عمليات الشراء التي أجراها المالك الأجنبي المشار إليه باسم السيد (و) لم تتماشَ مع الغرض المعلن.

3) أُثيرت الشكوك عندما تبين أن تاجر سيارات يُشار إليه بالسيد (ه) قد استلم مبالغ التحويلات البنكية، على الرغم من أن تجارته لا تتماشى مع المبالغ المستلمة.

4) وجدت اتصالات بين موظف عام يشار إليه بالسيد (د) ووالد المالك الأجنبي يشار إليه بالسيد (ي)، والتعامل مع الأصول والحسابات.

5) أُثيرت المعاملات العقارية والسجلات الجنائية المرتبطة بالمالك الأجنبي وشركته (ف) المزيد من الشكوك.

وتشير هذه النتائج إلى إمكانية استخدام الشركات الوهمية، مع احتمال استخدام والد المالك الأجنبي ابنه كواجهة لإدارة الأصول. وأُحيلت القضية إلى المدعي العام المختص لإجراء مزيد من التحقيقات، وحُجزت الحسابات ذات الصلة بصورة مؤقتة.

استخدام الأصول المشفرة في غسل الأموال

العملات الافتراضية، بما في ذلك العملات المشفرة، يمكن استخدامها في أنشطة غير مشروعة؛ مثل: شراء السلع غير القانونية وغسل عائدات عمليات الاتجار. ووفقًا لتقرير عام 2020 الصادر عن إدارة مكافحة المخدرات، يستخدم غاسلو الأموال الدوليون المرتبطون بالجماعات الإجرامية المنظمة بصورة متزايدة الأصول المشفرة لتحويل الأموال غير المشروعة عبر الحدود. ويقدم التقييم الوطني لخطر المخدرات في الولايات المتحدة دليلًا على أن جماعات الجريمة المنظمة المكسيكية والكولومبية تستخدم أصولًا مشفرة لتحويلات الأموال الدولية. وتوفر بعض العملات الافتراضية ميزات إخفاء هوية المعاملات، ويمكن إجراء إخفاء هوية إضافي من خلال استخدام الخدمات الخاصة المعروفة باسم خدمات «الخلط» أو «البهلوانات». وتسهم هذه الأساليب في زيادة مستوى الخصوصية في معاملات الأصول المشفرة.

(1) UAE FIU, Annual report, 2021, p. 13

تعريف الأصول المشفرة

يُعرِّف الاتحاد الأوروبي الأصول المشفرة، في اللائحة المعتمدة مؤخرًا (الأسواق في تنظيم الأصول المشفرة)، بأنها المصطلح العام لـ «التمثيل الرقمي للقيمة أو الحقوق التي يمكن نقلها وتخزينها إلكترونيًا، باستخدام تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع (أو أي تكنولوجيا مماثلة). يُقصد «بتكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع» بأنها نوع من التكنولوجيا التي تدعم التسجيل الموزع للبيانات المشفرة[1] [2]. تُحدد لائحة الأسواق في تنظيم الأصول المشفرة ثلاث فئات من أصول التشفير:

- الرموز المميزة للأصول: هي أصول مشفرة مرتبطة بقيمة الأصل الأساسي، مثل: العملة الورقية أو السلعة أو أي أصل مشفر آخر. وهذه الرموز مُصممة لاستخدامها كمخزن للقيمة أو كوسيلة للدفع.
- رموز النقود الإلكترونية: هي أصول مشفرة تُستخدم كوسيلة للدفع. وتشبه النقود الإلكترونية التقليدية، مثل باي بال أو فينمو، ولكنها تعتمد على تكنولوجيا سلسلة الكتل.
- تُعد الأصول المشفرة الأخرى التي لا تغطيها تشريعات الاتحاد الأوروبي الحالية (بما في ذلك الرموز المميزة للخدمات) بمثابة أصول مشفرة لا تندرج ضمن أي من الفئات المذكورة أعلاه. وغالبًا ما تُستخدم للوصول إلى خدمة أو منصة معينة أو المشاركة فيها.

يمكن تنفيذ المعاملات التي تشتمل على العملات المشفرة دون النظر إلى الحدود الجغرافية. وتضمن العديد من ميزات تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع إمكانية إجراء المعاملات التي تتضمن أصولًا مشفرة بغض النظر عن الموقع الجغرافي.

تمكن الأصول المشفرة نقل القيمة على الصعيد العالمي دون الاعتماد على البنوك المركزية أو السلطات المؤسسية. وفي المعاملات النمطية، يحتفظ المستخدم بمحفظة افتراضية، أو حساب لدى برنامج التبادل «إكستشينجر» لتسهيل عمليات النقل. ويحصل المستخدم على أصول العملة المشفرة من برنامج التبادل «إكستشينجر»؛ مما يمكنه من إجراء المعاملات. ويختلف تنظيم أعمال الأصول المشفرة على مستوى العالم، بدءًا من التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للبورصات وحتى التحذيرات الاستشارية حول المخاطر المرتبطة بهذه الشركات. ويُحظر في بعض الولايات القضائية على القطاعات المالية التعامل مع شركات العملة الافتراضية.

(1) Anti Money Laundering and Counter-Terrorist Financing Unit - Kingdom of Jordan, Annual Report, 2016, p. 38

(2) Markets in Crypto assets.

استخدام الأصول المشفرة كوسيلة للدفع مقابل المخدرات

ينتشر استخدام الأصول المشفرة، وخاصة العملات المشفرة، في عمليات الدفع مقابل المخدرات في أسواق شبكة الإنترنت المظلمة «الدراك ويب». وغالبًا ما يشمل غسل الأموال الذي يتضمن أصولًا مشفرة تحويلها إلى عملات ورقية بناءً على تفضيلات غاسلي الأموال. ويستخدم الأفراد المتورطون في الاتجار بالمواد الأفيونية الاصطناعية غير المشروعة منصات الدفع الرقمية أيضًا؛ حيث تكون بعض المنصات شركات مُعترفًا بها عالميًا تخدم مواقع التجارة الإلكترونية، بينما تعمل منصات أخرى على الصعيد القطري أو الإقليمي. ويساعد الاستخدام الواسع النطاق لمنصات الدفع على إخفاء تورط الجماعات الإجرامية المنظمة في عمليات الشراء غير المشروعة للمخدرات أو السلائف الكيميائية. وتمثل دراسة حالة واحدة مثالًا على فرد يشتبه في قيامه بغسل عائدات المخدرات من خلال أصول مشفرة؛ مما يوفر وسيلة لإخفاء الأموال بفاعلية[1].

وقد تستخدم الجهات الإجرامية أيضًا «المحافظ غير المستضافة» لتحويل مبالغ كبيرة من الأموال بصورة سريعة وسرية في جميع أنحاء العالم لدعم أنشطتها غير القانونية. وتُعد المحافظ غير المستضافة (أو غير الاحتجازية) بمثابة وسائط تخزين رقمية لا تستضيفها مؤسسة خارجية. وتشكل سرعة معاملات الأصول الرقمية وطبيعتها العابرة للحدود تحديات أمام جمع الأدلة في الوقت المناسب وتنفيذ القيود ومصادرة الأصول.

استخدام الأصول المشفرة للتعتيم على مصدر الأموال

بالإضافة إلى ذلك، في عالم العملات الافتراضية، هناك خدمات خاصة تُعرف باسم خدمات «الخلط» أو «البهلوانات» التي يمكن استخدامها لزيادة إخفاء هوية المعاملات؛ حيث صُممت هذه الخدمات لإخفاء إمكانية تتبع معاملات العملة الافتراضية عن طريق خلط وتجميع الأموال من مصادر متعددة؛ مما يجعل من الصعب ربط أموال محددة بمالكيها الأصليين[2].

وفي العديد من الحالات، تُحول المدفوعات الخاصة بالحصول على المخدرات غير المشروعة التي تم شراؤها عبر الإنترنت إلى محافظ إلكترونية محتفظ بها، إما بعملة ورقية أو أصول مشفرة مثل: عملة البيتكوين.

---

(1) European Commission, Proposal for a REGULATION OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL on Markets in Crypto-assets, and amending Directive (EU) 20191937/ - article 3, p. 34

(2) UNODC, World Drug Report, 2022, p. 56, "The growth in popularity of cryptocurrencies has increased the appeal of online drug transactions. While bitcoin continues to be the cryptocurrency of choice for most people who use drugs looking to make purchases on the dark web, others are gaining a foothold, for example, Monero".

وتخضع الأصول المشفرة، بعد ذلك، لسلسلة معقدة من عمليات التحويل من خلال محافظ إلكترونية مختلفة، ومن المحتمل أن تستخدم خدمات «الخلط» أو «البهلوانات» لزيادة إخفاء هوية المعاملات. وتُوجه الأموال في النهاية إلى المحفظة الإلكترونية للجماعة الإجرامية المنظمة، ومن ثم تحويلها إلى بطاقات بنكية؛ مما يسمح بالسحب النقدي. وبغية تسهيل هذه المعاملات، تصدر الأدوات المالية تحت أسماء براءات مالية، وغالبًا ما يكون الأشخاص الذين يحصلون على بطاقات بنكية ويبيعونها للمجرمين مقابل رسوم، غير مدركين للاستخدام غير المشروع اللاحق والأنشطة الإجرامية المرتبطة بها. وينسق «الوسطاء «بغال المال» الذين يتم توظيفهم في عملية غسل الأموال عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي وتسليم الأموال إلى أعضاء جماعات الجريمة المنظمة للعملاء. ومن الجدير بالذكر أنه كان هناك حالات أسهم فيها نفس المخطط المالي وشبكة الأفراد لصالح العديد من جماعات الجريمة المنظمة النشطة على شبكة الإنترنت المظلمة؛ حيث وزعوا الأموال على جماعات الجريمة المنظمة الخاصة بهم[1].

علاوة على ذلك، في سياق الأصول المشفرة، هناك أيضًا منصات تداول خارج البورصة تسهل تداول العملات المشفرة؛ مثل: عملة تيثر (USDT). تُعد عملة (USDT) بمثابة نوع من العملات المستقرة المرتبطة بقيمة العملة الورقية، عادةً الدولار الأمريكي. تسمح منصات التداول خارج البورصة للأفراد والشركات بتداول عملة (USDT) مباشرة بعضهم مع بعض، وغالبًا دون الحاجة إلى وسطاء مثل بورصات العملات المشفرة التقليدية[2]. وغالبًا ما تُستخدم منصات عملة (USDT) لأغراض غسل الأموال باستخدام الخدمات المتداخلة[3].

- توفر الفجوات بين الأطر التنظيمية والإشرافية والتنفيذية على الأصول المشفرة فرصة للمجرمين لغسل عائدات الجريمة. اعتبارًا من شهر يوليو 2021، ولم يُدرج معظم الأعضاء في الشبكة العالمية التابعة لمجموعة العمل المالي معايير مجموعة العمل المالي المنقحة فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية في تشريعاتهم الوطنية. في الواقع، اعترفت 35 ولاية قضائية فقط بوجود إطار تشغيلي يتوافق مع معايير مجموعة العمل المالي للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية. ومع ذلك، فإن التنفيذ الفعال لهذه المعايير في الممارسة العملية لا يزال موضع شك بالنسبة للعديد من هذه الولايات القضائية. ويؤدي هذا الوضع إلى وجود ثغرات في ضوابط مكافحة

(1) EUROPOL, “One of the dark webs largest cryptocurrency laundromats washed out”, 2023

(2) FATF, Professional Money Laundering, 2018, p. 18

(3) Chainalysis, Crypto Crime Report, 2022

غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب؛ مما يسمح للبورصات الأجنبية بتمكين الجهات الإجرامية من الوصول إلى النظام المالي الدولي دون الخضوع للتدقيق المطلوب الذي تفرضه المعايير الدولية والسلطات التنظيمية. لبعض الولايات القضائية الوطنية[1].

- التهديد الناشئ عن إساءة استخدام التمويل اللامركزي. على الرغم من عدم وجود تعريف مقبول بشكل عام في الوقت الحالي للتمويل اللامركزي حتى بين المشاركين في القطاع، يمكن تعريف التمويل اللامركزي على أنه نظام مالي لا يعتمد على وسطاء ماليين مركزيين؛ مثل: البنوك أو شركات الوساطة؛ حيث يستخدم بدلًا من ذلك تكنولوجيا سلسلة الكتلة والعقود الذكية لتسهيل المعاملات بين النظراء.

ووفقًا لوزارة الخزانة الأمريكية، تستخدم الجهات الفاعلة غير المشروعة خدمات التمويل اللامركزي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ حيث تستخدم مجموعة متنوعة من أساليب غسل الأموال من خلال التمويل اللامركزي، وهذا يشمل استخدام الجسور التي تربط بين سلاسل الكتل وإرسال الأصول المشفرة من خلال موزعات ووضع الأصول المشفرة في مجمعات السيولة. وعلى الرغم من الادعاءات باللامركزية، تكون غالبًا خدمات التمويل اللامركزي مركزية، وعدم وجود تنظيم ورقابة يجعلها عرضة لمخاطر التمويل غير المشروع [2]

دراسة حالة رقم (14) استخدام الأصول المشفرة في مخطط غسل الأموال[3]

تلقت وحدة الاستخبارات المالية التابعة لدولة عربية العديد من تقارير المعاملات المشبوهة بشأن أشخاص معرفين على أنهم (س) و (ر) وشركة «إنوفيت (Innovate)». وأشارت تقارير المعاملات المشبوهة إلى أن (س) و (ر) شاركوا في عمليات إيداع وسحب متكررة للأموال النقدية إلى جانب تحويل الأموال فيما بينهم. علاوة على ذلك، أثارت تقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بشركة «إنوفيت» مخاوف من عمل الشركة كمؤسسة دفع دون وجود الترخيص اللازم لذلك.

قامت وحدة الاستخبارات المالية بالتحقيق في هذه الادعاءات وتوصلت إلى النتائج التالية:

-(س) هو الممثل القانوني لشركة «بيتا (BETA)» وهي شركة لخدمات الإنترنت.

-(ر) يعمل كمطور ويب وعامل حر (فريلانسر).

(1) Operations using addresses hosted by larger services in order to tap into those larger services and trading pairs, see: Chainalysis, DeFi takes on Bigger Role in Money Laundering But Small Group of centralized Services Still Dominate, January 22, 2022

(2) Department of Justice, The "How To Strengthen International Law Enforcement Cooperation For Detecting, Investigating, And Prosecuting Criminal Activity Related To Digital Assets", June 2022

(3) TRM Insight (Paril 6, 2023) Unpacking Treasury's Defi Risk Assessment § 8

-قاما (س) و (ر) بإنشاء مواقع إلكترونية وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي تروج للأصول المشفرة وقسائم المشتريات من مؤسسات دفع أجنبية؛ حيث تتيح هذه القسائم للمقيمين إجراء مدفوعات بعملة أجنبية، وهي ممارسة تخالف لوائح الصرف والتجارة الخارجية.

-ولا يزالا (س) و (ر) قيد التحقيق حاليًا لاشتراكهما في تداول غير قانوني للأصول المشفرة. وقامت السلطات بضبط ما في حوزتهم من عملات افتراضية ومصادرتها.

-طرحت شركة (إ. ف) منصة دفع إلكتروني تقدم خدمات مثل: إدارة المحافظ الافتراضية وسداد الفواتير وتحويل الأموال وشراء السلع. واكتشفت وحدة الاستخبارات المالية أن شركة (إنوفيت) قبلت ودائع من الجمهور، وقامت بتسهيل وسائل الدفع لعملائها وهذا يُعد أمرًا غير قانوني؛ حيث تم ذلك دون حصولها على الترخيص اللازم لذلك من السلطة المختصة.

-تعتمد شركة (إ. ف) للخدمات المالية بشكل كبير على الحسابات الافتراضية في منصتها الإلكترونية. وهذا يمثل تحديًا في تتبع تدفق الأموال وتحديد أصحابها والاحتفاظ بسجلات المعاملات. ويمكن استغلال نقاط الضعف الماثلة لإخفاء الأنشطة المشبوهة المتعلقة بتداول الأصول المشفرة وغسل الأموال المتأتية من الأنشطة غير المشروعة مثل: الاتجار بالمخدرات والإرهاب.

المنصة الإلكترونية التي تقدمها «الشركة» معرضة للاختراق والسرقة وتدمير الأموال بسبب افتقار الشركة إلى الإطار القانوني والمعايير الاحترازية وأمن المعلومات. وهذا يشكل خطرًا نظاميًا على جميع مستخدمي المنصة.

بناءً على هذه النتائج، وجدت وحدة الاستخبارات المالية أن عمليات (س) و (ر) مشبوهة، وقد تكون مرتبطة بأنشطة غير مشروعة تنطوي على أصول مشفرة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقامت وحدة الاستخبارات المالية باطلاع وكالات إنفاذ القانون على النتائج التي توصلت إليها لإجراء مزيد من التحقيقات في هذا الشأن.

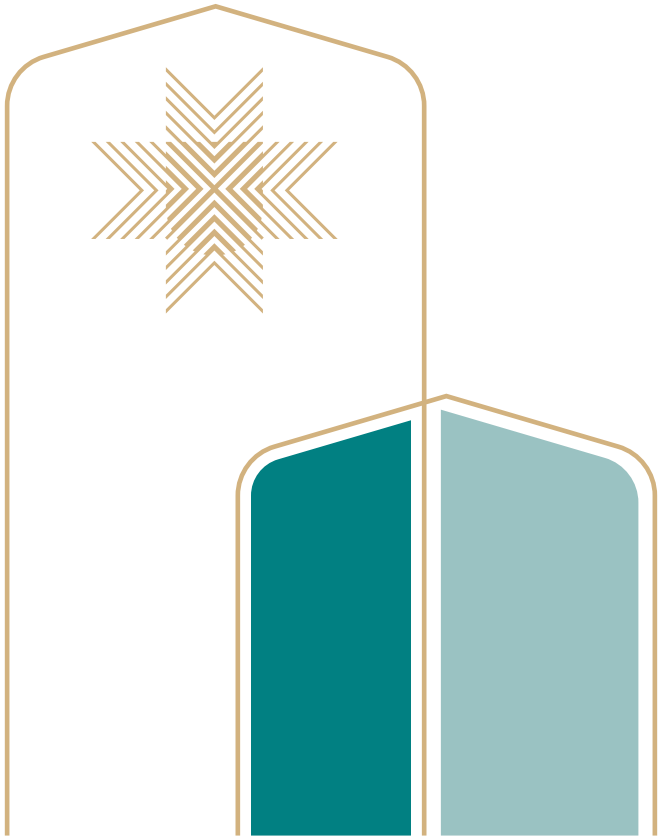

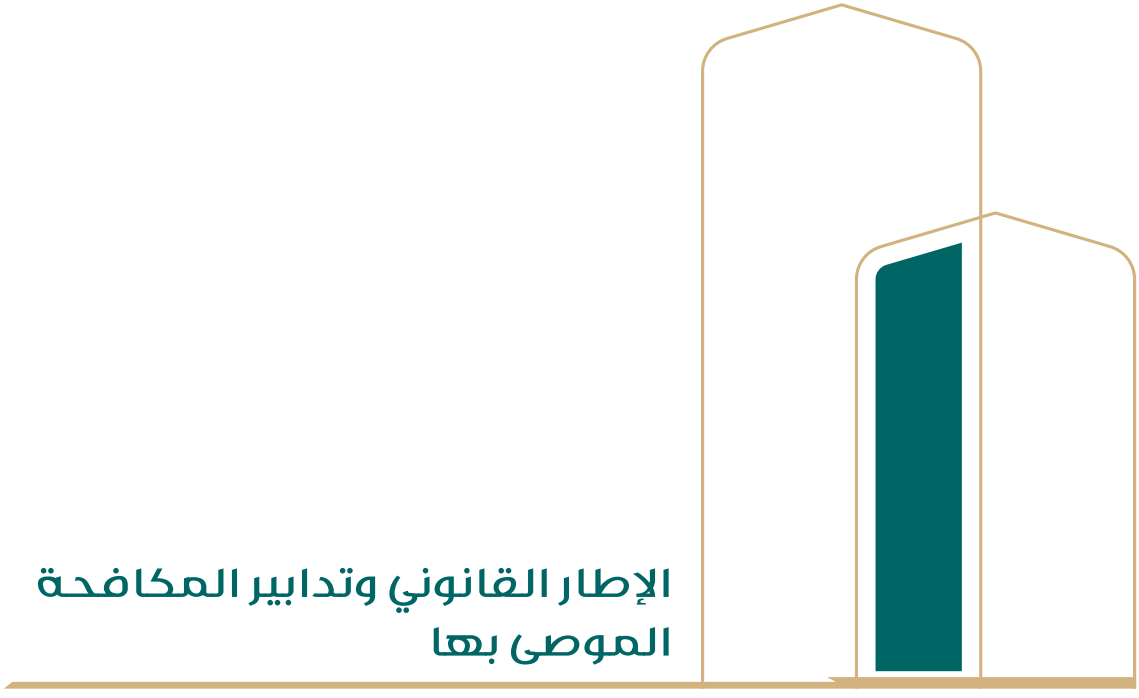

الإطار القانوني وتدابير المكافحة الموصى بها

يتمثل الغرض من هذا القسم في تقديم ملخص عن الإطار والإستراتيجيات الدولية المستخدمة حاليًا لمكافحة غسل الأموال المتعلق بالاتجار بالمخدرات، وتقديم توصيات بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل العائدات من الجريمة. ويهدف هذا إلى مساعدة الهيئات القضائية في الشرق الأوسط على تعزيز تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع الاعتراف بأنه لا يوجد نهج عالمي معمول به. وعلى الرغم من أن بعض الممارسات المحددة أدناه قد تتجاوز المتطلبات المحددة في توصيات مجموعة العمل المالي أو الهيئات الإقليمية المماثلة لمجموعة العمل المالي، فإنها قد تكون اعتبارات ذات قيمة للسلطات المختصة، مع مراعاة التكوين والخصائص المحددة لإطارها المحلي الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الإطار القانوني والهيئات الدولية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال

تقدم الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال أدوات قانونية لمواجهة هذه التحديات. ووضعت الأمم المتحدة إطارًا قويًا تم تنفيذه على الصعيد الإقليمي من خلال جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

الإطار الدولي

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988 أحكامًا والتزامات قانونية دولية مختلفة للدول في التصدي للاتجار غير المشروع. وتنص المادة 3 من الاتفاقية على أنه يتعين على كل طرف بموجب قانونه المحلي تحديد الجرائم الجنائية المتعلقة بالأفعال المتعمدة، بما في ذلك إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وتوزيعها وبيعها واستيرادها وتصديرها وزراعتها وحيازتها وشرائها وتمويلها. كما أنها تشمل الجرائم المتعلقة بالمعدات والمواد المستخدمة في إنتاج المخدرات غير المشروعة وتحويل العائدات المتأتية من الأنشطة غير المشروعة ونقلها وإخفائها واستخدامها. وبالإضافة إلى ذلك، تتناول الاتفاقية التحريض العام والمشاركة والتآمر ومحاولة ارتكاب مثل هذه الجرائم.

يشمل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية على النحو المحدد في المادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة مجموعة كبيرة من الجرائم. ويتم تناول مسألة مكافحة الاتجار غير المشروع في الاتفاقيات الدولية؛ مثل: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961 (بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام 1972) واتفاقية المؤثرات العقلية لعام 1971 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988. وتتطلب هذه الاتفاقيات من الأطراف اعتماد تدابير على الصعيد الوطني لتنسيق الإجراءات الوقائية والقمعية والتنسيق مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية وفرض عقوبات مناسبة للجرائم الخطيرة، بما في ذلك السجن والأشكال الأخرى للحرمان من الحرية.

الإطار الإقليمي

الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1994

أُبرمت الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1994 لتعزيز التعاون العربي في التصدي للمخدرات. وتتضمن أهدافها الرئيسة تعزيز التنسيق مع الجهود الدولية ومراقبة السلائف الكيميائية المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وتقوم جهتان عربيتان رئيسيتان معنيتان بمكافحة المخدرات بتنفيذ الإطار القانوني الإقليمي.

1 - مجلس وزراء الداخلية العرب

لقد حقق هذا المجلس أثناء عمله تحت مظلة جامعة الدول العربية إنجازات مهمة في مجال مكافحة المخدرات. وتشمل هذه الإنجازات وضع القانون العربي الموحد النموذجي للمخدرات وصياغة الإستراتيجية العربية لمكافحة الاستخدام غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية وإنشاء القانون العربي الاسترشادي لمكافحة غسل الأموال، ووضع القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم المخدرات المرتكبة عبر شبكة الإنترنت.

2 - المكتب العربي لشؤون المخدرات

يؤدي هذا المكتب دورًا رئيسًا في تنسيق الجهود العربية لمكافحة الاتجار وفقًا لأحكام الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1994.

المؤتمر العربي لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات ومجموعات العمل الفرعية التابعة له

1 - الاجتماع السنوي لرؤساء هيئات مكافحة المخدرات

يركز الحدث السنوي على مناقشة قضية المخدرات في الدول العربية، ودراسة الطرق الفعالة لمكافحتها. فهو يتكون من ثلاث مجموعات عمل فرعية، وتتكون كل مجموعة من دول عربية مجاورة، تواجه تحديات مماثلة، وتتعاون هذه المجموعات لمعالجة هذه القضية ووضع حلول عملية لمكافحة المخدرات.

أما فيما يتعلق بالآليات المستخدمة في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار فيها، فيكون من الملاحظ أن كافة الدول المشاركة لديها إدارات مخصصة مسؤولة عن هذا الغرض. وتكون هذه الإدارات عادة جزءًا من هيئات أمنية داخل وزارة الداخلية. يمثل إنشاء مثل هذه الأجهزة أمرًا غاية في الأهمية بسبب خطورة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والموارد المالية الكبيرة التي تنطوي عليها والشبكات المعقدة المرتبطة بهذه الأنشطة الإجرامية.

وفيما يتعلق بالجهود الإقليمية بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، كشفت تقارير عن أن معظم

الدول المشاركة تعتبر دول عبور (ترانزيت) بشكل رئيسي. ونتيجة لذلك، يتم التركيز على إعادة تأهيل مدمني المخدرات من خلال مراكز تأهيل متخصصة بدلًا من المشاركة في زراعة محاصيل بديلة.

2 - جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال

تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثل باقي العالم تحديات تتعلق بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية؛ حيث ساعد مستوى المعيشة المرتفع والاستقرار والموقع الإستراتيجي على جعلها نقطة التقاء بين الدول المنتجة للمخدرات والمستهلكة لها. وعلاوة على ذلك، تعد هذه الدول مستهلكة للمخدرات والمؤثرات العقلية المختلفة؛ حيث يتم تهريبها من خلال موانيها وعبر حدودها الجوية والبحرية والبرية. أبرز تقرير المجلس الدولي لمراقبة المخدرات لعام 2010 استخدام منطقة الخليج بشكل رئيسي كمنطقة عبور لتهريب الهيروين من أفغانستان إلى دول عربية أخرى. كما يصل الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى المنطقة من خلال أوروبا، ولا يزال القنب هو المخدر الأكثر تعاطيًا على نطاق واسع في منطقة الخليج.

ويقر المجلس الدولي لمراقبة المخدرات بالجهود التي تقوم بها الحكومات وهيئات مكافحة المخدرات المعنية التابعة لها في المنطقة، وبالتحديد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر). ويكون لدى هذه الدول هدف ورؤية مشتركة، وهذا يعمل على تعزيز التنسيق والتعاون والتكامل لتحقيق أهداف نبيلة للأمة العربية. وفي مجال مكافحة المخدرات، تؤدي الهيئات التالية دورًا في منطقة الخليج:

1 - الاجتماع السنوي لرؤساء هيئات مكافحة المخدرات: يركز هذا الاجتماع على مناقشة مشكلة المخدرات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينهم في مكافحة المخدرات.

2 - مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: يسعى هذا المركز إلى تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية. ويقوم بتنسيق الجهود المشتركة في الوقاية ومكافحة المخدرات وتحسين قدرات هيئات مكافحة المخدرات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يتجاوز الدور الإقليمي في مكافحة الاتجار بالمخدرات الجهود الميدانية؛ مثل: الاعتقالات وعمليات الضبط وتدمير مناطق زراعة المخدرات أو مختبرات التصنيع. وهذا يشمل التنسيق المستمر بين أجهزة مكافحة المخدرات في المنطقة العربية من خلال عقد اجتماعات جماعية وثنائية بشكل منتظم وتبادل المعلومات والعمليات بما في ذلك مراقبة تسليم شحنات المخدرات لتحديد كافة الأطراف المشاركة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

التوصيات وأفضل الممارسات

اعتمدت مناقشة التوصيات المحتملة لمعالجة الوضع الحالي بالنسبة للاتجار بالمخدرات وغسل الأموال في الشرق الأوسط إلى نهج مقارن لتأكيد أفضل الممارسات والابتكارات التي تقوم بها الدول العربية والأطراف المعنية الرئيسة الأخرى في مكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال. وعقب إجراء تحليل شامل والنظر في مختلف الجماعات الإجرامية والأساليب والإستراتيجيات التي تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة، ركزت هذه التوصيات على جوانب رئيسة مثل: إنفاذ القانون والتحقيقات والعلاقات مع القطاع الخاص وتحديث الإطار القانوني والتعاون الدولي والكشف عن التهديدات الناشئة. ولقد تم تسليط الضوء على الملاحظات التالية والآثار المحتملة المترتبة على السياسات من خلال بحث شامل مفتوح المصدر واجتماعات ميدانية.

إنفاذ القانون والتحقيقات

1 - إنشاء فرق عمل مشتركة بين الوكالات

وهو أمر ضروري من أجل فهم تجارة المخدرات غير المشروعة وتفكيكها ولا يشمل هذا التعاون المهام التنفيذية فقط، ولكنه يشمل أيضًا تبادل المعلومات بشكل مستمر بشأن الاتجاهات الناشئة، مثل: أدوات وخدمات الدفع الجديدة وطرق النقل، وما إلى ذلك. كما يشمل هذا تحديد الخطوات التالية بشكل مشترك ووضع مؤشرات العلامات الحمراء وإثبات فاعليتها في الممارسة العملية. ويتعين أن تعمل الأطراف المعنية بالتحقيقات المالية وإدارة مكافحة المخدرات بشكل وثيق في هذا الإطار لضمان إجراء التحقيقات بأعلى مستوى من الجودة. فعلى سبيل المثال، يتم تصميم مراكز دمج المعلومات (Fusion centres) التي تديرها وكالات إنفاذ القانون على مختلف المستويات الحكومية للتغلب على العقبات التي تواجه تبادل المعلومات. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تؤدي مراكز دمج المعلومات دورًا مهمًا في بيئة تبادل المعلومات من خلال تلقي المعلومات المتعلقة بالتهديدات من الحكومة الفيدرالية؛ حيث يقومون بتحليل هذه المعلومات في سياقها المحلي ونشرها على الوكالات المحلية وجمع النصائح والأدلة وتقارير الأنشطة المشبوهة من الوكالات المحلية والعامة.[1] وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون فريق عمل (إل دورادو) الذي يركز على التصدي لغسل الأموال مثالًا جيدًا على منصة تبادل المعلومات بين الوكالات في مجال غسل الأموال؛ حيث حقق قصة نجاح حقيقية في هذا الشأن.

(1) MENA FATF, Biennial Typologies Report, Fourth Edition, 2020, p. 20

2 - إعطاء الأولوية لتعزيز جمع البيانات الإحصائية ونشرها على الشركاء الأساسيين

يمكن أن تحصل المنظمات على تقييمات أكثر دقة ومحدثة للوضع القائم من خلال توسيع نطاق العمل وتحسين فاعلية عمليات جمع البيانات. ويسهم تحسين جمع البيانات الإحصائية ونشرها، مثل: مضبوطات المخدرات وعدد القضايا المتعلقة بغسل الأموال المرتبطة بالاتجار بالمخدرات والأصول التي تم مصادرتها أو تجميدها فيما يتعلق بغسل عائدات الاتجار بالمخدرات في تحقيق أكثر استنارة وقائم على الأدلة. وهذا يمكن واضعي السياسات والأطراف المعنية الرئيسة والشركاء من تناول الحلول وتحديدها في الوقت المناسب.

3 - زيادة تمويل وكالات إنفاذ القانون ومكاتب المدعي العام ووحدات الاستخبارات المالية والوكالات الجمركية والأطراف المعنية الأخرى ذات الصلة المشاركة في مكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال[1]

يتعين أن يركز هذا التمويل الإضافي على كشف التهديدات الناشئة واستخدام التكنولوجيا الجديدة في السلوك الإجرامي، وفي كشفه. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي التدريب على استخدام التكنولوجيا الجديدة؛ مثل: الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الغامرة؛ مثل: الواقع الافتراضي إلى تحسين كفاءة المفتشين في تحديد العناصر المحظورة أو الأموال النقدية المخبأة [2]. وقام الخبراء من مديرية التدريب وإنماء القدرات التابعة للإنتربول بتقديم دورات تدريبية عن التحقق من وثائق السفر وفحص المسافرين باستخدام قدرات الإنتربول في فصول عبر الواقع الافتراضي الميتافيرس[3]. يمكن أن تركز هذه البرامج التدريبية على كشف استخدام الهواتف المشفرة في الأنشطة الإجرامية، وهو اتجاه ناشئ تستخدمه الجماعات الإجرامية المنظمة في الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال؛ مثل: تطبيق إنكروتشات (Encrochat)[4]وتطبيق سكاي إي سي (Sky ECC)[5].

(1) Department of Homeland Security: National network fusion centers fact sheet https://www.dhs.gov/national-network-fusion-centers-fact-sheet

(2) UNICRI, Overview of illicit financial flows and asset recovery in Tunisia, 2020

(3) World Customs Organization, Dubai Virtual Reality Customs Training, 2021

(4) INTERPOL, "INTERPOL launches first global police metaverse", 2022. Available on: https://www.interpol.int/News-and-Events/News/2022/INTERPOL-launches-first-global-police-Metaverse

(5) EUROPOL, Dismantling of encrypted network sends shockwaves through organized crime groups across Europe, 2020

4 - استخدام التعلم العميق والذكاء الاصطناعي واستخراج البيانات

وذلك لتعزيز عملية تحديد واستهداف الاتجار بالمخدرات عبر الحدود إلى جانب رصد الأموال غير المشروعة والمعاملات عالية المخاطر المرتبطة بغسل الأموال علامة فارقة في مكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال. كما أنه يمكن دمج تلك الأدوات التكنولوجية ضمن مركز متخصص لتقييم ورصد عمليات الاحتيال، على غرار المركز الوطني لتهريب المبالغ النقدية الضخمة ومقره الولايات المتحدة «U.S-based National Bulk Cash Smuggling Center»[1].

5 - تطبيق نظام الإفصاح المسبق عن السلع والأموال

من خلال استخدام الإفصاح الإلكتروني وأساليب التخليص المسبق القائم على تبني أحدث وسائل التكنولوجيا؛ مثل: سلسلة الكتل، تقليل فرص التصريحات المضللة وتزوير المستندات بشكل ملحوظ[2]. فعلى سبيل المثال، قدمت مصر في عام 2021 نظامًا لسلسلة الكتل يقوم على التخليص المسبق (نظام التسجيل المسبق للشحنات)؛ مما يتيح للمصدرين إمكانية تقديم مستندات الشحن من خلال سلسلة الكتل[3]. كما يتيح هذا النظام للسلطات الداخلية إمكانية جمع المعلومات الأساسية عن الشحنات قبل وصولها داخل مصر، وذلك لتيسير سبل تحديد المخاطر بكفاءة عالية والإجراءات المستهدفة لمنع التهريب. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون تنفيذ تدابير ما قبل الإعلان النقدي بمثابة أداة قيمة لتحديد الركاب ذوي المخاطر العالية وجمع البيانات ذات الصلة مقدمًا[4].

6 - إجراء التحقيقات المالية بالتزامن مع التحقيقات المتعلقة بالمخدرات

ينبغي تعزيز ثقافة قوية من التحقيق المتبادل ضمن وحدات إنفاذ القانون. وعلى هذا النحو، ينبغي أن يكون متخصصو مكافحة المواد المخدرة مدربين على تقصي الإشارات أو الأدلة المتعلقة بغسل الأموال ومشاركتها مع المحققين الماليين.

---

(1) EUROPOL, Heat rising European super cartel taken down in six countries, 2022

(2) For more information, see: https://www.ice.gov/partnerships-centers/bcsc

(3) https://www.nafeza.gov.eg/ar

(4) https://cargox.io/

المشاركة مع القطاع الخاص

1 - المشاركة في حملات التوعية في القطاع الخاص

وتكون من خلال تزويد المؤسسات المالية والشركات والمهن غير المالية المحددة بإرشادات محددة حول أنواع مختلفة من المخدرات غير المشروعة ومخططات غسل الأموال ذات الصلة - أمر بالغ الأهمية. وهذا يهدف إلى تعزيز رصد الأنشطة المشبوهة من خلال تصنيف مُحدث. ويعد تقديم التدريب المتخصص حول الاتجاهات الناشئة عن غسل الأموال؛ مثل: غسل الأموال القائم على التجارة، أمرًا مهمًا لزيادة استيعاب وبناء قاعدة معلومات قوية لمخططات غسل الأموال القائم على التجارة. وينبغي أن تُبنى الإستراتيجية الشاملة لمكافحة هذا النوع من أنواع غسل الأموال على أساس قوي من المعرفة في مجال غسل الأموال القائم على التجارة، أو غيرها من المخططات لغسل الأموال المعقدة والتي من شأنها استغلال الشركات الشرعية والمؤسسات المالية لإخفاء إجراءات الاتجار بالمخدرات.

2 - إنشاء شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص

تهدف إلى تعزيز قدرات نظام التجارة من أجل تحديد عمليات غسل الأموال والاستجابة لها أمر مهم؛ إذ تتضمن تلك الشراكة أُطرًا تعاونية قوية من شأنها تسهيل تبادل المعلومات الضرورية وتعزيز ثقافة أنشطة تبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص والتي تتجاوز متطلبات الإبلاغ من خلال تقارير الأنشطة المشبوهة، أو تقارير المعاملات المشبوهة. ومن خلال إقامة تحالفات قوية بين الوكالات الحكومية والمؤسسات المالية والأطراف المعنية الآخرين ذوي الصلة، يمكن لهذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص الاستفادة من الخبرات والموارد الجماعية لتعزيز مكافحة غسل الأموال والاتجار بالمخدرات. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تؤكد الشراكة أهمية تبادل المعلومات باستمرار لتمكن بذلك النظام التجاري من المواصلة في احتلال الصدارة في معرفة الأساليب والتوجهات الناشئة عن غسل الأموال. ويستطيع النظام التجاري من خلال تلك الجهود المتضافرة إنشاء نظام دفاعي مرن وحذر في نفس الوقت ضد الأنشطة المالية غير المشروعة.

إطار العمل القانوني

1 - إنشاء إطار تنظيمي موحد لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وهو من الأمور الضرورية لمعالجة استغلال الجماعات الإجرامية المنظمة لمناطق التجارة الحرة بصورة فعَّالة. ويتعين أن يغطي إطار العمل كلًا من المناطق التجارية الحرة والمناطق المالية الحرة ضمن نطاق الولاية القضائية في جميع أنحاء البلد. ومن خلال توسيع نطاق لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتشمل هذه المناطق، ويمكن الحصول على نهج متسق وفعَّال في مكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة. وبالتالي تضمن الإستراتيجيات الموحدة والشاملة عدم إعفاء أي مناطق ضمن الولاية القضائية للبلد من التدابير الصارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتالي إنشاء نظام قوي لكشف ومنع وردع عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جميع أنحاء البلاد.

2 - تأسيس سلطات رقابية تشرف على القطاعات المتوسطة إلى عالية الخطورة، مثل: قطاع العقارات وتجار المعادن النفيسة والأحجار الكريمة وتجار التجزئة للسلع الفاخرة بأهمية بالغة. ويجب أن تتمتع هذه السلطات بالاستقلالية وأن تحصل على الأدوات اللازمة لمنع تضارب المصالح. ولا بد لتلك السلطات من تأسيس علاقات تعاونية مع هيئات تنظيمية وإشرافية محلية ودولية أخرى ذات صلة؛ وذلك من أجل تقليل وجود تناقضات ضمن عملية تطبيق كلا المعايير الوطنية والدولية. ولذلك يجب أن تكون هذه السلطات على دراية جيدة بمخططات غسل الأموال المرتبطة بالاتجار بالمخدرات، ما يضمن إلمامها بالأساليب المستخدمة في مثل هذه الأنشطة غير المشروعة، وفي حالة افتقار الإطار القانوني الحالي للأحكام المنصوص عليها للتعامل مع تلك الأنشطة، فإنه من الضروري تجريم اكتساب أو إخفاء العائدات المحصلة من خلال استخدام أساليب إجرامية، إلى جانب تلك العائدات المحصلة في ظل ظروف تثير الشكوك حول مصدرها غير القانوني. ولا بد من سن تشريع جزائي وإداري محدد يختص بتجريم تلك الأنشطة؛ وذلك من أجل مكافحة أنشطة غسل الأموال بصورة فعَّالة. علاوة على ذلك، من الضروري تزويد السلطة القضائية - وكالات إنفاذ القانون بالأدوات القانونية اللازمة للتحقيق في حالات غسل الأموال بناءً على الاشتباه. ومن خلال منح وكالات إنفاذ القانون السلطة القانونية الملائمة، ستتحسن قدرتها على كشف المعاملات المالية غير المشروعة وحل مخططات غسل الأموال المعقدة؛ الأمر الذي يسهم في إنفاذ تدابير مكافحة غسل الأموال بصورة أقوى وأكثر فاعلية.

3 - التشجيع على اتخاذ العناية اللازمة والإشراف الدقيق على القطاعات عالية الخطورة أمر ضروري؛ مما يؤكد مدى أهمية الالتزام بتوصيات مجموعة العمل المالي[1] التي تحدد الالتزامات المتعلقة بالعناية اللازمة وخدمات تحويل قيمة الأموال للعميل. ويتعين على الجهات التنظيمية والإشرافية تقييم مدى احتياج تشغيل الأعمال بتلك القطاعات لإنشاء سياسات وضوابط مخصصة للحد من المخاطر المصاحبة لغسل الأموال القائم على التجارة بصورة فعَّالة؛ حيث يبدو إصدار التوجيهات الإرشادية ومؤشرات المخاطر التي تستهدف العائدات على الاتجار بالمخدرات للمنطقة والمناطق الفرعية، بمثابة حل لمعالجة مسألة غسل الأموال.

التعاون الدولي

1 - تعيين ضباط اتصال في وكالات ثنائية ومتعددة الجوانب في مجال التعاون في مجال إنفاذ القانون إلى جانب تأسيس مذكرات تفاهم[2]. كما تسهِّل تلك التدابير عملية تبادل المعلومات الفعَّالة، وكذا تعزز التعاون بين الأطراف المشاركة. بالإضافة إلى حتمية إنشاء معاهدات تبادل المساعدة القانونية التي ترتكز على الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والجرائم الأصلية. ومن خلال تحقيق الاستفادة من معاهدات تبادل المساعدة القانونية، بإمكان الدول تقديم الدعم والمساعدة القانونيين بعضها لبعض في مجال التحقيقات والمحاكمات. وينبغي لهذا النوع من التعاون أن يمتد ليشمل تبادل المعلومات حول مضبوطات المخدرات والأرصدة المجمدة؛ بالإضافة إلى الطرق الحديثة لإخفاء المخدرات وأساليب غسل الأموال الناشئة. ويجب الاستعانة بالقوات الأمنية؛ مثل: القيادة المركزية للولايات المتحدة التابعة للمنظمة العالمية للجمارك وإشعار الإنتربول للنشر الآمن بهذه المعلومات المهمة وضمان بقاء الأطراف المعنية على اطلاع وإعدادهم بصورة ملائمة لتمكينهم من مكافحة الجرائم المتعلقة بالمخدرات وغسل الأموال. وينبغي للدول ضمان تعيين الموظفين الملائمين لتلقي الطلبات والرد في الوقت المناسب.

2 - تعزيز فاعلية وكفاءة الجهود الدولية في مكافحة عائدات المخدرات والجرائم المالية ذات العلاقة. ولا توجد في الوقت الراهن آلية عالمية تتيح للسلطات الوطنية إبلاغ السلطات الحكومية الدولية الأخرى أو حراس القطاع المالي بصورة فعَّالة بتحديد هوية تجار المخدرات وأصولهم. وهذا الافتقار إلى نظام شامل يعوق القدرة على تنفيذ التدابير الوقائية بسرعة. ويعتبر نموذج وزارة الخزانة الأمريكية هو الوحيد من نوعه الذي قد يطابق هذا النظام، وخاصة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الذي يعمل تحت مظلة قانون تحديد رؤساء العصابات الأجنبية المتاجرة في المخدرات[3].

(1) World customs organization (2020) Dubai customs launches IDeclare

(2) FATF (2012) Recommendations n°1, 10,14 26

(3) EUROPOL(2022) Europol to host United Arab Emirates liaison bureau

3 - تنسيق العمليات الدولية القائمة على أساس منتظم على مستوى جامعة الدول العربية. وتستهدف منظمات محددة للاتجار بالمخدرات وعائداتها غير المشروعة؛ إذ يتعين إجراء تلك العمليات من خلال الحصول على الدعم والتعاون من المنظمات الدولية ذات العلاقة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويوروبول وغيرها. ويمكن وضع نهج موحد وفعَّال لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتعطيل الشبكات المالية المرتبطة به على المستوى الإقليمي من خلال الاستفادة من خبرات وموارد تلك المنظمات.

4 - تعزيز العلاقات مع المراكز المالية الرئيسة والبلدان المجاورة للبلاد التي تنتج المخدرات. والتي تعمل على تسهيل عمليات التحويل المباشرة من خلال نظام بنكي رسمي وتحويلات من خلال مشغلي خدمات تحويل قيمة الأموال؛ وذلك يعود بالنفع في عملية تحصيل المعلومات أو الجماعات الإجرامية المنظمة وأنشطتها. كما تؤدي المراكز المالية دورًا أساسي كمتعاونين أساسيين في اكتساب رؤى حول التدفقات المالية ذات الصلة ضمن أنشطة تداول المخدرات.

التهديدات الناشئة

1 - تطوير المهارات المتخصصة والخبرات المطلوبة لإجراء التحقيقات الفعالة الخاصة بالأصول الرقمية

حيث تعتبر التدريبات الخاصة بالوكالات الإدارية ووكالات إنفاذ القانون لتكنولوجيا الأصول الرقمية والتحقيقات للجرائم ذات الصلة في مهدها. وغالبًا ما يكون لدى المدعين العامين والمحققين خبرة محدودة حول الأصول الرقمية التي ينشأ عنها مستوى منحدر من التعلم نتيجة للتعقيد الفني وتبني تلك الأصول مؤخرًا. وبناءً على ما سبق، فكلما زاد تطور المجرمين في مجال الأصول الرقمية، زادت الأدوات التحليلية لسلسلة الكتل والتكنولوجيا الخاصة المستخدمة في التحقيقات. وعلى الرغم من أهمية تلك الأدوات في عملية الرصد والتحقيق في الأنشطة الإجرامية، فإنها في بعض الأحيان تكون مكلفة، ويتعذر بلوغها لدى بعض الولايات القضائية؛ نتيجة لبعض القيود المالية. ولهذا يعد الاستثمار في الحصول على أدوات التحقيق في سلسلة الكتل والتدريبات ذات الصلة أمرًا ضروريًا للبقاء في الطليعة في هذا المجال؛ وكذلك يمكنها من مواكبة الاستخدام المتزايد للأصول المشفرة في عملية غسل العائدات من الأنشطة التي لها علاقة بالمخدرات[1].

(1) See: https://ofac.treasury.gov/sanctions-programs-and-country-information/counter-narcotics-trafficking-sanctions

2 - مواجهة تحديات سرعة معاملات الأصول الرقمية وطبيعتها العابرة للحدود

والتي تقف أمام جمع الأدلة في الوقت المناسب وتنفيذ القيود ومصادرة الأصول. وتعتبر القدرة على تقييم المخاطر والإبلاغ عن الأصول الرقمية، أداة تحقيق أساسية للأنشطة المالية المشتبه بها، مثل تطبيق مجموعة العمل المالي على المعاملات الرقمية ومقارنة مضبوطات المخدرات بالبيانات المتعلقة بالسلسلة؛ وذلك لتحديد التدفقات المالية الرقمية لمدفوعات المخدرات [1] [2] [3].

3 - التعاون بشأن تبادل الأصول المشفرة

حيث يكون المجرمون أكثر خطرًا عند إيداعهم أموالًا غير شرعية تم غسلها على المنصات الرئيسة؛ حيث بإمكان هذه العملية تجميد حسابات المجرمين المعروفين ممن يمتلكون مبالغ كبيرة من العملات الرقمية في محافظهم.

4 - أهمية تطبيق التدابير النظامية لتقليل المخاطر. هناك ضرورة لتأسيس جهات عالمية تختص بوضع المعايير التي تمكن تنسيق الجهود بين البلدان لمعالجة تلك المخاطر المتعلقة بالتمويل اللامركزي، نظرًا لانتشارها العالمي[4].

5 - تعاون الدول العربية مع المطورين في اعتماد أساليب سباق التقنية. وإمكانية تقديم الأبحاث ومنح التطوير للتشجيع على الحصول على نُهج إبداعية تستطيع معالجة مخاطر التمويل غير المشروعة التي تطرحها خدمات التمويل اللامركزية. وعلى صناع السياسات والمراقبين السعي الحثيث وتقييم التغيرات التنظيمية اللازمة أو تقديم التوجيهات لدعم تلك التطورات[5]، [6]؛ حيث تعمل جهات مختلفة في مجال الأصول الافتراضية بشكلٍ

---

(1) U.S Department of Justice (September 6, 2022), The Role Of Law Enforcement In Detecting, Investigating, And Prosecuting Criminal Activity Related To Digital Assets-The Report of the Attorney General.

(2) The travel rule implies additional compliance check, reporting and information sharing related to transactions above 1000 USD in value for private companies.

(3) French Financial intelligence Unit (TRACFIN), Rapport d'activité annuel, 2021, p. 87

(4) Chainalysis Team, "Crypto and the Opioid Crisis: What Blockchain Analysis Reveals About Global Fentanyl Sales", May 24, 2023

(5) US department of Treasury, Illicit Finance Risk Assessment of Decentralized Finance, April 2023

(6) A tech sprint, also known as a technology sprint or innovation sprint, is a time-bound, focused and intensive period during which a group of individuals, often from diverse background and expertise, work collaboratively to develop innovative solutions to specific technological challenges or problems. Tech sprints are commonly used in the technology and innovation sectors, including field like software development, data science and digital transformation. Therefore it is an active solution to find solutions for DeFi services, among others. For more information, see: https://www.fca.org.uk/firms/innovation/techsprints

فعال لوضع حلول لمكافحة غسل الأموال ومحاربة الإرهاب لخدمات التمويل اللامركزي أو الأدوات الأخرى التي من الممكن استخدامها من خلال مجال الأصول الافتراضية لتقليل مخاطر التمويل غير المشروع المتعلق بالتمويل اللامركزي.

6 - تحديث وتقديم تقارير جديدة مختلفة لمتطلبات الإبلاغ. ضمن نظام إبلاغ الوحدات الاستخباراتية المالية أو الجمارك عبر الإنترنت (مثل، تطبيق ترتيب الاستهداف الجغرافي لتوصيل النقود عبر الحدود ضمن قطاع العقارات)[1] [2] [3] من خلال التوسع في مدى أنواع التقارير المتاحة، وقد أصبح النظام أكثر شمولية وقدرة على تحصيل المعلومات الخاصة بالمعاملات المالية المشبوهة ذات العلاقة. وقد يساعد هذا الإجراء في تحديد أفضل للمخاطر المحتملة وتسهيل التدابير الاستباقية لتقليل غسل الأموال والأنشطة غير المشروعة في القطاع المعني.

7 - إنشاء مجموعات عمل متخصصة لمعالجة التحديات الناشئة. مثل: فرق العمل المعنية بجرائم العملة الرقمية الأمريكية لمكافحة تزايد الأنشطة الإجرامية المعقدة المتعلقة بعملات الأصول الرقمية، وأسواق الشبكة المظلمة. وينبغي تزويد هذه المجموعة بالموارد المتخصصة والخبرات والتقنيات المتقدمة لتحديد وتتبع وكشف الشبكات الإجرامية التي تعمل في هذه المجالات بكفاءة. كما ينبغي لهذه المجموعة أن تتعاون مع وكالات إنفاذ القانون الدولي وتبادل المعلومات الاستخباراتية وتعزيز الشراكات الدولية بغرض التصدي للطبيعة العابرة لتلك الجرائم[4].

(1) US department of Treasury, Illicit Finance Risk Assessment of Decentralized Finance, April 2023, p. 37

(2) U.S Immigration and customs enforcement, Geographic targeting order shines spotlight cross border cash couriers, 2019

(3) Financial Crime enforcement Network, FinCEN, Fincen Renews and Expands Real Estate Geographic Targeting Order, October 2022

(4) UAE Financial Intelligence Unit, Annual report, 2021, p. 27

الملحق:

جدول الاختصارات

- AML/CFT مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- APG فريق آسيا والمحيط الهادي المعني بغسل الأموال.
- ARS النظام البديل لتحويل الأموال.
- DEA إدارة مكافحة المخدرات (الولايات المتحدة الأمريكية).
- DEA وزارة العدل (الولايات المتحدة الأمريكية).
- DeFi التبادل اللامركزي.
- EAG مجموعة أوراسيا.
- EUROPOL وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول).
- FATF فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.
- FinCen شبكة مكافحة الجرائم المالية ("فنسن") (الولايات المتحدة الأمريكية).
- FINTRACA وحدة الاستخبارات المالية الأفغانية.
- FIU وحدة الاستخبارات المالية.
- GCC مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- GCC-CICCD مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- HSI تحقيقات وزارة الأمن الداخلي (الولايات المتحدة الأمريكية).
- HOSSPs مقدمو الخدمات ذوو المخاطر العالية وغيرهم من المشتبه بهم.
- ICE وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك (الولايات المتحدة الأمريكية).
- IMF صندوق النقد الدولي.
- IVTS نظام تحويل الأموال غير الرسمي.
- LEA وكالة إنفاذ القانون.
- LE كيانات اعتبارية.
- MENA FATF مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- ML غسل الأموال.

- MLAT معاهدات تبادل المساعدة القانونية.
- MLO منظمة غسل الأموال.
- MVTS خدمة تحويل قيمة الأموال.
- NCA الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة (المملكة المتحدة).
- OCG الجماعة الإجرامية المنظمة.
- OFAC مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.
- OLAF المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال.
- OTC التداول دون وصفة طبية.
- PML جهة غسل أموال احترافية.
- PML شبكة غسل أموال احترافية.
- PML منظمة غسل أموال احترافية.
- PKK حزب العمال الكردستاني.
- SBML غسل الأموال القائم على الخدمات.
- SAR تقرير الأنشطة المشبوهة.
- SIC إدارة الجمارك اللبنانية ووحدة الاستخبارات المالية اللبنانية.
- STR تقرير المعاملات المشبوهة.
- TBML غسل الأموال القائم على التجارة.
- TRACFIN وحدة الاستخبارات المالية الفرنسية (فرنسا).
- USDT ترون دولار أمريكي | عملة تيثر.
- VASP مقدمو خدمات الأصول الافتراضية.

المراجع

- Anti Money Laundering and Counter Terrorist Financing Unit - Kingdom of Jordan (2016), Annual Report.
- Chainalysis Team, Crypto Crime Report 2022. Available at : https://blog.chainalysis.com/reports/2022-crypto-crime-report-preview-cryptocurrency-money-laundering/
- Chainalysis Team (May 24, 2023), Crypto and the Opioid Crisis: What Blockchain Analysis Reveals About Global Fentanyl Sales
- Drug Enforcement Agency (DEA) (2020), National Drug Threat Assessment
- Elliptic connect (June 20, 2023), Older People in UK Being Exploited as Money Mules: How Blockchain Analytics Can Help
- The Arab Convention against Illicit trafficking in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances of
- 1994
- EUROPOL (12 April 2022), Kinahan organized crime group sanctioned US department of Treasury
- EUROPOL (15 of February 2022), International hit against Brazilian narcos shipping Bolivian cocaine
- EU EUROPOL (15 of November 2022), Spanish authorities clamp down lavish lifestyle of criminal group
- EUROPOL (15th March 2023), One of dark web's largest cryptocurrency laundromats washed out
- EUROPOL (2nd of July 2020), Dismantling of encrypted network sends shockwaves through organized crime groups across Europe
- EUROPOL (November 28, 2022), Heat rising European super cartel taken down in six countries
- EUROPOL (September 23, 2022), Europol to host United Arab Emirates liaison bureau
- European Commission (2019), Proposal for a REGULATION OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL on Markets in Crypto-assets, and amending Directive (EU) 2019/1937
- Egmont Group of Financial Intelligence Units (June 30, 2019), Public Bulletin: Professional Money Laundering Networks
- FATF (July 2018), Professional Money Laundering
- FATF (June 2014), Financial flows linked to the production and trafficking of Afghan opiates
- FATF (November 2022), Money Laundering from Fentanyl and Synthetic Opioids
- FATF (October 2013), The role of Hawala and other similar service provider in Money Laundering

and Terrorist financing

- FATF (October 2015), Money Laundering through the Physical Transportation of Cash
- FATF (2012) Recommendations n°1, 10,14 26
- Financial conduct authority (June 2023), Tech sprint
- Financial Action Task Force (2016), United States Mutual Evaluation Report Financial Action Task Force and Organization for Economic Co-operation and Development Financing (Paris, France: October 2013): The Role of Hawala and Other Similar Service Providers in Money Laundering and Terrorist
- Financial Crime enforcement Network, FinCen (October 26, 2022: FinCen Renews and Expands Real Estate Geographic Targeting Order
- Foundation for Defence of Democracies (May 2016), Service-based money laundering: The Next Illicit Finance Frontier
- French Financial intelligence unit, TRACFIN (2021), Rapport d'activité annuel
- Global initiative against transnational organized crime (February 2021), Organized crime in the Levant, Conflict, transactional relationships, and identity dynamics
- Global Initiative Against Transnational Organized Crime (April 2016), Organized Crime and Illegally Mined Gold in Latin America
- Gulf news (12 May 2022), Dubai police arrest international drug lord in operation sugar cane
- Homeland security investigations (June 20, 2023), HSI Arizona, US attorney and federal partners announce formalization of Darknet Marketplace and Digital Currency Crimes Task Force
- Homeland Security investigations, Network fusion centres network fact sheets
- International Narcotics Control Board (2016), Report 2016
- INTERPOL (October 22, 2022), INTERPOL launches first global police Metaverse
- MENA FATF (2011), Typologies report on "illicit trafficking in Narcotic Drugs and Psychotropic substances and Money Laundering
- MENA FATF (November 2020), Biennial Typologies Report
- Michael D. Lyman and Garry W. Potter, (New York: 2007) "Theories of Organized Criminal Behavior," in Organized Crime
- National crime agency (October 2019), Chinese Underground Banking and « Daigou »
- National Crime Agency (May 9, 2023), Money laundering and people smuggling network dismantled by the NCA

- National Crime Agency (May 23, 2023), Drug trafficking and Money laundering kingpin told to hand over 630k
- Reuters, Amman (8 May 2023), Jordan carries out rare airstrikes against Iran linked drugs factory in Syria
- The Convention on Psychotropic Substances, 1971
- The United Nations Convention against illicit trafficking in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances, 1988
- The Single Convention on Narcotic Drugs, 1961 and as amended by the 1972 Protocol.
- Transparency International (2019), "Three Ways To Stop Money Laundering Through Real Estate "
- TRM Insight (Paril 6, 2023), Unpacking Treasury's Defi Risk Assessment. Available on: https://www.trmlabs.com/post/unpacking-treasurys-defi-risk-assessment
- UNODC, Afghan opiate trafficking through the southern route, 2015
- UNODC, World Drug Report, 2016
- UNODC, World Drug Report, 2019
- UNODC, World Drug Report, 2020
- UNODC, World Drug Report, 2021
- UNODC, World Drug Report, 2022
- UNODC, World Drug Report, 2023. https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/world-drug-report-2023.html
- U.S Department of Justice, (6 June 2022), The Report of the Attorney General Pursuant to Section 8(b)(iv) of Executive Order 14067: How to Strengthen International Law Enforcement Cooperation for Detecting, Investigating, And Prosecuting Criminal Activity Related to Digital Assets
- U.S Department of Justice (September 6, 2022), The Role of Law Enforcement In Detecting, Investigating, And Prosecuting Criminal Activity Related To Digital Assets-The Report of the Attorney General
- U.S Department of State (2022), International Narcotics Control Strategy Report, Volume II Money Laundering
- U.S Department of State, Bureau of International Narcotics and Law Enforcement Affairs (March 2019), International Narcotics Control Strategy Report Volume II, Money Laundering
- U.S Department of Treasury (2020), National Strategy for Combating Terrorist and Other Illicit Financing

- U.S Department of Treasury (April 2023), Illicit Finance Risk Assessment of Decentralized Finance
- U.S. Department of Treasury (2020), National Strategy for Combating Terrorist and other Illicit Finance
- U.S Government Accountability Office (December 2021), Trafficking and Money Laundering: Strategies Used by Criminal Groups and Terrorists and Federal Efforts to Combat Them
- U.S Immigration and customs enforcement (2019), Geographic targeting order shines spotlight cross border cash couriers U.S Immigration and Customs Enforcement https://www.ice.gov/partnerships-centers/bcsc
- U.S Department of Treasury, Office of Foreign Assets Control: Sanctions programs and country information, counter narcotics trafficking sanctions
- U.S Interregional Crime and Justice Research Institute (2020), Overview of illicit financial flows and asset recovery in Tunisia
- U.S Department of State, Bureau of International Narcotics and Law Enforcement Affairs (March 2019), International Narcotics Control Strategy Report Volume II, Money Laundering
- UNSC (New York, N.Y.: May 20, 2021), "Twelfth report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2557 (2020) concerning the Taliban and other associated individuals and entities constituting a threat to the peace, stability, and security of Afghanistan"
- World customs organization (2020) Dubai customs launches IDeclare World Customs Organization (2021): Dubai virtual reality customs training

nauss.edu.sa

nauss.sa

+966 11 246 3444

info@nauss.edu.sa

nauss_sa

+966 11 245 0222